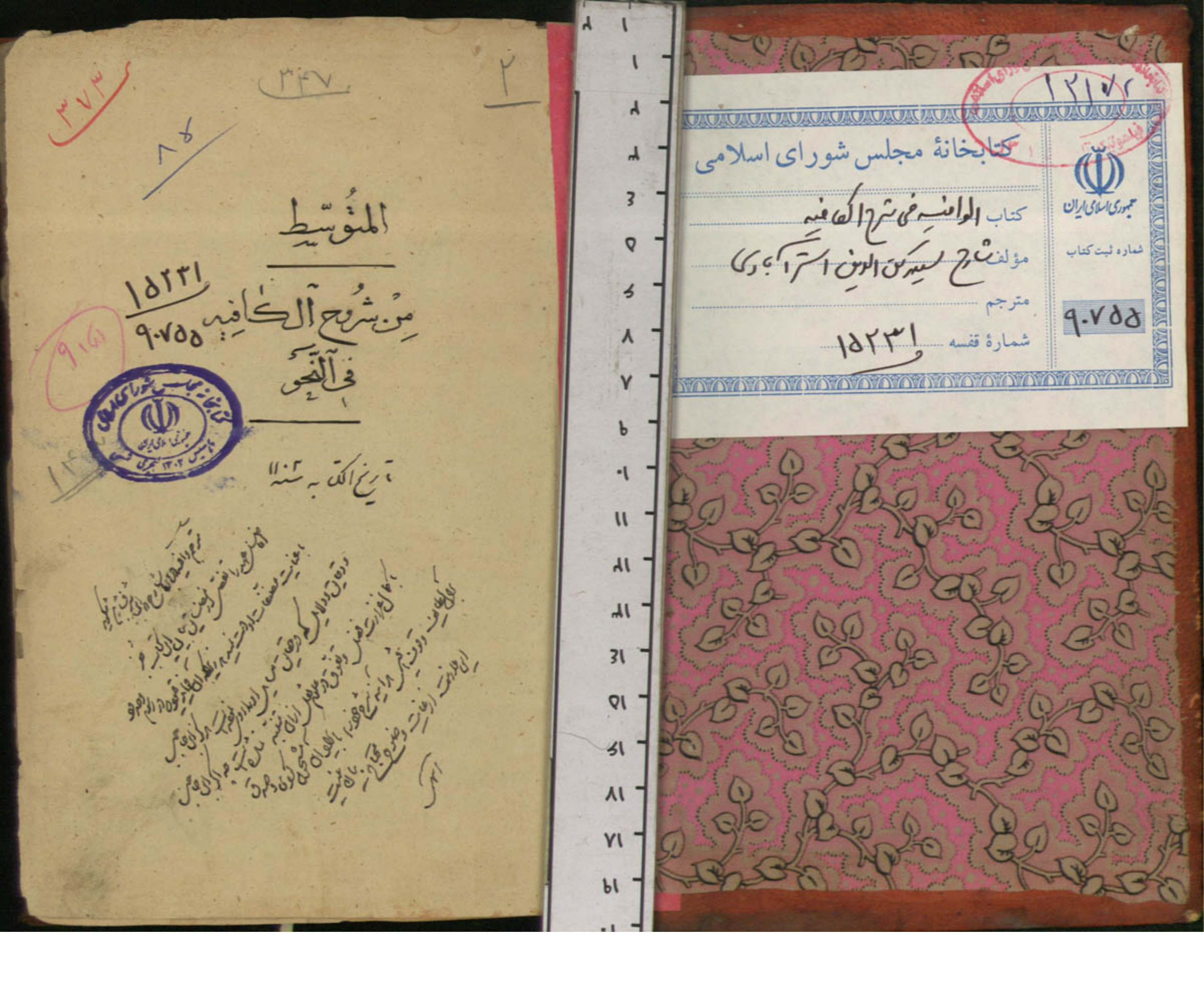
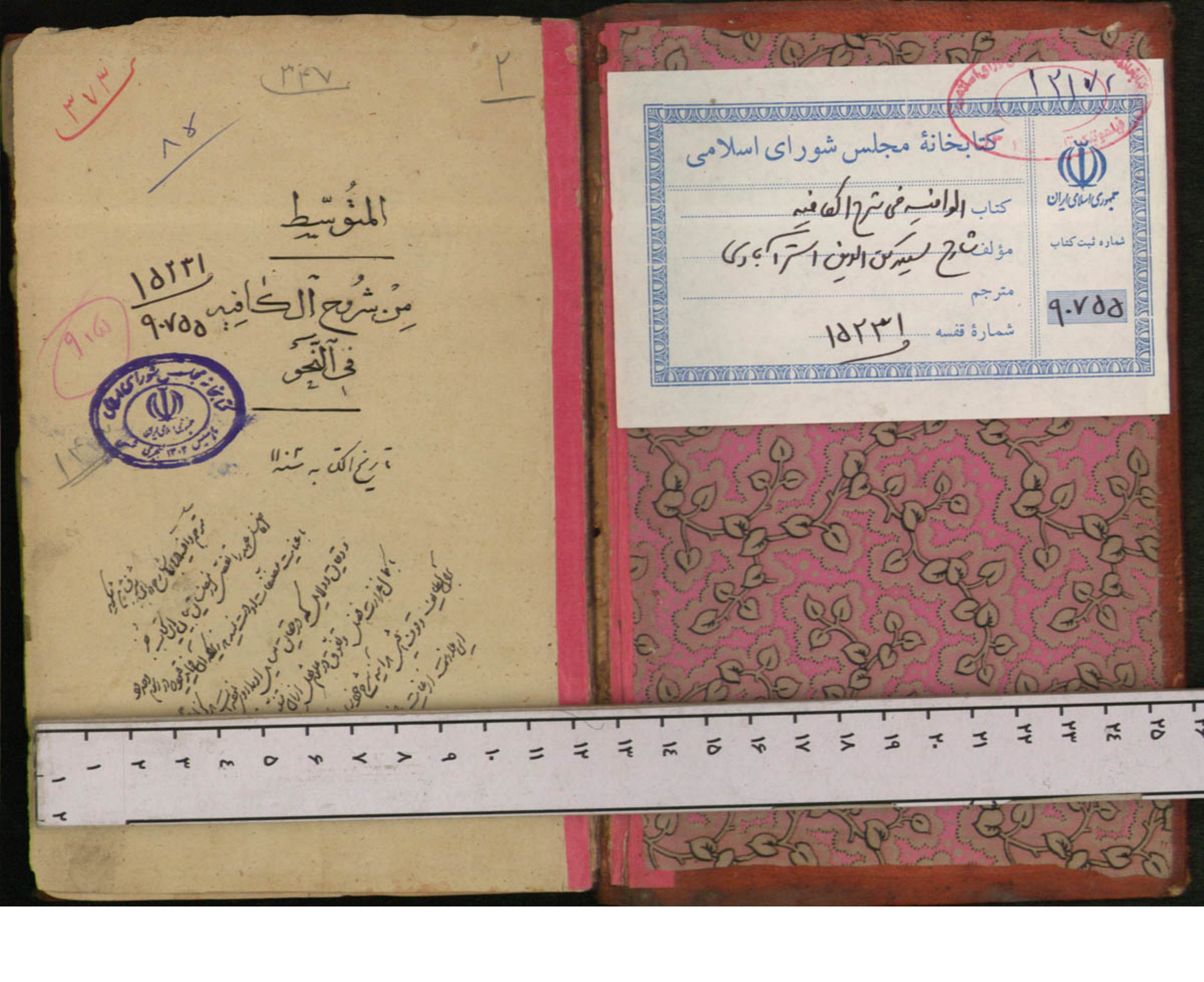
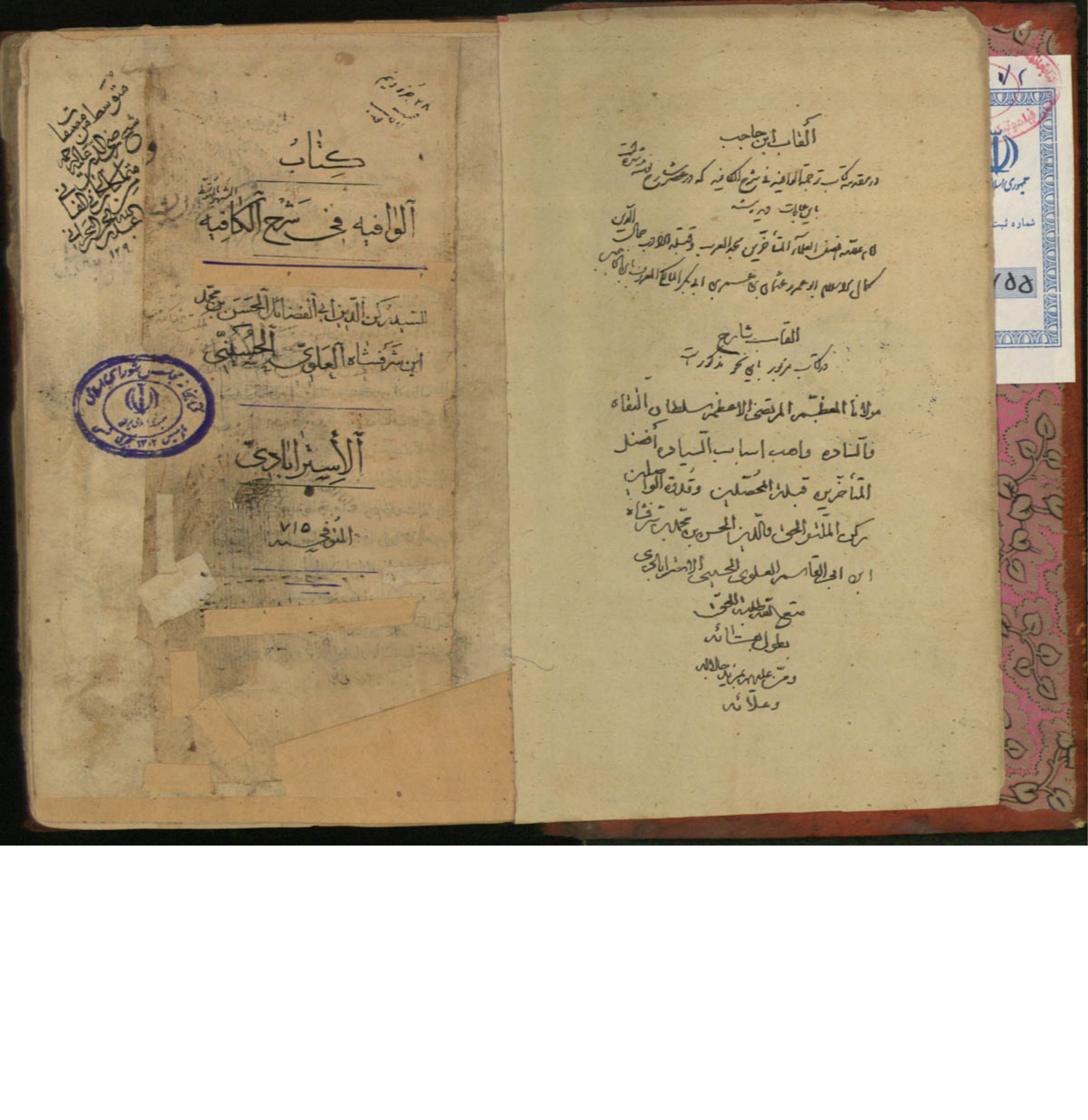




المتوسط
من شروح الكافية
في النحو
١٥٢٣١
٩٠٧٥٥
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
٩٠٧٥٥
کتاب الوافية في شرح الكافية
مؤلف شرح سيد ركن الدين استرآبادي
مترجم
شمارهٔ قفسه ١٥٢٣١


المتوسط
من شروح الكافية
في النحو
كتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
کتاب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه
۱۵۲۳۱
۹۰۷۵۵



كتاب

الوافية في شرح الكافية

للسيد ركن الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد

ابن شرفشاه العلوي الحسيني

الأسترابادي

المتوفى ٧١٥

ألقاب ابن حاجب

در مقدمهٔ كتاب ترجمة الوافية في شرح الكافية كه در عصر شارح نوشته شده

باين عبارات ديده شد

... عمدة فضلاء العلماء المتأخرين نخبة العرب وقبلة الادب جمال الدين

كمال الاسلام ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب.

ألقاب شارح

در كتاب مزبور باين نحو مذكور است

مولانا المعظم المرتضى الاعظم سلطان الفقهاء

والسادة واهب اسباب السيادة افضل

المتأخرين قبلة المحصلين وقدوة الواصلين

ركن الملة والحق والدين الحسن بن محمد بن شرفشاه

ابن ابي القاسم العلوي الحسيني الاسترابادي

متع الله بطلعته الحق

بطول بقائه

ومن علينا بمزيد جلاله

وعلائه



بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظم جلاله حمد غريق بمطالعة جماله واشكره جزيل نواله شكر معتقل لمعاده ومآله وامجده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبي بصحبه وآله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب الكافيه في النحو اولا مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه الا نادرا مع ذكر علل اكثرها وجعلته لرسم خدمت الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صدر العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم بن يعرش بك كامل الحسنى ضاعف الله اقدارهما واعز انصارهما بسبب اشتغاله بها

هذا الكتاب الذي هو دستور في هذا الفن لاولى الالباب و سميته بالوافيه في شرح الكافية لكونه وافيا بحل الفاظه و شرح معانيه وموصلا لطالبيه الى مقاصده ومغانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **قوله** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز به عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب و**قوله** وضع لمعنى احتراز به عن المهملات وعن الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع و**قوله** مفرد احتراز به عن المركبات نحو زيد قايم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف لانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت هذه الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول ح انه يشكل الحد بالكلمات الموضوعة للالفاظ



مركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظة الخبر والجملة فان لفظة الخبر و
الجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب
عنه بانا لا نسلم ان لفظة ان لفظة الخبر والجملة موضوعة لمثل
قولنا زيد قايم وهو مركب بل من نعته ان يحتمل الصدق والكذب
وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال
الاول ولئن سلمنا ان لفظة الخبر موضوعة لمثل زيد قايم لكن
لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة جزء لفظ الخبر
على جزء معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزء
لفظه على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا
وللقايل ان يورد عليها النقض بمثل قايمة فان قايمة فيها يدل على جزء
معنى قايمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء فيها يدل على الجزء
الاخر وهو التانيث فتكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب
عنه بمنع دلالة قايم في قايمة على معنى فضلا عن ان يدل على
معنى قايمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ للقايم الذي
هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل
عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو محال قوله وهي اسم
وفعل وحرف اي انما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة
لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل

لانها اما ان تدل على معنى في
نفسها او لا الثاني الحرف
والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلثة او لا الثاني
الاسم والاول الفعل
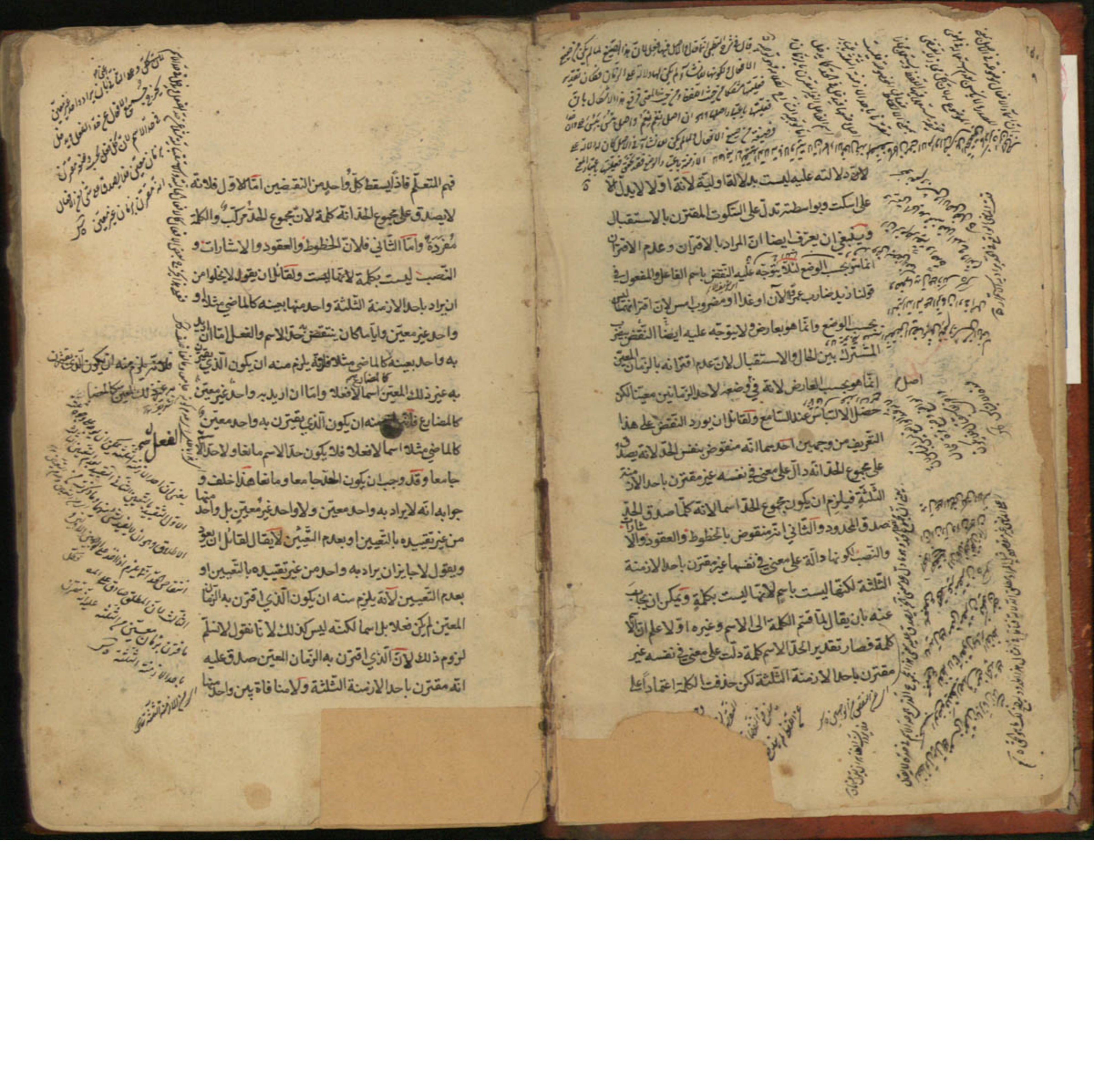
قوله وهو محال يمكن دفعه بان القيام وحده انما يدل على ذات موصوفة بالقيام فاذا تجرد عن علامة التانيث
دل على التذكير ولم يتجرد منها فلم يدل على التذكير فلا يلزم اجتماع المذكر والمؤنث

فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن باحد الازمنة
الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت
فهي الفعل وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا
تدل على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق
لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء
وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من
وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط
في دلالته على معناه ذكر متعلقه وح لا يرد عليه النقض
بمثل ذو لانه غير مشروط فيه ذلك الا انه انما جيء به للتوصل
في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا
لاجل دلالته على معناه قوله وقد علم بذلك حد كل واحد
منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف
حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة
التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها عن
غيره فيكون جنسها وفصلها معلومين مع تقييد الجنس
بالفصول فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد
هي معرفة الجنس بالفصل قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
فقوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر



فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد
وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد
نسبة احد الجزئين الى الاخر لتفيد المخاطب فايدة يصح السكوت
عليها نحو قام زيد ومثل اكرم امرا للمخاطب ومثل كلام مركب من اكثر من
كلمتين كمسئلة واحدة مثلا قال التضمن ولم يقل تركب لانه لو قال
تركب لزم ان يكون الامر خارجا عن الحد ولا يشكل الحد بمثل قائم
ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين
بالاسناد لانه ليس فيه الاسناد بالتفسير المذكور لانه
لا يصح السكوت على قائم ابوه دون ذكر زيد في صدر الكلام
قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او اسم وفعل اي ولا
يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قائم او المركب
من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين القسمين
لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة
انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين
والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل و
حرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة
وهما المركب من اسمين والمركب من اسم وفعل لان الكلام يقتضي
الاسناد على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد يقتضي المسند

والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام
يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين
لجواز وقوع الاسم مسندا او مسندا اليه وفي المركب من اسم و
فعل لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير
موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب
من الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين
فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب
من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند اليه لان الاسم
الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء
المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا او
لا مسندا اليه قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى متناول للاسم و
الفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج به الحرف وقوله باحد الازمنة
الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل
وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم وامس وما مدلوله معنى
مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغي
ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض بالاسماء
الافعال فانها تدل على السكوت المقترن بالاستقبال لان



لانّ دلالته عليه ليست بالدلالة الاولية لانه اولا لا يدل الا
على اسكت وبواسطته تدل على السكوت المقترن بالاستقبال
وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد بالاقتران وعدم الاقتران
انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسم الفاعل والمفعول في
قولنا زيد ضارب عمرو الآن او غدا او مضروب امس لان اقترانهما ليس
بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بغير
المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين
انما هو بحسب العارض لانه في وضعه لاحد الزمانين معينا لكن
حصل الالتباس عند السامع ولقائل ان يورد النقض على هذا
التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق
على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد
صدق المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات
والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال لما قسم الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم
كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة لكن حذفت الكلمة اعتمادا على

فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين اما الاول فلانه
لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة
مفردة واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات و
النصب ليست بكلمة لانها ليست ولقائل ان يقول لا يخلو من
ان يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او
واحد غير معين واياما كان ينتقض حد الاسم والفعل اما ان اريد
به واحد بعينه كالماضي مثلا فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن
به غير ذلك المعين كالمضارع اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين
كالمضارع فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين
كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الا
جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا هذا خلف و
جوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها
من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال للقائل ان يعود
ويقول لا يجوز ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين او
بعدم التعيين لانه يلزم منه ان يكون الذي اقترن به الزمان
المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم
لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه
انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها

وبين المعين لجواز اجتماع واحد منهما مع التعيين وان لم يقيده
ولم يلزم بذكر حد الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك
حد كل واحد منهما التكرار لان ذكره ههنا بالمطابقة وهناك
بالالتزام **قوله** ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين و
الاسناد اليه والاضافة اعلم ان الخواص جمع الخاصة وهي ما
يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة
اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم تكون بالحد وتكون بالخاصة
والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق
الحد صدق المحدود مثلا اي كلمة صدق عليها انها دلت على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة صدق عليها انها اسم
ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق الحد يعني ان كلما صدق
عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه
كلما صدق خاصة الشيء صدق ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت
فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان
يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح
دخول اللام وغيرها وانما لم تنعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة
لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالفعل الى الانسان ثم تعرض للانسان

بالقوة بالنسبة الى الانسان
او في بعض افراده كالكاتب

قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض لا
ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما
لفظي والاخر معنوي فاللفظي ثلثة احدها دخول لام التعريف و
انما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف
لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب والثاني دخول
الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان اصل الفعل ان لا يدخل
عليه شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء
وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليدخل الفعل على سبيل الحكاية
كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد والثالث التنوين والمراد
بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم و
لم يدخل الفعل لان التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين
التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين
الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل
عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا
التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق
بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ فاحتيج فيه الى الفارق
بين كونه معرفة وكونه نكرة بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة اي اسكت
سكوتا ما او تماما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارقين

صه بمعنى اسكت السكوت
الآن وصه ص

كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض عن المضاف اليه كالتنوين الذي في
يومئذ وحينئذ اي يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فلما حذف
المضاف اليه عوض عن المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف
الى شيء لم يحذف عنه المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله
التنوين عوضا من المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي
في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي في مسلمين على
ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما
تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف
واما العلامات المعنوية فالاسناد اليه اي كونه مسندا اليه
وانما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند
الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا
اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والثاني الاضافة اي كونه
مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شيء لان الاضافة
اما للتعريف والتخصيص واما للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف
والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما
زائدتان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذا الزائد لافادة
بدونه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما
هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين

ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بتقدير حرف
الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا لا تقديرا **قوله** وهو معرب ومبني اي الاسم معرب
ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف
فهو مبني **قوله** فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم
ان قوله المركب احتراز به عن الالفاظ التي لم تركب مع غيرها كالاعداد
وسائر الاسماء قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء
في قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء
لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل
الفعل الماضي وامر المخاطب والحروف واعلم ان المعرب انما يكون
معربا بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب
على ما يجيء فتعرض له بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء
المانع من الاعراب وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فتعرض
له بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بحد
مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لامتناع مشابهة الشيء بنفسه وجوابه ان نقول لما دل الكلام
على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء بنفسه علم

فدلالته على انه ليس بمبني الاصل اولى ولان تعديد الحد هكذا
المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لا انه يبحث ههنا
عن احوال الاسم وحينئذ لم يتوجه عليه النقض واعلم ان في
قوله المعرب المركب تساهلا لان المركب من حيث هو المركب
قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره
والمراد من التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض
بمثل غلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني
الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء ولئلا يخرج عن هذا التعريف
غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب في تحقق
الفرعيتين ولئلا يخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها للمضارع
في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدا وفي دلالة كل واحد منهما
على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف
المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه
انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في
ادعوك كما صرح به في علة بنائه وهو ليس بمبني الاصل على
تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا
لا نسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي
في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك واياك مع

مشابها للكاف الذي هو في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشيء مشابه
لذلك الشيء وهذا الكاف حرف لا يقال لا نسلم ان المشابه للمشابه
للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين لانا نقول لا
تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف الذي في
ذلك واياك في الافراد والتعريف والخطاب وان لم يشبه في وقوعه
موقعه فيكون المنادي المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك
في الافراد والتعريف والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب البناء وهذا
الكاف حرف فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء بني
المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان جيدا
ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا **قوله** وحكمه ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي وحكم المعرب وخاصيته
ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى اصله فتي و
رايت فتى اصله فتيا ومررت بفتى اصله بفتي قلبت الياء الفا
في الاحوال الثلثة لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الاحوال
الثلث وانما قال يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف في غير الآخر
لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني



امرءٍ وابنمٍ ورأيت امرأً وابنماً ومررت بامرئٍ وابنمٍ وانما جعل الاعراب
في آخر المعرب لان الاعراب للمعرب كالوصف للموصوف فكما يذكر الوصف
بعد الفراغ عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب
وانما قال باختلاف العوامل احترازاً من اختلاف الآخر لا لاختلاف
العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في من ابنك
ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما لم
اعرف المعرب بما عرف سائر النحاة وهو الذي يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظاً او تقديراً لانه يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه
لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف
آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم
به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء
بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة
بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا
الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه
ان يعرف ان المعرب على اي صنف من اصناف الاسماء يطلق بعد
ان عرف ان احد نوعيه يختلف آخره باختلاف العوامل والنوع
الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب **قوله**
الاعراب ما اختلف آخره به اي الاعراب هو الذي يحصل به

اختلاف آخر المعرب اي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة
والفتحة والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو
والالف والياء كما في الاسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب ههنا هو
السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه العوامل
والمعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة فانها اسباب
بعيدة للاختلاف ولا تسمى اعراباً واما تقييده بغير التام فلان الا
لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر وفيه نظر اذ لو يوجد مع
كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل
لحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن الاسم معرباً موجب لاختلاف آخر
الكلمة **قوله** ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق باختلف في قوله
ما اختلف آخره هذا اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي انه
لما كان في الاسماء معانٍ مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وجب اعراب الاسماء لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن
زيداً وما احسن زيدٌ وما احسنُ زيدٍ فان معنى الاول شيء احسن
زيداً ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو
من اعضاء زيد او اي خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة
المتداولة يقال اعتوروا الشيء اذا تداولوه **قوله** وانواعه رفع و
وجر اي انواع الاعراب رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه

من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال الاسم والجزم ليس من احوال الاسم
قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة انما
قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل الرفع علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل
فقط لوجوده في غيره كالمبتداء وغيره بل علم للفاعل والاشياء التي
الحق الفاعل كالمبتداء والخبر واسمي كان وما وغيرهما ولهذا لم يقل النصب
علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافة لكونه علما للاضافة فقط
ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد في قوله الجر علم الاضافة
انه علم للمضاف اليه قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب بمعنى ان العامل هو
سبب يقتضي الاعراب فالعامل شيء والمقتضي للاعراب شيء آخر
نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب هو الفاعلية
وهي انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج منه
عوامل الفعل لان عامله ليس سببا المقتضي اعرابه وجوابه انه ذكر
حد عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف الخ اعلم انا نذكر مقدمة
قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون
بالحركات لكونها اخصر من الحروف فان كان بالحروف فلعلة فاصل
ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة
وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان اعرابه

بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء لتجانس
كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا
عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها
بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات و
الحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام
كل قسم منها مشترك في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة
وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو
جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد و
رجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر
بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة و
انما قيد الجمع بالكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه
ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه
بالفتحة ولقائل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة
ان يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة رفعا ولقائل ان يقول
ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد به اما مقابل المثنى والجمع
واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة

المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها
ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد
بهذا الوجه مع ان اعرابها كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه
يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا لا حاجة
ح الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد فاذا
عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء
الستة **قوله** جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع
المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار
على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم
ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجي فجعل ههنا كذلك
لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل **قوله** غير المنصرف بالضمة و
الفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة
كما يجي تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير
منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند البعض كما ذكره في بعض
كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا
والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة **قوله** اخوك وابوك وحموك
وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو
والالف واليا انما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف بكونها

مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني
اب ورايت ابا ومررت باب وانما يشترط كونها مضافة الى
غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية
او معربة واعرابها تقديري نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت
بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو كونها مكبرة
لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني
اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك ويمكن ان يجاب بانه
لو قال الاسماء الستة مطلقا لوجب عليه هذا الشرط وهو انها مكبرة
وهو قال اخوك وابوك مكبرة فلم يحتج الى هذا الشرط وهذا النوع
جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف لانها
في اواخرها حروف تصلح ان تكون اعرابا من غير الحركات بان
يحصل نقل حركته الى ما قبله حالة الرفع نحو جاءني ابوك اصله
ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل
قلبه حال قلبه حال النصب نحو رايت اباك اصله ابوك
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت
اباك وبان حصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته
وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله بابوك نقلت
حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء .

لسكونهما وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك **قوله** المثنى وكلا
مضافا الى المضمر واثنان بالالف والياء اعلم ان المثنى وكلا مضافا
الى المضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع وبالياء حالتي النصب
والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين
وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد
كلا بقوله مضافا الى المضمر لانه لو كان مضافا الى المظهر لم يكن
اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر
كلا واثنان لانهما ليسا داخلين في المثنى لان المراد بالمثنى
اسم مفرد الحق باخره الف وياء مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك **قوله** جمع المذكر
السالم والو وعشرون واخواتها بالواو والياء اعلم ان جمع المذكر
السالم والو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو و
حالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال
وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت
بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد الو وعشرون و
اخواتها بالذكر لانهما ليسا داخلين في جمع المذكر السالم
لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد الحق باخره واو ونون

تقول

او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان الو وعشرون ليسا كذلك فان
قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يكون عشرون
جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق
عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد لكن
ليس كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه
يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون
عشرون جمع عشرة ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار على خلاف
القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف و
الثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف
ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في
الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب
بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الاحاد
وهي الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان
للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه لما كان في اواخرهما
حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان يكون اعرابا نقل
بعضها الى البعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركة
اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس
في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة والاعراب فيهما ستة

ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالجموع لاسيما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت زيدك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقى الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقى المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الجمع

فالنون

فالنون حال الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب

قوله التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في آخرها الف مفردة نحو حبلى وعصا وفتى تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر واما حال التنكير فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر و جمع المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء وحينئذ يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظ لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين كما تقدم ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة لاجل الياء

اواخرها

[illegible]

الاسم المضاف الى ياء المتكلم وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو الاعراب
وما بالذات مقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب ولانا نقول
هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة
عن التركيب فتكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف فيه لانه
قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالتي النصب والرفع دون حال الجر
لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه تقديري في الاحوال الثلاث
كما ذكرنا وليس اعراب غير المنصرف حال الجر تقديريا لان اعراب جره
بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديريا لان
اعراب نصبه بالكسرة لفظا غاية ما في الباب ان جر الاول ونصب الثاني
على خلاف الاصل واما المستثقل ففي موضعين احدهما في الاسماء
المنقوصة وهي اسماء في آخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري
رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض اصله قاضي ومررت بقاض
اصله مررت بقاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا
فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لان التنوين بانفراده
كلمة تدل على معنى والياء بانفرادها لا تدل وكان حذفها اولى ولكون
التنوين للعلامة فقط وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض
ومررت بقاض وتقول في حال النصب رايت قاضيا لخفة الفتحة
على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه

تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله جاءني
مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل
الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان
من الواجب ان يكون بالياء وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب
التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال قوله واللفظي فيما
عداه مكرر لانه ذكر من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر الخ
لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الى آخره متناول للفظي والتقديري
لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا
قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما
وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعديكرب وعمران
واحمد اي غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او
علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما
ذكره في البيتين وانما قال هذا القول تقريب لان في عدد العلل
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان الحكاية
والتركيب وقال بعضهم احد عشرة وهي التسع المذكورة وشبه

الف التانيث نحو ارطى ومراعاة الاصل في نحو احمر بعد التنكير فقال
القول بانها تسعة تقريب اي اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد من
قوله وهذا القول تقريب ان القول بان كل واحدة من هذه العلل
التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي لان كل واحدة منها ليست بعلة
تامة بمنع الصرف والا لوجد منع الصرف مع كل واحدة منها لو
ليس كذلك او يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقرب
الى فهم المبتدي وزايدة في البيت منصوبة على انها حكاية
عن حال في مثل قولنا يمنع الاسم من الصرف النون زايدة
اذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر
مبتداء وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زايدة علة
بسبب منع الصرف ولا بان تكون صفة لنون لكونها نكرة و
النون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل
عليها ذكره بقية الاسباب في البيتين نكره اعلم ان كل واحدة
من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول
الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم
ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع على الواحد والتركيب فرع الافراد

واما

واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه
انما يمنع الصرف لمشابهته لالفي التانيث وح لم يقل انه
فرع لشيء وقال الكوفيون انهما اي انه انما يمنع الصرف بالاصالة لا لكونهما
وح يكون فرعا على ما زيد عليه او على الالف والنون الغير
الزايدتين ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل
والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما
فرغ المص عن ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله
نحو عمر واحمر الخ فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف
ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث
المعنوي والعلمية وابراهيم للعجمة والعلمية وعمران للالف و
النون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله وحكمه
ان لا كسرة ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسر
ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم بالجر لو كان
منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات كان حال التسمية وانما
لم يمنع الكسر ح لانه ليس علامة الجر فقط لكونه مشتركا بين النصب
والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف وانما كسرت
حال الجر ايضا لان اعراب غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يجعل
في ساير المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه

حالها في الاعراب حال كونها
منصرفة قبل التسمية كحالها
غير منصرف فرم

لايمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق
بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة
فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل
من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما
قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما
في كل اسم غير منصرف علتان كل واحدة منهما فرع لشيء كما ذكرنا
وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة
الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان
من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة
على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة اعلم ان المراد
من التنوين في قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين تنوين التمكن
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل عرفات فانه غير منصرف مع وجود
التنوين فيه لان هذا التنوين ليس للتمكن بل هو تنوين المقابلة **قوله**
ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا اي ويجوز
صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر لان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون
منصرفا ومثاله **شعر** اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما
كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا

واغلالا فان سلاسل غير منصرف للجمع لكنه صرف للتناسب
الكلام لانه لما كان ما بعده وما قبله منونا ومنصرفا صرف
ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود مهم عندهم **قوله**
وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اي وما يقوم مقام
العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة
نحو حمراء وانبياء وانما ذكره هيهنا لانه قال من قبل غير المنصرف
ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقام العلتين فاحتاج
هيهنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما
الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة
وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة جمع السالم
يمتنع جمعها جمع التكسير مرة اخرى بمنزلة علة اخرى فكان
فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع
سببا آخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول
لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة
تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الفا
التانيث وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث
بمنزلة علة واحدة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها
بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين **قوله** فالعدل خروجه عن

صيغة الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او
تقديرا كعمر وباب قطام في تميم اي العدل لخروج الاسم عن صيغة
الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي
والآخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى
الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله
شيء آخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثناي
ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد
فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر وذلك انه
من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان و
ثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء
ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع
عن اربعة اربعة لان المراد من كل منهما العدد المكرر فهي غير منصرفة
للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث و
رباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس
الى عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه
لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه
جمع اخرى والاخرى تانيث آخر وآخر افعل التفضيل وقياس
اسم التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة

ذبح

فوجب ان يكون على صيغة افعل من وههنا اخر ليس مع لام التعريف
ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة آخر من فلما قيل
أخر علم انه معدول عن صيغة آخر من واما تحقيق العدل في جمع
ان جمع جمع جمعاء وجمعاء غير صفة وفعلاء غير الصفة
قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحاري او
صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعي او جمعاوات فلما
قيل جمع ولم يقل جماعي ولا جمعاوات علم انه معدول عن
جماعي او جمعاوات قوله او تقديرا كعمر وقطام في تميم اي العدل
التقديري انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد فيه قياس يدل على ان
اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية
فقدر فيه العدل حفظا للقاعدة وهي ان الاسم لم يمنع الصرف
الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد
فيه قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف
وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل
وامتناع تقدير غيره فيه حفظا للقاعدة واما باب قطام ففيه
اشكال وذلك انه عند بني تميم معرب غير منصرف للعلمية والتانيث
فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه و يمكن ان يقال في توجيهها
ان فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره



راء فهو معرب غير منصرف فان كان في آخره راء نحو حضار ووبار فهو مبني
وليس فيه الاسباب وهما العلمية والتأنيث والسببان لايوجبان
البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر
العدل فيما آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر
لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه لكونه مبنيا لمشابهته نزال التي
بمعنى الامر فلا حاجة الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا
الكتاب مقروة على المصنف رحمه الله ولم يكن فيها لفظ قطام فسألت
قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه
لعدم مطابقتها المقصود قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل
فلا تضره الغلبة الاسمية فلذلك صرف اربع في مررت بنسوة اربع
وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد اي شرط الوصف المانع من
الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية على
الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضية ولاجل ان
شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف
اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل و
الصفة فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع
غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا
من الصرف لا يقال ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف

منتف

منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف لكنه
منصرف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التي في اربعة ليست
للتانيث بل علامة التذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل
ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف
اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل
ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل
اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه
سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في
الاصل واسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية مضرة في تاثير الوصفية الاصلية
لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف
فلم تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله وضعف
منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر اعلم ان في
افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما
منع الصرف لتوهم الخبث في افعى وكون الاجدل من الجدل
وهو القوة وكون الاخيل من الخيلان فيمتنع من الصرف
لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان ابن ثابت رضه
شعر ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك

بالحيلا والمذهب الثاني الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل الوضع
والاصل في الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع افعى واجدل واخيل
قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية اي شرط التأنيث بالتاء في
منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التأنيث في
معرض الزوال فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر هو اللازم ولهذا
صرف قائمة في قولنا مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف و
التأنيث بالتاء فيهما من غير العلمية وانما قيد التأنيث بقوله بالتاء
احترازا عن التأنيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط
فيه قوله والمعنوي كذلك اي وشرط التأنيث المعنوي في منع
الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التأنيث في
معرض الزوال فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر هو اللازم ولهذا
صرف جريح في قولنا مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتأنيث
المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التأنيث
ووزن الفعل فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تأثيره زيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب
وسقر وماه وجور ممتنع اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي
في منع الصرف احد الامور الثلثة هو ان يكون زائدا على ثلثة احرف
او يكون وسطه متحركا او العجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة

لكان

لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة و
غاية خفته تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم
الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه
فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي ولا
يجب صرفها لوجود التأنيث والعلمية التي هي شرط جواز منع
صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة
على ثلثة احرف وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع شرط
وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع
صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفهما وهو
العجمة وانما اختص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي
اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل
ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذاة ويمكن ان يجاب عنه بانها
متحركا الوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون
المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم التأثير
الثلثة تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه انه لو سمي
بمثل شاة وذاة مذكر وجب منع الصرف وفيه نظر والذي يحسم
مادة هذا الاشكال بالكلية ان المراد بالتاء في قوله التأنيث
بالتاء شرطه هو التاء المتمحض للتأنيث والتاء في شاة وذات

وزينب وجب منع صرفها

ليست كذلك لانها بدل عن شي واصل شاة شاهة وكذلك اصل ذات
فهي ليست بثلاثية منه اذا ان سمي بمثل شاة مذكر وجب منع صرفه
قوله فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثه فقدم منصرف
وعقرب ممتنع اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكرا فشرطه في
منع الصرف ان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة
احرف لم يكن فيه تانيث ح لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى
اما من حيث المعنى فلكونه اسما للمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه
خاليا من علامة التانيث ومن قائم مقام حرف التانيث وهو
الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم مقام حرف التانيث
لانك تصغر قدما بقديمة وعقرب بعقيرب فالتصغير يرد
الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث
للزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم
اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة
على ثلثة احرف وعقرب وثلث من نسوة ثلث اذا سمي به
مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما
ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما للفحل للعلمية
والتانيث والزيادة فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف
مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون تانيثه معنويا مثل عناق

قلنا

قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة قوله
المعرفة شرطها ان تكون علمية اي وشرط المعرفة في منع الصرف
ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم
والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية
غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم لا
يمنعان الصرف لانهما مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات
واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدهما فلانهما
يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين
فالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه
الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا
اذا لم يعتبر تعريف التواكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين
وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التاكيد وهو بتقدير
اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف للوزن الفعل والتعريف
واعتبارها اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد
وقيل تعريف التواكيد تعريف العلمية لان الالفاظ التواكيد
اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى
شرط احد الامرين قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في
العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف

المعرفة

العجمة

وشتر وابراهيم ممتنع الخ اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما
ان يكون علما في العجم لانها لو لم يكن علما في العجم لتصرفت العرب فيه
بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين او التعريف او غير
ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف
ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه
علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط
او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة
احرف بساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته
تقاوم احد السببين فلم يبق الا سبب واحد فلم يمنع الصرف
واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به رجل منصرف لانتفاء الشرط
الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة احرف
وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة
وحصول الشرطين معا قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير
هاء كمساجد ومصابيح واما فرازنة فمنصرف الخ اي شرط الجمع
المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير
هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع
السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه
يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة

امثلة احدها ان يكون بعد الالف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد
والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب
والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مفاتيح
وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء نحو صياقلة لشابه المفرد
لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية لفظا واما مشابهته
معنى فلوقوع كل واحد منهما على الكثيرين اما الجمع فظاهر و
اما نحو كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين
واعلم ان المراد بالهاء تاء التأنيث لئلا ينتقض بمثل فواره
جمع فاره ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا
ينتقض بمثل مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء
مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان الحروف الموجودة
فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع
بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب مغن عن قوله بغير هاء
لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة
منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز
به عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان
كذلك ففرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف
لكونه مع الهاء قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف

فكان حكمه حكم المفرد واما مشابهته نحو كراهية و طواعية م

المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله وهو صيغة منتهى الجموع بجميع م

الشكل

لانه منقول عن الجمع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا
الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء
والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان نقول لا
نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو
الجمعية الاصلية وهي متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع
حضجر والحضجر وان لم تعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف
الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فيمنع الصرف
وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث
لانه علم الضبع والضبع مؤنث قلنا لا نسلم ان في حضاجر تانيثا
لان حضاجر علم الجنس فهو علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث
كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه
تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان
العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف وللقائل ان
يقول ح يلزم ان يقول شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف
قوله وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على
موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال
هذا الجواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن انما
لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك وجوا

اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملته العرب
حملته على الالفاظ التي هي على وزنه في العربي فكانت الالفاظ
التي هي على وزنه في العربي غير منصرفة فيمتنع صرفه ايضا و
الوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب
ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة
تقدير الحفظ قاعدة كلام العرب اعلم ان الاسباب لما نعة من الصرف
تلزم ان تكون عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف
تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لهما
في موضعهما ولما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان
هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بغير هاء وهي منتفية ههنا فوجب صرفه **قوله** ونحو جوار رفعا
وجرا كقاض اعلم ان نحو جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث
اللفظ بلا اختلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني قاض و
مررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاءتني جوار ومررت
بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف
فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان
بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف وسطها ساكن
نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف

فيكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه
ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان اليا
مقدر بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءتني
جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب
جاريا على الراء فتقول جاءتني جوار بالرفع واذا كانت اليا
مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع كون
كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او عن حركة
الياء لان اصل هولاء جوار جواري استثقلت الضمة على اليا
فحذفت فصار هولاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفا
بالكسر في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال
كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما
حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا
التنوين عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض و
عند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير
منصرف تقول رايت جواري لخفة الفتحة على الياء وقولك
مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة
الفتحة على الياء كقول الشاعر شعر فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكن عبد الله

الجمع

بين

ولكن عبد الله مولى مواليا او التركيب شرطه العلمية وان لا يكون
باضافة ولا اسناد مثل بعلبك اي شرط التركيب المانع من
الصرف امران وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون
علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب
المعتبر هو اللازم والعدمي هو ان لا يكون باضافة وان لا
يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة
تجعل غير المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا تجعل المنصرف
غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد
لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذري
حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف
لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان
يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا الحرف في الاصل لكان
اصوب حتى لا يتوجه النقض بمثل سيبويه وخمسة عشر
اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل
ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا
لا حاجة اذن الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه
مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز
عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه

كيب

منصرفا او في حكم المنصرف

فبالاحرى

وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين لئلا
يشكل بمثل زيد علما مع كونه مركبا من الاسم والتنوين **قوله** الالف
والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او في صفة فانتفاء
فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون انما يمنع
الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما الفي
التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما واذا عرفت ذلك
فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف
ان يكون علما ليصح مشابهته لالفي التأنيث لانه لو لم يكن علما
لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة
ومرجان ومرجانة نحو فعلان وعمران وسجان وان كان
في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته
لالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث وقيل شرطه
في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة
لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر
والمؤنث بتاء التأنيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول
هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما
لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات **قوله** ومن ثم اختلف
في رحمن دون سكران وندمان اي ومن اجل انه اختلف

في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم
يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء
فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من
رحمان ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء
شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما
لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة
ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا
في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى
فصرف بالاتفاق **قوله** وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل
كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء
اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان
يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي
كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كشمر وضرب اذا سمي رجل
بهما وكانفعل وتفعل واستفعل وافتعل وما شابههما واما ان يكون
في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل وغير قابل لتاء التأنيث ليتاكد
مشابهته الفعل واوزانه افعل ونفعل وتفعل ويفعل وافعل
امرا للمخاطب ولا تفعل نهيا له ونحوه فان سمي رجل بنرجس لم
ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم

العربي

عجمي مثل جعفر بكسر الفاء فهو كضرب اذا سمي به لا يقال انه عجمي
فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ
المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه او اصالته كلفظ فاذا
فاذا قالوا النون في نرجس زائدة ارادوا به انه لو اخذ الفعل
منه لقيل نرجس بخلاف ما لو سمي رجل بنهشل فانه منصرف
لانه في الاسماء على وزن فعلل مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة
ولا يشكل بقبول التاء لقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل
للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه غير
منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم
اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبول التاء طارئ
بعد الاستعمال اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا
يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن
الفعل وح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما
للحية قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان
شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين
امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان يكون
في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله
زائدة لانه من الحمرة ثم كونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة و

من اجل

من اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء
الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول
هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف
لانه غير قابل للتاء ح وكذلك حكم ارمل وارملة قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا
ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل اي كل اسم غير منصرف فيه
علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف
لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا والعلمية
شرط في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانهما تجامعها
ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل و
انما قلنا انه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة
الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا
تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث
بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب
او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا
في الصفة فان العلمية لا تجامعهما لما بينهما من التضاد وان كانت
الجمع او التانيث بالالف فلانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالها
في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع
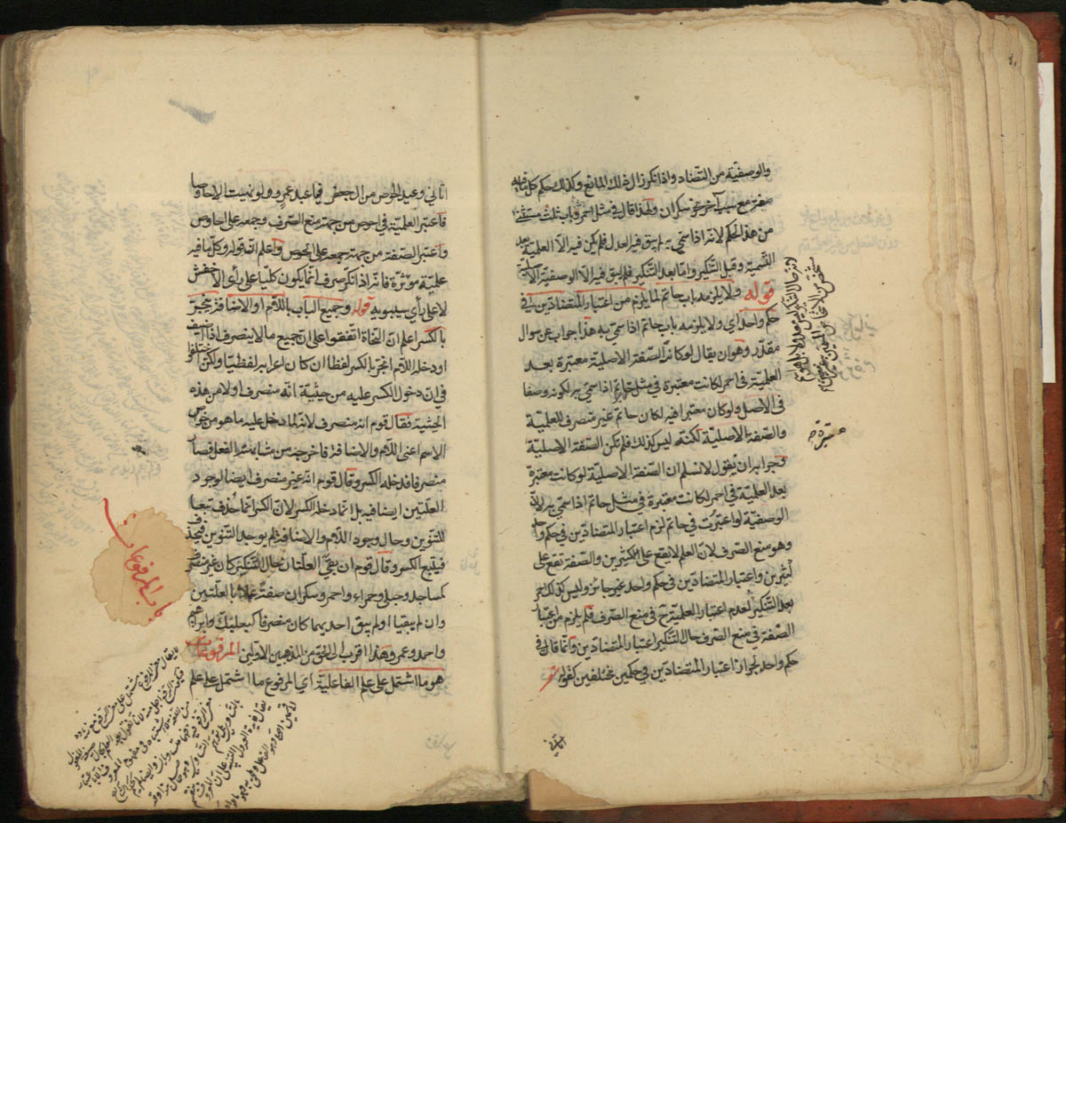
مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر العدل والعلمية ولمنع
صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط
في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في احاد اذا
كان صفة ولمنع صرف قوله وهما متضادان فلا يكون معهما الا
احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد اي العدل ووزن
الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سوال مقدر وذلك
السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
فجاز ان تكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت
زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف
لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية
مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل
متضادان اي لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون
مع العلمية الا احدهما وفيه نظر لانه لا يتوجه السوال لان
العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم
ان العلمية ليست بمؤثرة ح والا لزم الترجيح من غير مرجح
اذ كل من الثلثة سبب تام فالقول بموثرية الاثنين دون الثالث
مع تساويها في السببية ترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد
علما كذلك لان الجمع المعتبر وحده مانع من الصرف من غير نظر

في نحو ثلاث ورباع ولمنع صرف
وزن الفعل من غير العلمية تم

لا

الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل
لذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه
العلمية المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف
لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه
احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لا تزالة
العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالموثرة لانها
لو لم تكن مؤثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي
به كان فيه علمية وليس من حكمه انه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة
لان منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتانيث قوله وخالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد
التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي
به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع
فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال
سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال
الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه
الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان نقول سلمنا
انه نكر ما لم تعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم تعتبر بعد ذلك وبيان
ذلك ان احمر اذا كان علما لم يكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية

لم يصدق قوله كل ما فيه
علمية مؤثرة صح



والوصفية من التضاد واذا انكر زال فذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية وقبل التنكير واما بعد التنكير فلم يبق فيه الا الوصفية الاصلية **قوله** ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد اي ولا يلزمه باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كان معتبرا فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم تكن الصفة الاصلية فجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على الكثيرين والصفة تقع على الكثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد التنكير لعدم اعتبار العلمية في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله

اثالي وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو ولو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على الحاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية موثرة فانه اذا انكر صرف انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي سيبويه **قوله** وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيثية انه منصرف او لا من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة فاخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال وجود اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان حال التنكير كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة علما بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احديهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين **المرفوعات** هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم

القاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على علم الرفع لئلا
يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او اخفى
منه لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر
مبتداء محذوف اي هذا الباب باب المرفوعات ولم يرجع الضمير
الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد كتعريف
الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع **قال** فمنه
الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه اي فمن المرفوع
الفاعل انما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل
في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع **قوله** وهو ما اسند
اليه الفعل وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر
والنهي وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند اليه
الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت
زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم
وان كان في تقدير الاسم **قوله** او شبهه ليدخل فيه اسم الفاعل
والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل و
اسماء الافعال والظرف والجار والمجرور لا كاسم المفعول
لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد
قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول

وفاعل

وفاعل الصفة المشبهة في الثاني **قوله** وقدم عليه اي وقدم
الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان زيدا في قولنا
زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه
ليس الفعل مقدما عليه **قوله** على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد
قائم ابوه اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول
ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه و
قدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل هو التاثير لا
يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيام
به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به
حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة
نحو قرب زيد وبعد زيد ومات زيد فالفاعل عنده انما يكون
فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه
مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مقدما
عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينقض الحد بمثل
زيد في قولنا ان زيد قام قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد
بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند
الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد في الايجاب
او السلب ولقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل في قوله

ما اسند الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو
المصدر وايا ما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الحقيقي
الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما
انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه
لا حاجة ح الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بمدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث
الذي اقترن بالزمان والضمير في قوله قيامه يعود الى
ذلك المدلول وح لا يشكل الحد ولا ينتقض الحد ببعض التوابع
نحو اعجبني زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما
عليه على جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل لان المراد بالمسند
اليه هو المسند اليه اولا قوله والاصل ان يلي فعله اي و
اصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وساير
الاشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب ساير
الاشياء المعمولة بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد
بدون ساير الاشياء ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف
ساير الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد
وامتنع ضرب غلامه زيدا اي ولاجل ان اصل الفاعل
ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب

الفعل

غلامه

غلامه زيد فانه لولا ان زيدا الموخر لفظا عن غلامه مقدما
رتبة على غلامه لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز
ولهذا جاز ان يقال ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل
الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه
زيدا لانه يلزم منه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا
فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد موخر
لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول
ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم الاضمار
قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه
مع وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا الضرورة ثم وهي
وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر
على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم
المفعول على الفاعل نحو ضرب زيدا غلامه اعلم ان المفعول الا
من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ عند البصريين في
عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا
ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصايدا قوله واذا انتفى
الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع
مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه اي واذا انتفى

لان ضميرهما راجع الى الزيدان
وهو فاعل فلولا انه مقدم
رتبة لزم الاضمار قبل الذكر

قوله
والثاني بمنزلة المفعول
في مثل اخذ

الاعراب في الفاعل والمفعول لفظا والقرينة ايضا نحو ضرب موسى
عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل
على المفعول لدفع الالتباس وانما قال والقرينة لانه لو انتفى
الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل
الكمثرى موسى فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول
وضرب موسى العاقل عيسى العالم وضربت موسى سعدى فلم
يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل
مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو
اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هذا خلف
وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا عن المفعول لكراهتهم
ان يقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه
على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا
لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل
بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز
تقدم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
من وجوب تقدم الفاعل على المفعول امتناع تقدم المفعول
عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب

تقديم

تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا لانحصار ضرب
زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمروا مضروبا لآخر وفيه نظر
لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير
الا اما اذا قدم عليه مع الا فلا يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر و
لذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمروا
لان معناه ما ضرب زيد الا عمروا فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة
ههنا قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها
او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره اي واذا اتصل
بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخيره
على المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول
الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير
الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق
المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل
بعد الا وجب تاخير الفاعل من المفعول نحو ما ضرب عمروا الا
زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنا قولنا ما ضرب عمروا
الا زيد ان عمروا ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون
ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب

لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمروا الا
زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو
مضروبا ... صح

زيد الا عمرو اجاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون
زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا
وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد وجب تاخير الفاعل
عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمروا الا زيد فالعلة التي ذكرناها
في امتناع تقديم تاخير الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل
مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب
تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه
متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل
متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو
ضربتك لما ذكرناه قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل
قولك زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة و
مختبط مما تطيح الطوايح ووجوبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة
دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما
على سبيل الجواز فلقول القائل زيد في جواب من قال من قام اي قام
زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله وليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوايح فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقيل
ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل

فعل

فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي
يختبط بالليل والطوايح جمع المطيحة وهي المهلكة على خلاف
القياس ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل
فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه
رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم
فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت
بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي
كل موضع له فيه مضمر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد
وانما وجب حذفه لانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتى به
لزم جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر
يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف
ولم نقل انه مبتدأ وما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف
الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا وتقديرا قوله وقد يحذفان
معا مثل نعم لمن قال اقام زيد اي وقد يحذف الفعل والفاعل
جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر

الجملة الفعلية لا الاسمية وهي المبتدا والخبر ليكون الجواب
مطابقا للسوال قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما
فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين
ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي اذا تنازع
العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان نحو
فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم
زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا
التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون
ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني زيد و
ضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما
يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت
زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم
في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما تقتضي
الفاعلية والاخر يقتضي المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا
وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعل والثاني
تقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا او اكرم وضربت
زيدا والثاني ان يقتضي الاول المفعول والثاني الفاعل نحو

المفعول في
المفعولية في

اكرمت

اكرمت وضربني زيد او اكرمت وضربت زيد واشار الى هذين الضربين صريحا
بقوله مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربع
مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون
في الفاعلية اي فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية
مختلفين بمعنى ان الاول تقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعول
او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية
لانه يقع زائدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب التانيث
ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من
يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب
فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد بالمختلفين
على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض
بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم
يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار
والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك
الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول
في ذلك الاسم لكونه اسم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد
من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها
وانما قال ظاهرا بعدهما لكن الحكم مثل ما ذكرناه بل يستوى

لامتناع تنازعهما مضمرا بعد
لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما

بل يستوي الفعلان في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غائبا نحو زيد
ضربني واكرمني فظاهر واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا نحو ضربت
واكرمت او متكلما نحو ضربت واكرمت وضربت واكرمت لدفع
الالتباس وكذلك في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب
واكرم الا انا وانت او هو وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد
ضربك واهان او ضرب واهانك ولا يجاب عنه بان معمول
احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين واهمال
احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر وانما قال بعدهما
لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع اذ لم يترتب
الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني
واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية و
المفعولية ويقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا
ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية
وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع
تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضاء
المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت
لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد

في المثال

في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه
بعده من غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخرين
لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر
قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر
دون الحذف خلافا للكسائي اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو
راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول
فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم
الظاهر في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع نحو
ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني
واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت
الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل
الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل هربا من اضمار
قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم
استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما
يظهر في التثنية والجمع والتأنيث تقول على تقدير الحذف
ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدين وضربني و
اكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتني واكرمت
الهندين وضربتني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله

اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل
ضُرِب واكرمت زيدا ويُعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في
الفاعلية **قوله** وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة
وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب و
يعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا
خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب
نحو ضربني واكرمني زيد واكرمت وضربت زيدا فان زيدا في
الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني
الرفع واعمل الثاني دون الاول نحو ضربت واكرمني زيد او
الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني نحو
ضربني واكرمت زيد لجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه
لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من اللفظ
واما اضمار قبل الذكر فكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل
قول الفراء قول الشاعر **شعر** وكمتا مدماة كأن متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت
تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت
اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى **قوله** وحذفت
المفعول ان استغني عنه والا اظهرت اي ان اعملت الفعل

الثاني كما هو رأي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت
المفعول من الفعل الاول ان استغني عن ذلك المفعول نحو ضربت و
اكرمني زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يهربوا
منه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل
اضمارا قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوه في المفعول لعدم
الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فحسبني وحسبت
تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول
حسبني وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت كما يجيء في بابه ولا يجوز اضماره لئلا
يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر
لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني
وحسبت زيدا منطلقا اياه **قوله** وان اعملت الاول اضمرت
الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر
اي وان اعملت الفعل الاول كما هو رأي الكوفيين فالفعل الثاني
اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل
في الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا
وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد

بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل
فيه مثل ضُرِبْتُ واُكْرِمَ زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت
ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع التباس
المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود
القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته
زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون
اما اذا امتنع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا واعمل فيه حسبني
فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه
لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز
لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني
غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول
لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا
لانه لما كان المفعول الاول من باب حسبت مثنى وجب ان يكون
المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى
ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق
فالضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر

لانه

وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون

لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازعا الفعلان معمولا
واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني يقتضي
المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل من الانطلاق
من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه
اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية فتدبر وقول امرئ القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى استدلال
الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني
بقول امرئ القيس وهو شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال فوجه الاستدلال ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني
اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول
مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير
اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل
الثاني لم يختره امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا
الا ما هو الافصح واجاب عنه المص بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس
هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعا لفسد
المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على مقدمة
احدهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخلت لو على المثبت
لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا

دخل

والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو واذا تقررت
هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفانى ولم اطلب قليل من
المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله
انما اسعى لادنى معيشة مثبتا فيكون منفيا بعد دخول لو عليه
فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة
لم يكن طالبا لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال
فى حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذن
يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال وان لا يكون طالبا لقليل
من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا
الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد و
يدل عليه البيت الثانى لهذا البيت وهو قوله شعر ولكنما اسعى
لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالى قوله مفعول ما لم يسم
فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير
صيغة الفعل الى فعل ويفعل اعلم انه انما ذكر المفعول الذى لم
يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول
ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول
ما لم يسم فاعله هو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل
نحو ضرب زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا

وال

والى يفعل ان كان مضارعا اى يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان
ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم
من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان التغير المذكور يشترط
فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب
غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا
ويتناول حده المذكور القسمين مفعول به قوله ولا يقع المفعول الثانى
من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول
معه كذلك اى ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت نحو علمت
زيدا فاضلا مقام الفاعل لان المفعول الثانى من باب علمت
مسند الى المفعول الاول اذ انما لكونهما مبتدا وخبرا فى الاصل
فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه وهو غير جائز
وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا
عمروا خير الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى
المفعول الثانى فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه
فى حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا
تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية
فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك
المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل

لكان اما مع الواو نحو استوى والخشبة او لا يكون مع الواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثانى لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتميز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين

قوله واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فتعين زيد اى واذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لمناسبة الفاعل اكثر فتقول فى ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره يقيم زيدا مقام الفاعل ونصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فايدة زايدة على مدلول الفعل قوله وان لم يكن فالجميع سواء اى فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعنى ظرفى الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء فى قيام مقام الفاعل فانت مخير فى نحو

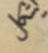
زيد

ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى اقامة اى واحد منها مقام الفاعل فاى واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثانى اى اقامة المفعول الاول من باب اعطيت مقام الفاعل نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثانى له لان الاول آخذ والثانى ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ اليه واراد بباب اعطيت كل فعل كان فى مفعوله الاول فاعلية ما وفى المفعول الثانى مفعولية ما قوله ومنها المبتداء والخبر اى من المرفوعات المبتداء والخبر قوله فالمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او ما فى معنى الاسم نحو تحدى انك قائم وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه اى ان تسمع بالمعيدى اعنى سماعك بالمعيدى قوله المجرد عن العوامل اللفظية احترز به عن الاسماء التى لا يكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمى ان وكان واسمى ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثانى من باب اعلمت قوله مسندا اليه احترز عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التى هى فى حكم الاصوات التى ينعق بها وهى الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتداء

بحث المبتدا والخبر

لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه
بل مسندا به **قوله** او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف
الاستفهام ليدخل فيه مثل اقائم زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتدأ
مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعل له ساد مسد الخبر على معنى
ان الفائدة التي تحصل من المبتدا والخبر تحصل منهما فلو لم يقل
او الصفة يخرج من تعريف المبتدا هذا النوع من المبتدا والتزم غير
جايز اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه
مثل هل قائم زيد **قوله** رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقائمان الزيدان
فانها لم تكن مبتداء بل خبر مبتدا والزيدان مبتدا لانها لو كانت
مبتداء والزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر لم تثن لان الفعل
وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم
فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتدا
وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه
مثل اقائمان الزيدان ويدخل فيه اقائم الزيدان واقائم انتم
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر
الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض بمثل
اقائم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ ولقائل ان يقول ان الحد

لا نحو لظاهر صح



يشكل بمثل اقائم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتداء وقائما خبرا
وابوه فاعلا لقائم والجواب ان قائم مبتدا في جملته والجملة خبر
زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء على
ما اختاره في باب اسماء الافعال **قوله** مثل زيد قائم وما قائم الزيدان
واقائم الزيدان فالمثال الاول للمبتدا الذي هو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية مسندا اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو
صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدا
الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام **قوله** فان طابقت
مفردا جاز الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والف الاستفهام مفردا واقعا بعدها نحو اقائم زيد
وما قائم زيد جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتداء
وما بعدها فاعلا وح تكون داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة
لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره وح لم تكن داخلة
في تعريف المبتداء لكونها رافعة لمضمر لان في الصفة ضميرا مستترا
وانما قال مفردا لانها ان طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر
قوله والخبر المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله
المجرد احترز به عن خبر ان وخبر كان وغيرهما وانما قال المجرد ولم
يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم وقوله المسند به احترز

نحو اقائمان الزيدان فان قائم لا يجوز الا ان تكون الزيدان فاعلا

به عن المبتدأ الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احتراز
به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة
لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق
عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر
مبتداء وينتقض ايضا بمثل قائم في قائم انتم لكونه مجردا اسند به
مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول
بان المراد بالمسند المسند الى المبتدأ لا الى الفاعل وعن الثاني
ان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله
واصل المبتدأ التقديم اي اصل المبتداء ان يكون مقدما على
الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على
المحكوم به قوله ومن ثمه جاز في داره زيد وامتنع صاحبها
في الدار اي ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز ان يقال
في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن في داره لفظا
فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا يمتنع ان يقال صاحبها في الدار
لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير الذي
في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى
اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها
مبتداء وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدأ

في

نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل
في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل
وسلام عليك اعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد
ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه
لانه حينئذ تقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ست
احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فقوله ولعبد مؤمن خير من مشرك خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت
مبتداء وهو صفة
بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة و
الثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك ارجل في الدار ام امرأة
فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار وامرأة عطف على رجل والمبتداء
النكرة تخصصت ههنا بحصول احدهما في الدار لانه ثبت من استعمالهم
انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن
لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك
فاحد مبتداء نكرة وخير منك خبره والمبتداء النكرة تخصص بالعموم
الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف
النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز كما لم يجز
ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم

جرادة خ

نحو تمرة خير من كثيرة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا
والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى
كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتداء نكرة واهر فعل ماض فاعله مستتر
عايد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع
بانه خبر المبتداء فالمبتداء النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة و
تقديره شر عظيم اهر ذا ناب وتخصص بما يتخصص به الفاعل حتى
جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص
بما يتخصص به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر
ذا ناب الا شر والخامس تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك
في الدار رجل فرجل مبتداء وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتداء
بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قائم رجل
والسادسة تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء لدلالة الدعاء عليه نحو
سلام عليك فسلام مبتداء نكرة وعليك الجار والمجرور في محل الرفع
بانه خبر المبتداء وتخصص المبتداء النكرة بالمسلم اذ معناه اسلم
سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما
عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب
مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا
على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال

والرفع

والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير
اعتبار الماضي والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلام مختصا
بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك
مطلق السلام لا السلام من قبله فقط لانه الدعاء المطلق قوله
والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه اعلم ان خبر
المبتداء يكون مفردا نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابلة
المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل
اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله لان اسنادهما الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ثاني حكم
الفعل وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب ولا
يشكل بمثل قولهم زيدا اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد
مقول اضربه ولا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما بعده
معمول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما
نحو زيد ابوه قائم او قام فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقائم
خبره والجملة اعني المبتداء الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر
المبتداء الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها
فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل ماض وفاعله
ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء وغير المص

المسندين خ

ذكر جملتين آخرين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان يكرمك يكرمك والظرفية نحو زيد فى الدار والمص لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل فى الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا فى الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل فى الدار كانت جملة فعلية **قوله** فلا بد من عايد اى لا بد للجملة الواقعة خبر المبتداء من ضمير يعود الى المبتداء او قائم مقام الضمير نحو اللام فى نعم الرجل زيد وذا فى حبذا زيد ولهذا قال من عايد ولم يقل من ضمير لتحصل الفائدة الاولى انك لو قلت زيد عمرو قائم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول لا بد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم ولمية عدم احتياج هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة عنه فى المعنى **قوله** وقد يحذف اى وقد يحذف الضمير العائد الى المبتداء اذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتداء والكر مبتداء ثان وبستين خبره والجملة اعنى الكر بستين فى محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهى انه لما جرى

ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذى بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء ومنوان مبتداء ثان وبدرهم خبر المبتداء الثانى والجملة اعنى منوان بدرهم فى محل الرفع بانه خبر السمن وليس فى الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهى انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر المنوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان منه فالجار والمجرور فى الصورة الاولى فى محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفى الصورة الثانية فى محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذى صحح وقوع منوان مبتداء نكرة **قوله** وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتداء يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد فى الدار وح يجب تقدير العامل فيه لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل فتقديره زيد حاصل خلفك او فى الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتداء واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل فى الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل فى الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذى كان فيه الى الظرف

فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا الظاهر
نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا قوله
واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك
او كانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل مني
او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه اعلم ان اصل
المبتداء ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره عنه
لكنه تعرض له اشياء فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جاز
التاخير عنه فمنها ان يكون المبتداء مشتملا على ما له صدر
الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي والنداء
ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء وابوك خبره ونحو من
يكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا
قائم ولزيد قائم وانما وجب لهذه الاشياء ليعلم في اول
الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير
والمغير قبل المغير اما قوله شعر خالي لانت ومن عويف خاله
نال العلاء واكرم الاخوالا فشاذ وقيل خالي مبتداء وانت
خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها
ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه
يجب تقديم المبتداء ههنا على الخبر لانا اذا قلنا المتاخر هو

صدر الكلام

المبتداء

المبتداء والمقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج
ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء
والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان
المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم
المبتداء ههنا بعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتداء
نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر لالتبس
بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتداء
وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب
تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس ح
بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا
لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد
او كان مصححا له نحو في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتداء مثل
على التمرة مثلها زبدا او يكون خبرا عن ان مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض للخبر
فتوجب تقديم الخبر على المبتداء مع ان اصله التاخير فمنها ان
يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو
اين زيد فزيد مبتداء واين خبره ويجب تقديم الخبر لكونه متضمنا

للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيل الخبر
بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ماله صدر الكلام
لم يجب تقديم الخبر على المبتداء نحو زيد من ابوه فان زيد
مبتداء ومن مبتداء ثان وابوه خبر المبتداء الثاني والجملة في
محل الرفع بانها خبر المبتداء الاول وهذه الجملة مشتملة
على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام
والاستفهام له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا
على المبتداء لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي
فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل ان يقول الخبر
في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة
وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب
الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة
في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه
على المبتداء الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بمنزلة المفرد
ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتداء مصححا لوقوع مبتداء
نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير
في المبتداء اي يكون في المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو
على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتداء والضمير الذي في مثلها

يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل
كما ذكرناه غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل وحصل وانما وجب
تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فان
عبده مبتداء ومتوكل خبره وفي المبتداء ضمير الى متعلق الخبر و
هو على الله هذا اذا كان الخبر مقدرا في الظرف عاملا فيه والصواب
ان يقال ولمتعلقه ضمير في المبتداء وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي
ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا
وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال ح
لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ومنها ان يكون الخبر خبرا
عن ان نحو عندي انك قائم فان ان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه
مبتداء وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك
اي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء
لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي
وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم
واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتداء وعندي خبرها
قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل فاضل اي وخبر المبتداء يجوز
ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء

واحد باحكام كثيرة جاز الخبر عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعا
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهو مبتدا
والبواقي خبره قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول
الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة
بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني فله
درهم اعلم ان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء
في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه متشابها بالشرط من حيث
ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه
ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه و ذلك اذا كان المبتدا
موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي ياتيني او الذي في الدار
فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني او في
الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها فعلا
لكون مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك
اذا كان صلته وصفتها ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى العامل
وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق مشابهتهما
الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من
ان يقصد ان المبتداء سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل عليه
ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ان الذي ياتيني له درهم ولم يكن

صلته او صفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم ولم يكن
لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى جواب آخر قوله وليت
ولعل مانعان بالاتفاق ولعل يمنعان باتفاق النحاة دخول الفا
على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة
صفتها فعل وظرف مثلا لا يقال ليت او لعل الذي في الدار
او ياتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسمي ليت ولعل وبين
الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونها
خبرا والكلام الذي فيه ليت او لعل لا يحتمل شيئا من الصدق
والكذب لكونهما انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا
الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت واعلمت
وما ولا مانع بالاتفاق لانها اذا دخلت عليها زالت الصدرية واذا
زالت الصدرية زالت المشابهة للشرط لكونه مقتضيا الصدر الكلام
قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق بعض النحاة ان بليت ولعل في
امتناع دخول الفاء على خبرهما ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه
والاخفش جوزه وذكر الآخرون ان سيبويه جوزه والاخفش
منعه حجة المانع انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما
يشبهه وحجة المجوز ان ان لم تغير معنى الكلمة بل تؤكده فلما جاز
دخول الفاء قبل دخول ان كذلك يجوز بعد دخول ان فكل واحد من التعليل

الاخبار
زياده
او في الدار
لتاكد
وان المفتوحة
قليل منهم
التعليلين

حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم
لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب
لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل على جواز
دخول الفاء على خبر المبتدا الذي هو اسم الموصوف بالموصول المذكور
بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول اولى الا
انه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول
صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف
بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم جواز دخول
الفاء على خبرهما وحينئذ ليت ولعل ما لغان نظر **قوله** وقد يحذف
المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله اي
قد يحذف المبتدا على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه
كقول المستهل الهلال والله اي هذا الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل
اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح
يكون الخبر محذوفا **قوله** والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا
فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لهلك عمرو وضربي زيدا قائما
وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا اي وقد يحذف خبر المبتدا جوازا
ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع

واقف

الحق ان المفتوحة ولكن
بليت ولعل ايضا والصحيح
عند بعضهم صح

واقف او مفاجئ ونحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة فيجوز حذفه ويجوز
اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على
خصوصية الخبر والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفيه حق اللفظ
والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره في جواز
حذف المبتدا والخبر ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا
الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود فزيد مبتدا
وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين
المذكورين لان لولا يدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع
الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه
نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا وح لم يدل لولا
عليه كقول الشافعي **شعر** ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب الرماني و الثاني بعد
كل مبتدا هو مصدر منسوب الى الفاعل او الى المفعول او اليهما
مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور
بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا
ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان زيد
مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما نحو ضربي زيدا قائما
وضربي زيدا قائمين وانما لم يقل مضاف بدل منسوب ليتناول

مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي
في تقدير الرفع بانه مبتداء وهو اضيف الى الفاعل وزيد منصوب
بانه مفعول ضربي وخبر المبتداء محذوف تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه حال والعامل فيه
كان ولم يجز ان يكون قائما منصوبا بان يكون خبر كان و الايجاز
تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة
على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف
خبر المبتداء وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة
ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال
يدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول
الشرطين لان قائما يدل على اذا كان لدلالة الحال على الظرف
واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما
يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان
غير الخبر التزم موضعه وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى
وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب
اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان
فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر

من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد
كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة
مثل كل رجل وضيعته فكل مبتداء ورجل مضاف اليه وضيعته
معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره
كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما وجب
حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على
خصوصية الخبر وهي المقارنة ولان غير الخبر وهو ضيعته التزم
موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتداء وههنا وقع بعده
غيره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتداء مقسم به مثل لعمرك
لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتداء خبره محذوف تقديره
لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما
قيل لعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه
واعلم انه قد يحذف المبتداء والخبر معا جوازا كقولك نعم لجواب
من قال ازيد قائم قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه
الحروف نحو ان زيدا قائم اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر
بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه يخالف لخبر المبتداء من بعض
الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتداء عليه وعدم جواز تقديم
خبر ان على اسمها في غير الظروف ومن حيث دخول ان وعدم

خبر ان واخواتها

دخول ان نحو فعرفه وقال انه المسند بعد دخول هذه الحروف اى كل
فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التى لنفى
الجنس وخبر ما ولا التى بمعنى ليس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه
الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله
ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل
بمثل يقوم فى مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند
بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعنى يقوم
مع فاعله وجوابه ان المراد ما المسند المسند الى اسم ان او ضميره
او سببه فاللام للعهد اعلم ان هذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر
ما ولا وجوابه ما ذكرناه **قوله** وامره كامر خبر المبتداء الا فى تقديمه
الا اذا كان ظرفا اى وامر خبر ان كامر خبر المبتداء من حيث انه يجوز
ان يكون مفردا وجملة والجملة تكون فعلية واسمية وشرطية
وظرفية ولا بد فى الجملة من ضمير يعود الى المبتداء فكذلك خبر ان
والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتداء الا فى شىء واحد وهو ان
خبر المبتداء جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان لم يجز تقديمه
على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فح يجوز تقديم الخبر
على الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا وكقوله تعالى ثم ان علينا حسابهم
وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع

في الظروف بما لم يتسع في غيرها لانه ما من اسم او فعل الا وهو فى زمان
او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا فى الظروف ما لم يجوزوا فى غيرها
قوله خبر لا التى لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل
ظريف فيها اعلم ان لا التى لنفى الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها ان اما
لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفى فحمل لا على ان حملا للنقيض
على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل ان ان لتحقيق
الاثبات ولا لتحقيق النفى فحمل لا على ان من حيث انهما نظيرا[ن]
من حيث التحقق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التى لنفى الجنس
فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا
المشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه
الاشياء وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف
فظريف هو المسند بعد دخول لا التى لنفى الجنس وانما اورد هذا
المثال ولم يورد مثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم
ان الظريف صفة لرجل **قوله** ويحذف كثيرا اى وقد يحذف خبر لا هذه
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة
النفى عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار
اى لا اله موجود الا الله **قوله** وبنو تميم لا يثبتونه اى وبنو تميم لا يثبتون
خبر لا هذه اى لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا

ان الينا ايابهم



لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو
العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان الخبر عاما انه اذا كان
خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال
ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا
لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار
لاستلزام نفي العام نفي الخاص **قوله** اسم ما ولا المشبهتين بليس هو
المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وهو في لا شاذ اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان
الاسم والفعل وكل ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان
وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا
لمشابهتهما بليس من حيث انهما للنفي والدخول على المبتدا والخبر و
مشابهة ما بليس من حيث كونها لنفي الحال ودخوله على المعارف
والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول الباء على خبره كما ان ليس
كذلك واذا شابه بليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب
الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسمي كان وان واسم لا التي
لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما
فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة
ما بليس لان مشابهة لا بليس انما هي للنفي والدخول على المعارف ودخول

الباء
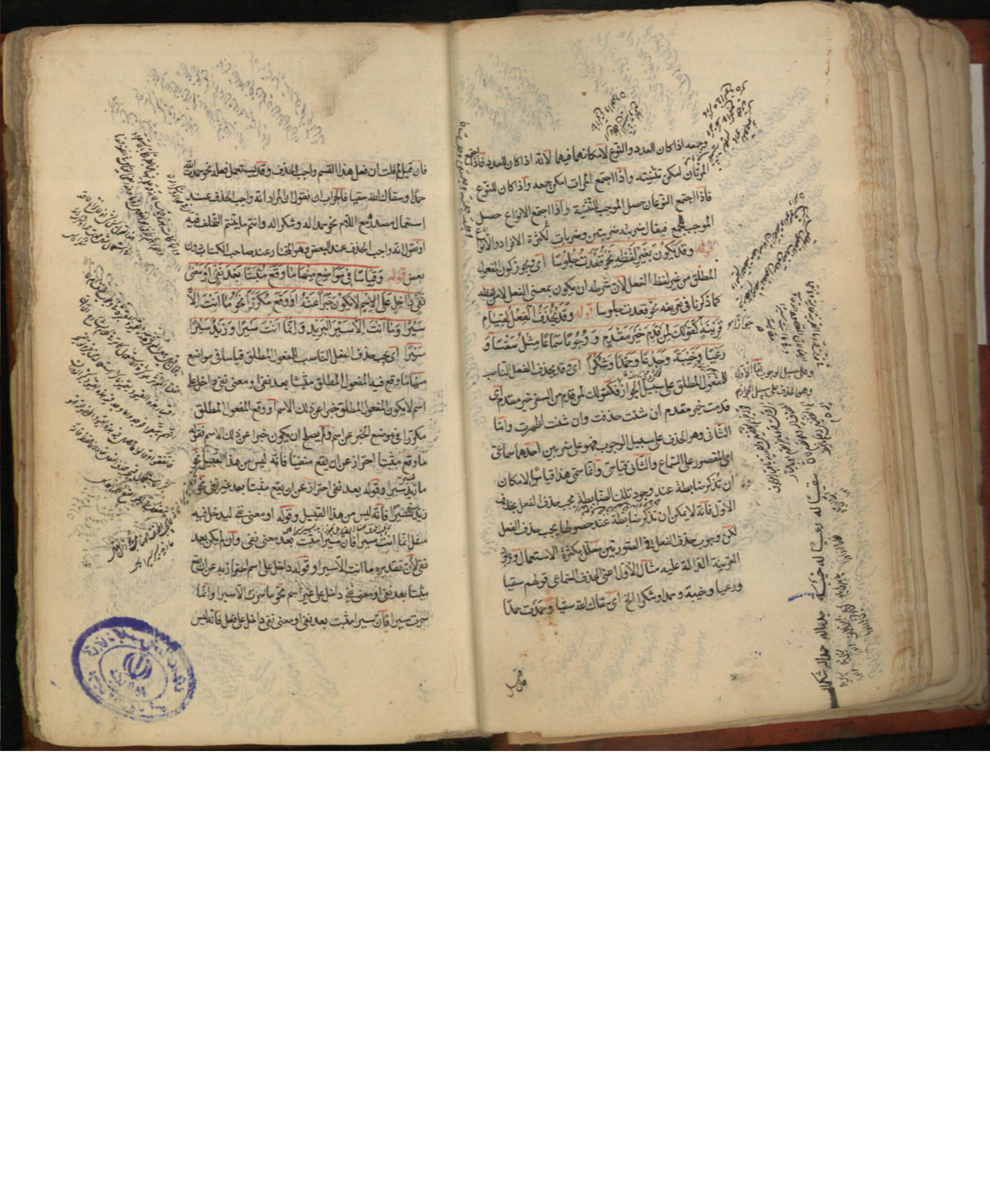
الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ اي العمل في لا
شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح
لي اي ليس لي براح **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية
اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه لئلا يوهم تعريف الشيء بما هو مثله
وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى عبارة عن ما هو
مذكور لفظا **قوله** فمنه المفعول المطلق انما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه
لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت
زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط
وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف
كالمفعول به والمفعول له ومعه وفيه **قوله** وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه اي المفعول المطلق هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم
احتراز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني في قولنا
ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وللقائل ان يقول المراد بضرب
الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب واياما كان فالحاجة الى لفظة
الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل
الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه

باب المنصوبات



مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل
الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين
احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل الضرب الثاني بل الضرب الاول
والثاني تأكيد المعمول اما الثاني فلانه لا يطلق بالاصطلاح على الفظة
ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه انما فعله
المتكلم بالتلفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني هو الذي هو
الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول
مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه
بالفعل فلا فقوله فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق
كقولك ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله فاعل وقوله فعل مذكور احتراز
عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل فعل لكنه ليس بمفعول
مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور وهو
القيام والقيام يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز
عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي
وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما
فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة
وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور
لان العالم ليس بمعنى خلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق حدث

والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق
منه ليدخل فيه مثل ويله وويحه والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا
او تقديرا ليدخل فيه سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته
سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي
تسمية لالة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية الشيء باسم شبهه
واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكر بيانا لما لم ينتقض بمثل كرهت
كراهتي قوله ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا
وجلسة وجلسة اي المفعول المطلق على ثلاثة انواع لانه لا يخلو اما ان يكون
زائدا على مدلول الفعل او لا فان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتأكيد نحو جلست جلوسا وان كان
زائدا على مدلول الفعل فهو ان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع
والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو اما يدل عليه باسم خاص نحو
رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربته ضربا شديدا
واي ضرب وضربت الضرب للعهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا
بينك وبين مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو
للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع
بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع
لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة ثم لانه للحقيقة
المشتركة ولا كثرة فيها بل في افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق



وجمعه اذا كان العدد والنوع لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات لكثرة الافراد والانواع

قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اى ويجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا فى تعريفه نحو قعدت جلوسا
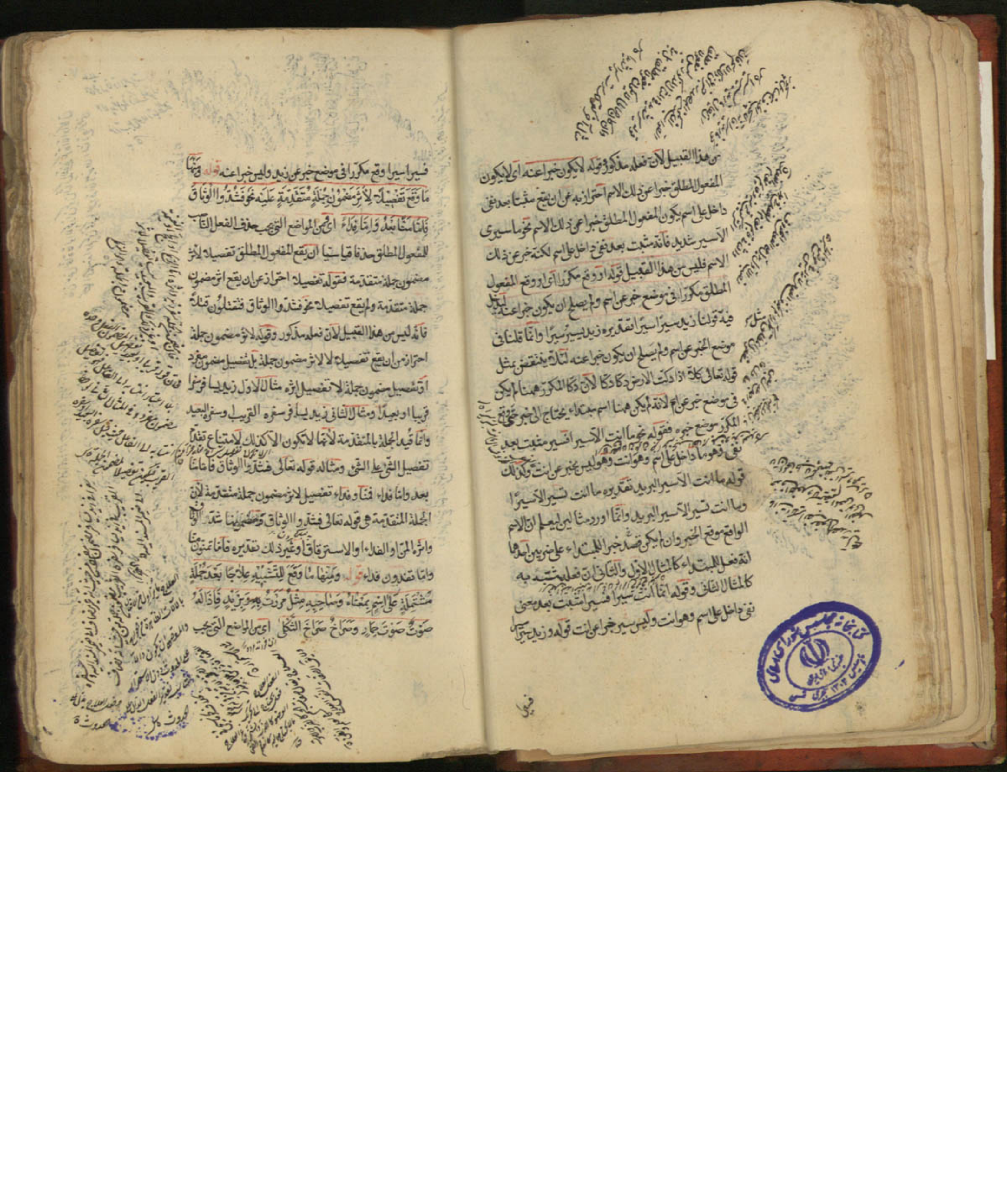
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا

اى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اى قدمت خير مقدم ان شئت حذفت وان شئت اظهرت واما الثانى وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعى اى المقصور على السماع والثانى قياسى وانما سمى هذا قياسيا لامكان ان تذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان تذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل فى الصورتين حصل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعنى الحذف السماعى قولهم سقيا ورعيا وخيبة وحمدا وشكرا الخ اى سقاك الله سقيا وحمدت حمدا

فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت الله حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان نقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وانتم ما يتحقق التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض
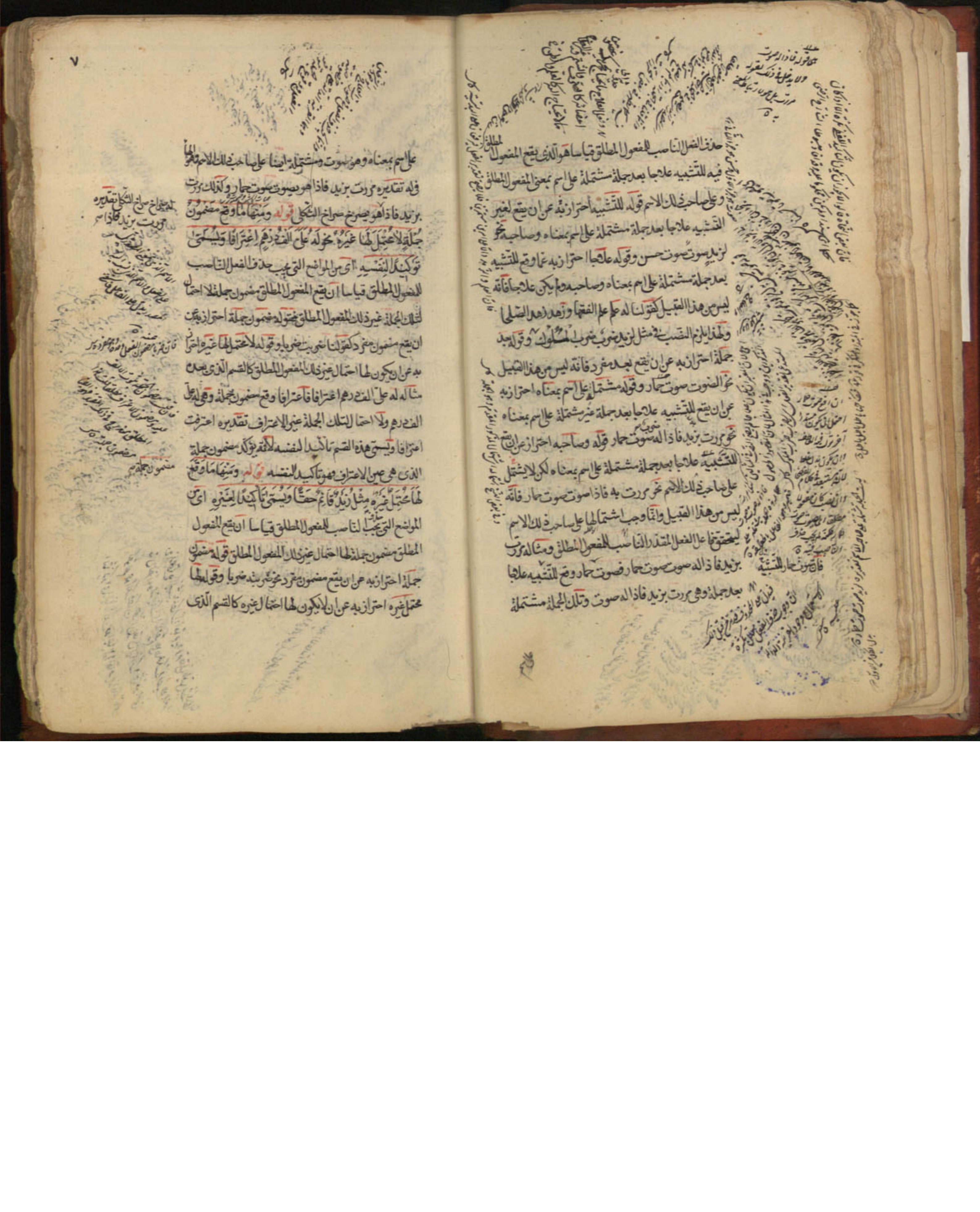
قوله وقياسا فى مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على الاسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا

اى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا فى مواضع منها ما وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن ان يقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد سيرا وقوله بعد نفى احتراز عن ان يقع مثبتا بعد غير نفى نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفى ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفى وان لم يكن بعد نفى لان تقديره ما انت الا سيرا وقوله داخل على اسم احتراز به عن ان يقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد نفى او معنى نفى داخل على فعل فانه ليس
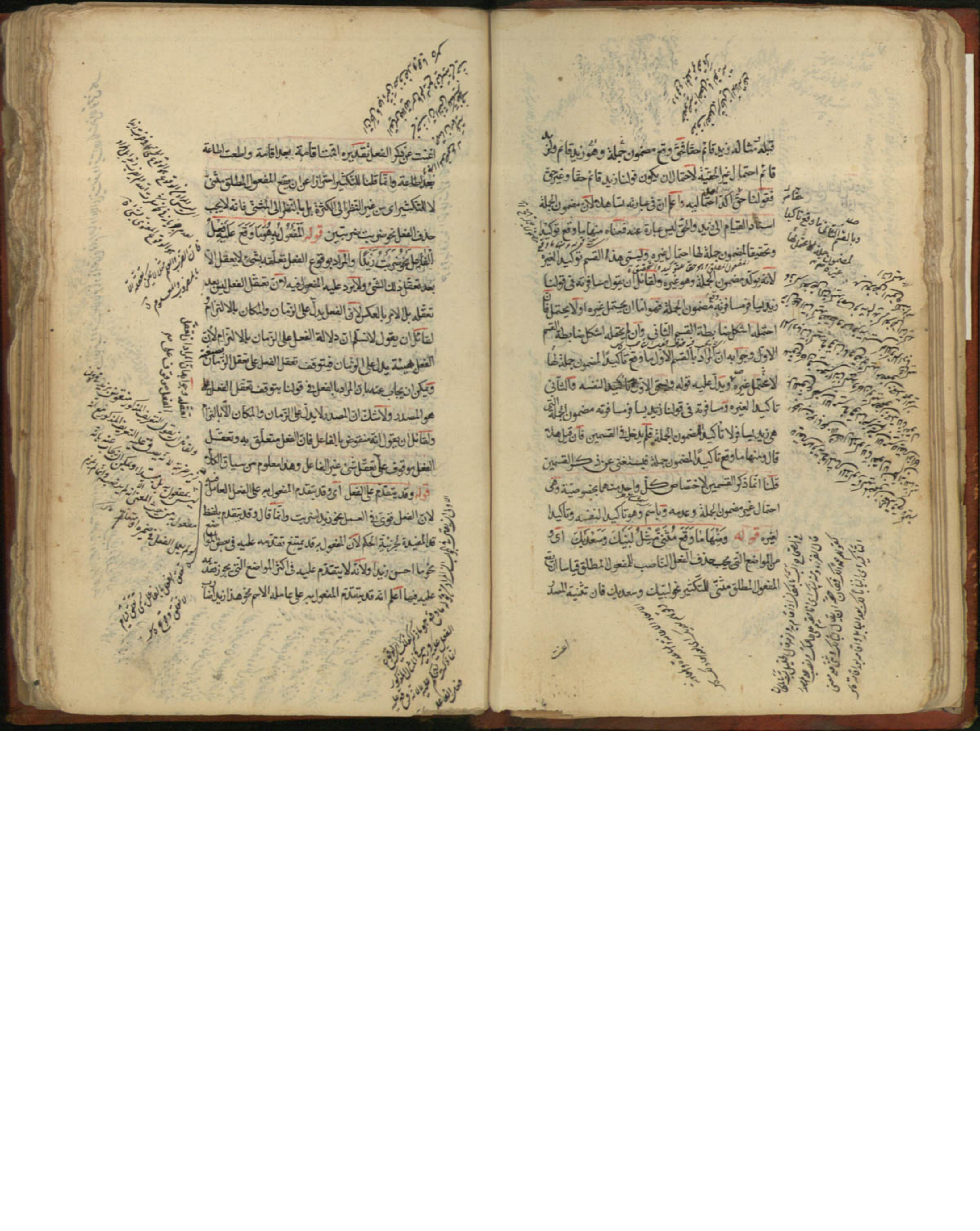


من هذا القبيل لان فعله مذكور قوله لا يكون خبرا عنه اى لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترز به عن ان يقع مثبتا بعد نفى
داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيرى
الا سير شديد فانه مثبت بعد نفى داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك
الاسم فليس من هذا القبيل قوله او وقع مكررا اى او وقع المفعول
المطلق مكررا فى موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لمثل
فيه قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا وانما قلنا فى
موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل
قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا لان دكا المكرر ههنا لم يكن
فى موضع خبر عن اسم لانه لم يكن ههنا اسم مبتداء يحتاج الى خبر حتى يقع
المكرر موضع خبره فقوله نحو ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد
نفى فهو ما داخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك
قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سيرا
وما انت تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم
الواقع موقع الخبر وان لم يكن صح خبرا للمبتداء على ضربين احدهما
انه فعل للمبتداء كالمثال الاول والثانى ان فعله تشبيه به
كالمثال الثانى وقوله انما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى
نفى داخل على اسم وهو انت وليس سير خبرا عن انت قوله وزيد سيرا سيرا

فسيرا اسيرا وقع مكررا فى موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها
ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة عليه نحو فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذفا قياسيا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احتراز عن ان يقع اثر مضمون
جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا
فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة
احتراز من ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد
او تفصيل مضمون جملة لا تفصيل اثره مثال الاول زيد زيدا فو[illegible]
قريبا او بعيدا ومثال الثانى زيد زيدا فرسغره القريب وسغره البعيد
وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم
تفصيل الشئ على الشئ ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان
الجملة المتقدمة هى قوله تعالى فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق
واثره المن او الفداء او الاسترقاق وغير ذلك تقديره فاما تمنون منا
واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى اى من المواضع التى يجب



حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق
فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وعلى صاحب ذلك الاسم قوله للتشبيه احترازبه عن ان يقع لغير
التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو
لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احترازبه عما وقع للتشبيه
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه
ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقها وزهد زهد الصلحا
ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك وقوله بعد
جملة احترازبه عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل
نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احترازبه
عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه
نحو مررت بزيد فاذا له صوت حمار قوله وصاحبه احتراز عن ان يقع
للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل
على صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا صوت صوت حمار فانه
ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم
ليحقق نحا على الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة

على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الها
في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت
بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون
جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف درهم اعترافا ويسمى
توكيدا لنفسه اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال
لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترازبه عن
ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احترازبه
عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي بعده
مثاله له على الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له على
الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت
اعترافا ويسمى هذا القسم تاكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون جملة
الذي هي عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع
لها محتمل غيره مثل زيد قائم حقا ويسمى تاكيدا لغيره اى من
المواضع التي يجب حذف الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق قوله مضمون
جملة احترازبه عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربته ضربا وقوله لها
محتمل غيره احترازبه عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي
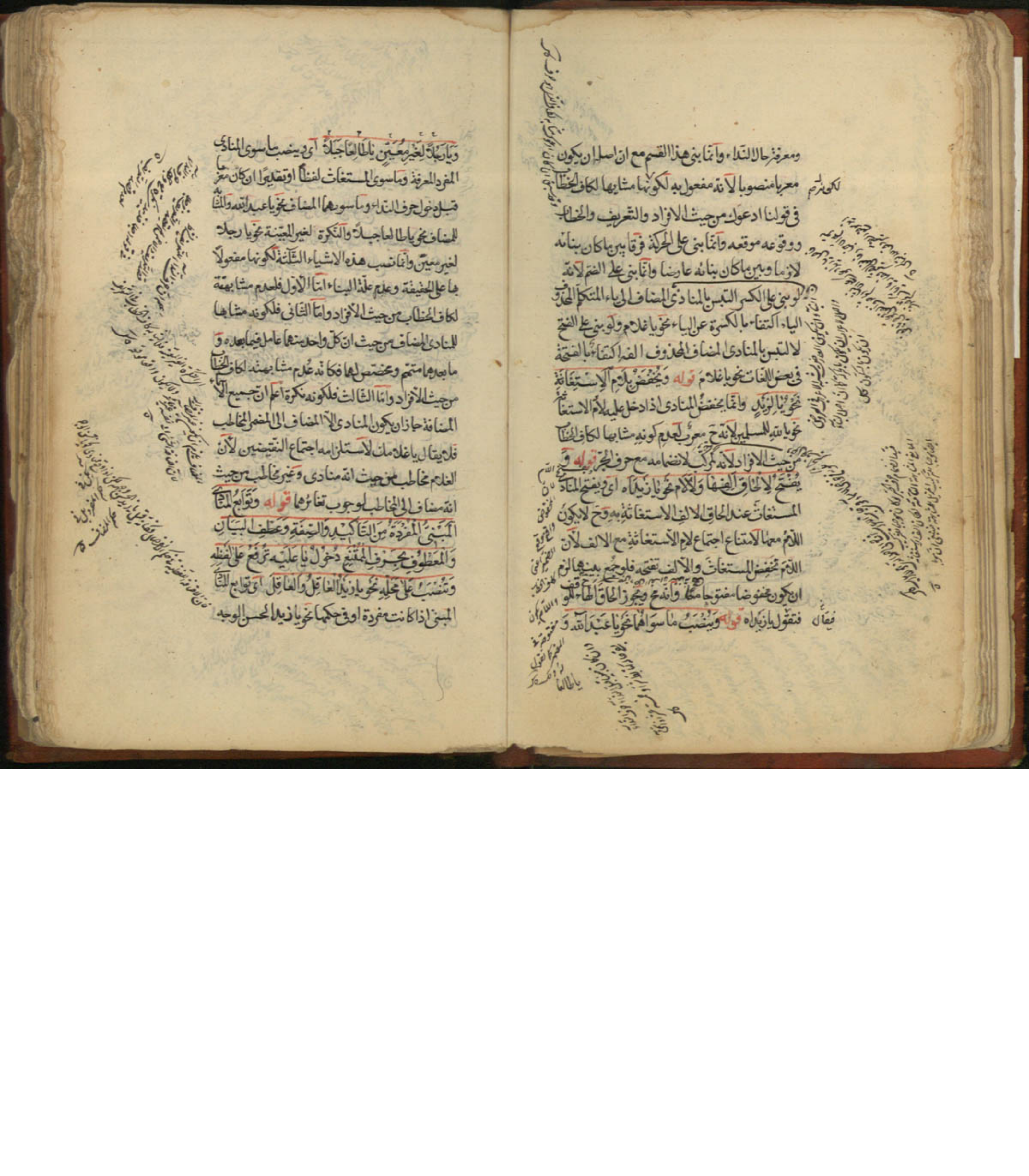


قبله مثاله زيد قائم حقا فحق وقع مضمون جملة وهو زيد قائم ولكن
قائم احتمال غير الحقية لاحتماله ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق
فقولنا حق اكد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة
اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منهما ما وقع توكيدا
وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال لغيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره
لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره وللقائل ان يقول ما فوقه في قولنا
زيد ابيا فما فوقه مضمون الجملة فهو اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان
احتمله اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم
الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لها
لا تحتمل غيره ويدل عليه قوله ويسمى الاول تاكيدا لنفسه والثاني
تاكيدا لغيره وما فوقه في قولنا زيد ابيا فما فوقه مضمون الجملة التي
هي زيد ابيا فلا تاكيد لمضمون الجملة فلم يدخل في القسمين فان قيل هلا
قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة فيستغني عن ذكر القسمين
قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي
احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو تاكيد لنفسه وتاكيد
لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك اي و
من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع
المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر

اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة
بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى
لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب
حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل
الفاعل نحو ضربت زيدا والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا
بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد
تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام و
لقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان
الفعل هيئة يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان بصيغة
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل
هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام
ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل
الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام
قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ
قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع تقدمه عليه في بعض المواضع
نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقدمه
عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب



قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب
ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي مثل امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا اي وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل
الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب
اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف
على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور
على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه اي اترك
امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الانتهاء عن الخير
كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا
واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله والثاني المنادى وهو
المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا
اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو
لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو
ليطلب اقبال زيد فلما قال بحرف نايب مناب ادعو يخرج نحو اطلب
اقبال زيد قوله لفظا مثل فلان يا قائم مقام ادعو لفظا لان

الاصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم مقامه للتخفيف
وليدل على الانشاء وقوله او تقديرا مثل يوسف اعرض اي يا
يوسف اعرض فيا نايب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف
الفعل لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونايب منابه فلم يجز
الجمع بين النائب والمنوب هذا اذا كان حرف النداء ملفوظا ويجب
ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله
ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل
ويا زيدان ويا زيدون اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة
على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او
تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم لفظا
او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه
بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو ونحو يا زيدون
والمراد بالمفرد هنا ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولا جملة لا يقال الاولى
يبنى على ما يرفع به او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان
اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى
بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله على ما يرفع به
وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما
لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء



ومعرفة حال النداء وانما بنى هذا القسم مع ان اصله ان يكون
معربا منصوبا لانه مفعول به لكونها مشابها لكاف الخطاب
فى قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب
ووقوعه موقعه وانما بنى على الحركة فرقا بين ما كان بنائه
لازما وبين ما كان بنائه عارضا وانما بنى على الضم لانه
لو بنى على الكسر التبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف
الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بنى على الفتح
لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة
فى بعض اللغات نحو يا غلام **قوله** وَيُخْفَضُ بِلَامِ الِاسْتِغَاثَةِ
نَحْوُ يَا لَزَيْدٍ وانما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة
نحو يا لله للمسلمين لانه ح معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب
من حيث الافراد لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر **قوله** وَ
يُفْتَحُ لِالْحَاقِ الْفِهَا وَلَا لَامَ نَحْوُ يَا زَيْدَاه اى ويفتح المنادى
المستغاث عند الحاق الالف الاستغاثة به وح لا يكون
اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان
اللام تخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم
ان يكون مخفوضا مفتوحا معا وانه مح ويجوز الحاق الهاء للوقف
فتقول يا زيداه **قوله** وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا نَحْوُ يَا عَبْدَ اللهِ وَ

وَيَا رَجُلًا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ يَا طَالِعًا جَبَلًا اى وينصب ما سوى المنادى
المفرد المعرفة وما سوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا
قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه
للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة لغير المعينة نحو يا رجلا
لغير معين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة لكونها مفعولا
بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته
لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثانى فلكونه مشابها
للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده و
ما بعدهما متمم ومختص لهما فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب
من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء
المضافة جاز ان يكون المنادى الا المضاف الى المضمر المخاطب
فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان
الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث
انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما **قوله** وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى
الْمَبْنِيِّ الْمُفْرَدَةُ مِنَ التَّاكِيدِ وَالصِّفَةِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ
وَالْمَعْطُوفِ بِحَرْفِ الْمُمْتَنِعِ دُخُولُ يَا عَلَيْهِ تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ
وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ نَحْوُ يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ وَالْعَاقِلَ اى توابع المنادى
المبنى اذا كانت مفردة او فى حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه


ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبني احتراز
به عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا
يرفع وقوله المفردة احتراز به عن التوابع المضافة فان التوابع
المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى
اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان
مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اى
المعرف باللام وانما قال الممتنع دخول يا عليه اى المعرف باللام لانه
لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد
يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال
عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول
يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي
معه والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني
وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان
من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع
محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا
يقال جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز
لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني

ان

ان كل حركة واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز
يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد
بالمنادى المبني في قوله وتوابع المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب النداء
واعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا
على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العالم ويا قاضي العاقل ومثل
يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى في هذه الصور ليس بمضموم
لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم
محلا في المثالين الاخرين فان قيل المنادى في المثالين الاخرين ليس
بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد
بالمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان
مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كما
في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه
مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا
جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوع
موقع المنادى المفرد المعرفة المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا
قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب اعلم ان
خليل بن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على
انه منادى ثان وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع المبني وتابع المبني



تابعا لمحله قوله وابو العباس ان كان كالحسن كالخليل والافكابي عمرو

اى ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اى من الاسماء المعرفة

بلام التعريف التى يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس

الرفع كالخليل لانه يمكن انتزاع الالف واللام منه وتقدير حرف

النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه

منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع

الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابى عمرو

لانه لما لم يكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء

فيه وكان تابعا للمبنى فالاولى ان يكون تابعا لمحله ولقائل ان يعكس

هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع الالف واللام من الكلمة كالنجم والصعق

كان كجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف

النداء فيها فالرفع اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن

نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب

اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابى العباس بان الاعتبار فى اللام

عنده صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق و

يحتاج الى العذر فى جواز يا الله وفى يا التى تيمت قلبى ويدل عليه

جواز يا زيد ويا هذا وامتنع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من

تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع

اللام منه لو وا[فق] منه مانع دخول حرف النداء عليه فى بعض الاوقات و

النصب اولى فيما لم ينزع منه اللزوم مانع دخول حرف النداء عليه

قوله والمضاف ينصب عطف على قوله المفردة اى وتابع المنادى

المبنى اذا كان مضافا اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب

لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى

اذا كانت مضافة بطريق الاولى انه لا يجوز فيها الا النصب لبعدها

عن حرف النداء الذى هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة

بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه

الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه فى تقدير

الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب

لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع

دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف

غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اى حكم البدل والمعطوف

غير ما ذكر وهو الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل

فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما

الا النصب تقول فى البدل والمنادى مضاف يا عبد الله
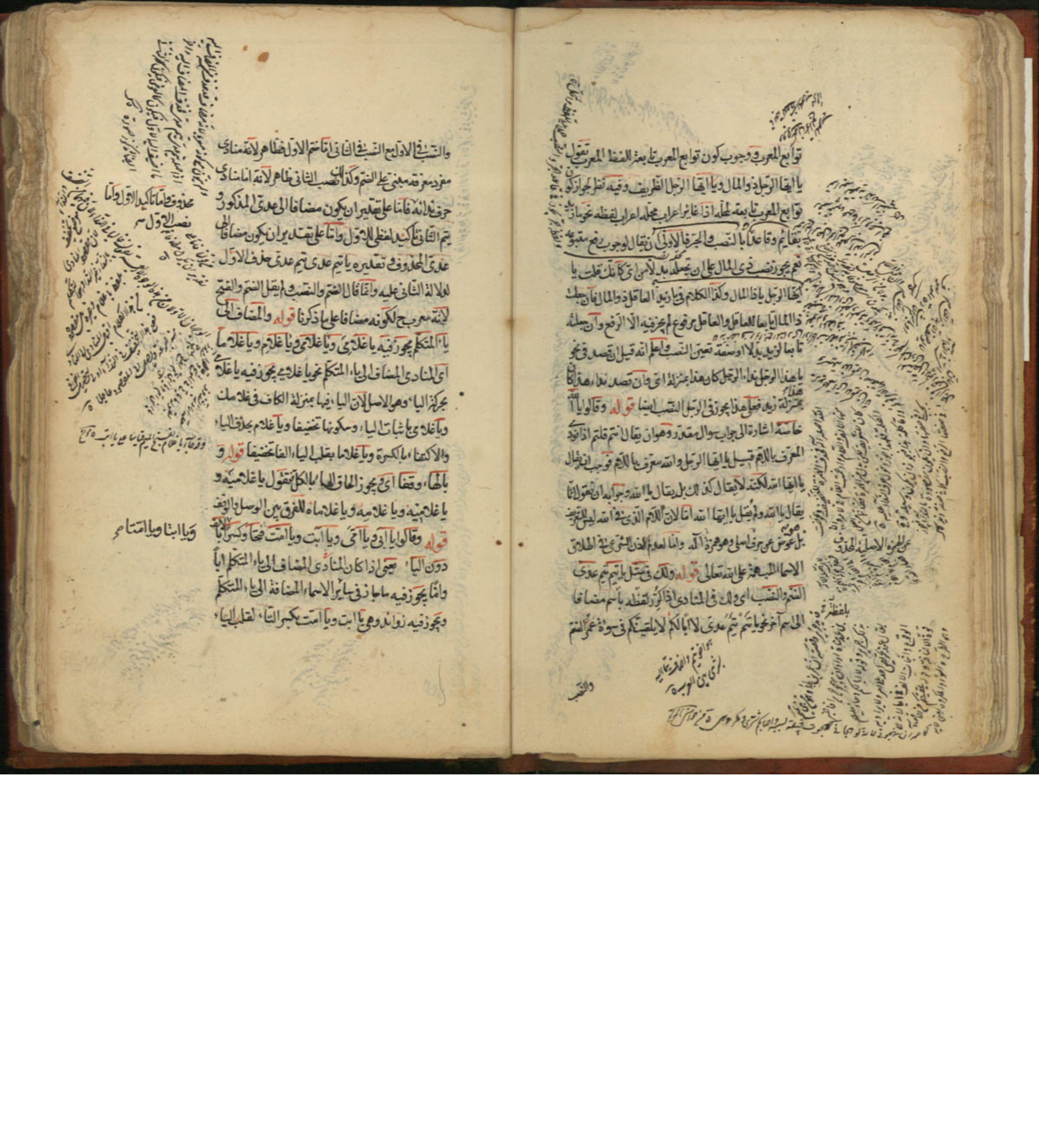
اخاك ويا عبد الله زيد وتقول فى العطف والمنادى مفرد

يا زيد عمرو ويا زيد واخاك وتقول فى العطف والمنادى مضاف



ياعبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان حكمهما في الاعراب
والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه بتكرير العامل كما
يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف
فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم
اذا وصف بابن والابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد ابن عمرو يجوز
في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر
لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضاف
فيكون منصوبا فعلم جوازه من قوله وقوله ويختار واما اختيار
الثاني فلانه اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال
فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان
كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول المركب مع غيره
واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه
الابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير
علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه
لما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل و
الفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكر من شدة الامتزاج
وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال

من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ قوله واذا نودي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل
اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل
في ندائه الى الاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا
الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه
لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام
للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم
اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا
حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له لسلامة
اللفظ ثم اعلم ان ها في ايهذا الرجل هو ها في ايها الرجل لا
في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايذا الرجل ثم لقائل ان يقول لا
فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس
فيه اللام لا الى مبهم قوله والتزموا رفع الرجل لانه مقصود
بالنداء وتوابعه لانها توابع معرب اي التزموا رفع الرجل حال
كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى
المبني وجاز ان يكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبني
ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء
والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت ومضافة لانها
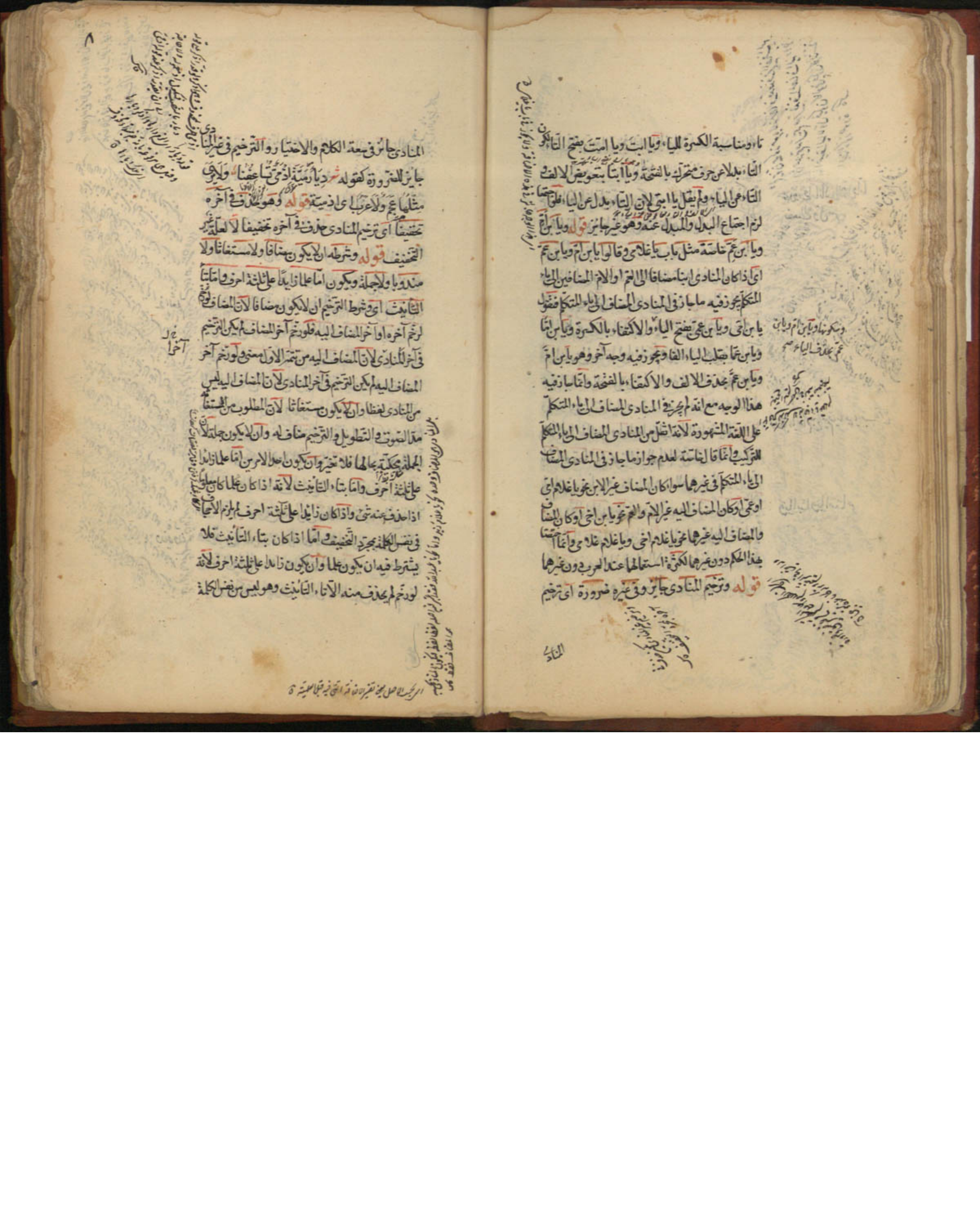


توابع المعرب وجوب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول
يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون
توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد
بقائم وقاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه
نعم يجوز نصب ذي المال على ان يجعل بدلا من اي كانك قلت يا
ايها الرجل يا ذا المال وكذا الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت
ذا المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته
تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب واعلم انه قيل ان قصد في نحو
يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان
بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا قوله وقالوا يا الله
خاصة اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال
يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان نقول انما
يقال يا الله ولم يقل يا ايها الله انما لان اللام التي في الله ليس للتعريف
بل عوض عن حرف اصلي وهو همزة اله وانما لعلم الذي الشيء عن الطلاق
الاسما المبهمة على الله تعالى قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي
الضم والنصب اي ولك في المنادى اذا كرر لفظه باسم مضافا
الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر الضم

والنصب

والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى
مفرد معرفة مبني على الضم وكذا النصب الثاني ظاهر لانه اما منادى
حرف ندائه فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور و
تيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى
عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول
لدلالة الثاني عليه واما فال الضم والنصب لم يقل الضم والفتح
لانه معرب لكونه مضافا على ما ذكرنا قوله والمضاف الى
يا المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما
اي المنادى المضاف الى يا المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي
بحركة اليا وهو الاصل لان اليا فيها بمنزلة الكاف في غلامك
ويا غلامي باثبات اليا وسكونها تخفيفا ويا غلام بحذف اليا
والاكتفا بالكسرة ويا غلاما بقلب اليا الفا تخفيفا قوله و
بالها وقفا اي يجوز الحاق الها بالكل تقول يا غلاميه و
يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف
قوله وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف
دون اليا يعني اذا كان المنادى المضاف الى يا المتكلم ابا
واما يجوز فيه ما جاز في ساير الاسما المضافة الى يا المتكلم
ويجوز فيه زوائد وهي يا ابت ويا امت بكسر التا لقلب اليا

ويا ابتا ويا امتاه



تا ومناسبة الكسرة للياء ويا ابتَ ويا امتَ بفتح التاء لكون
التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف
التاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو جمعا
لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جائز قوله ويا ابن امّ
ويا ابن عمّ خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ
اى اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى ياء
المتكلم يجوز فيه ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم فتقول
يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما
ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن امَّ
ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه
هذا الوجه مع انه لم يجز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم
على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم
للتركيب وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز فى المنادى المضاف
الى ياء المتكلم فى غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي
او عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف
والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا
بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما
قوله وترخيم المنادى جائز وفى غيره ضرورة اى ترخيم

المنادى

المنادى جائز فى سعة الكلام والاختيار والترخيم فى غير المنادى
جائز للضرورة كقوله شعر ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى
مثلها عجم ولا عرب اى اذ مية قوله وهو حذف فى آخره
تخفيفا اى ترخيم المنادى حذف فى آخره تخفيفا لا لعلة غير
التخفيف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا
مندوبا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء
التانيث اى وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم
لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم
فى آخر المنادى لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم آخر
المضاف اليه لم يكن الترخيم فى آخر المنادى لان المضاف اليه ليس
من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من المستغاث
مد الصوت والتطويل والترخيم مناف له وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زائدا
على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما
اذا حذف عنه شىء واذا كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف
فى نفس الكلمة بمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا
يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه
لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة

فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف
في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة
من يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس ما لا تاء فيه
فلا يقال في ترخيم حبيبة اذا كان صفة يا حبيب اقبلي
لحصول الالتباس لجواز تانيث فعل المذكر غير العلم اذا اريد به
النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لجواز تانيث
لانه لا يونث المذكر وبالعكس في الاعلام حملا على المعنى قوله
وان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسما ومروان او حرف
صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة حذفتا اعلم ان هذا اشارة
الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان و
قد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول
وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في آخر الاسم حرفان زائدتان
زيدتا معا في حكم الزائدة الواحدة وذلك كما فيه الالف الممدودة
نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان
او ياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدان
وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن
بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل يدين
ودمين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف

صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار
ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في آخر الاسم و
وجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة
وحروف العلة الزائدة بالحذف اولى مما قال وهو اكثر من اربعة احرف
احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف له
حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف
وعليه بيت الكتاب شعر تنكرت منا بعد معرفة لمى اي يا
لميس فحذف السين وبقي الياء فضل والمراد بالمد حروف زائدة
من حروف المد واللين ساكن في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم
من منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يقال في ترخيم
مختار باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون
الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة اذ اصله في الاصل مختير او مختير
وكذلك مستميل ومستمال واعلم انه لو قال او قبل آخره مدة
وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل ترى فانه
يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة واعلم ان اسماء على وزن
فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند
سيبويه جمع اسم اصله سمو جمعه اسماء قلبت الواو همزة فعلى
الاول وهو اختيار المصنف مما في آخره زائدتان وعلى الثاني مما



في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف **قوله**
وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى
مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم
الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قاعدة فكما يحذف تاء التانيث
للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير له **قوله** وان كان غير ذلك
فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له
حرفان او الاسم الاخير حذف له حرف واحد عملا بالاصل وهو
ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض مفقود
قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو و
يا كرو اي المحذوف من المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على
مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو
يا حارث لفظا ومعنى لما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا
فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت
ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة او السكون فيقال
يا حار ويا ثمو ويا كرو **قوله** وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار
ويا ثمي ويا كرا اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما
برأسه فيقال يا حار بالضم لانه حينئذ منادى مفرد معرفة
فوجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي

لان

لان يا ثمو لما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه كان
في آخره واو قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في
ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف
الالف والنون بقي يا كرو وقعت الواو متطرفة ما قبلها مفتوح
فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة **قوله** وقد استعملوا
صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا
اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء وهو يا فقط في المندوب
مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو
المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء تستعمل في المندوب
ايضا لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص لان كل واحد
منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا ليكون نصا
على الندبة **قوله** وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى اي وحكم
المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اذا كان مفردا معرفة
مبني على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فمنصوب فكذلك
المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها للمضاف وكذلك
حكم التوابع المندوب مفردا او مضافا فالحكم توابع المنادى مفردا
او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء

لانه لما اجرى مجراه فى صيغته اجرى مجراه فى احكامه من الاعراب
والبنا قوله ولك زيادة الالف فى آخره اى ولك زيادة الالف
او ما يقوم مقامه فى آخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت
والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا او موصولا الحق بآخر
المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه
واغلامكموه اى فان خفت الالتباس بزيادة الالف لا تزيد
الالف بل تزيد حرفا مجانسا لحركته او مجانسا له فتقول فى غلام
مخاطبة يا غلامكيه بزيادة اليا لانه لو زيد فى آخره الف
وقيل يا غلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق بها اليا
المناسب لحركة الكاف وهى الكسر وفى غلام جماعة مذكرين
مخاطبين واغلامكموه بزيادة الواو والها لانك لو الحقت
بآخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت
بآخره الواو التى هى مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله ولك
الها فى الوقف اى ولك زيادة الها مع زيادة الالف واليا
والواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب
فيه مد الصوت والتطويل ولان الها فى الوقف تزيد بيان
هذه الحروف قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه
وانما لم يندب النكرة لان المراد تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام

بفجع

مصيبة عظيمة وهذا المطلوب لا يحصل الا بعد ان يكون
المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم يا من حفر بئر زمزماه
فانما جاز لانه فى قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان حفر
بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف فى جواز كونه مندوبا
وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو
كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف
ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع وازيد الطويلاه خلافا
ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة
المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه
بانه لو جاز وازيد الطويلاه جاز زيد الطويلاه لان كل واحد منهما
غير المندوب فمنع يونس ذلك لان الاول ان لم يكن هو المندوب
لكنه متعلق المندوب والثانى ليس المندوب ولا متعلق المندوب
فلم يلزم من امتناع الثانى امتناع الاول ويمكن ان يستدل على
مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملته
وانما هى اسم جئ به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة
ولهذا اتفقا على جواز الحاق الندبة بالمضاف اليه والصلة
لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة
مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة



بخلاف الصفة **قوله** ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس و
الاستغاثة والاشارة والندبة نحو يوسف اعرض عن هذا
وايها الرجل اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من كذا اشيا وهي
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل
كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل انما
جاز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثير استعماله
فلانه فلو حذف منه حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما
مشابهين العلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم و
واي لا يقع صفة لاي وح لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد
الجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا ايها الرجل
يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن الاشارة
نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا فلم يجز حذف حرف
النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
والتطويل وحذف حرف النداء منافيهما **قوله** وشذ اصبح ليل
وافتد مخنوق واطرق كرا هذا جواب عن سوال مقدر وهو
انه قال ليل في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء
وكذلك مخنوق في افتد مخنوق وكذلك كرا في اطرق كرا مع انهم
حذفوا عنه حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء

عن الجنس

عن الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا
شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصله كروان
قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا اي ويجوز حذف
المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز
حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا **قوله**
الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع
الاربعة التي وجب حذف لعامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا
بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسِر والمفسَر **قوله** وهو كل اسم
بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه مثل زيدا ضربته و زيدا ضربت غلامه
وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت
واهنت ولابست قوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به و
قوله بعده فعل احتراز عن مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل
وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيدا انت محبوس عليه فان زيدا
هنا اسم ليس بعده فعل لكنه بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول
شبه الفعل كما يجيء في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس
مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل
فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل



عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن مثل الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حروف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليط الفعل عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذين الاحترازين ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي معناه او لازمه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او جئت عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس اذا سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانة السيد وتقدير الرابع لابست او لازمت

وقيل الاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير الفعل المفسر قدر وان لم يمكن تقديره فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور لما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيد كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الآخر من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما علم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى كاما مع غير الطلب واذا المفاجاة اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان النصب والرفع جائز فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتضى الحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة

المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع
غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب
هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية
والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما
لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك
تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والاخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام
النصب الحذف دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب لان اما لو كان
مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه
لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر
يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق ولا الكذب وعلى
تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل بعد اما
وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبر المبتدا وكذلك الرفع مختار بعد اذا
للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة
الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا
للمفاجاة فيترجح الرفع على النصب لعدم استلزامه حذف الفعل **قوله**
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب اي ويجوز الرفع
ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني

زيد

زيد وعمروا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على
جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية و
الاول اولى حفظا للتناسب **قوله** وبعد حرف النفي والف الاستفهام
اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا
ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام
داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل
ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد
هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما نذكر في باب
الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام لعدم
ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام كمن وما واين **قوله** واذا الشرطية
وحيث اي يجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا
ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان
النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث
مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة
الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة
الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها
ولانه يستعمل ايضا في الشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة
فان الرفع هو المختار بعدها **قوله** وفي الامر والنهي اذ هي مواقع الفعل

اى ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه او
النهى نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهى
خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر
والنهى لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو
ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير
النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند
خوف لبس المفسر بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر اى يجوز الرفع
ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل
ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو المقصود وعلى تقدير النصب
لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان
معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره

فلم يفد الا معنى مقصودا

انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى هو المقصود من الآية
فاذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه بقدر
جملة مركبة من الفعل والفاعل والجار والمجرور فى محل الرفع بانها خبر

والمفعول

كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء
مبتدا وخلقناه فى محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعنى الجار والمجرور
فى محل الرفع بانه خبر كل شيء ح ان كل ما هو مخلوق لنا بقدر ولا يلزم منه
ان يكون جميع الاشياء هو مخلوقنا بقدر والمقصود من الآية

والمراد بلبس المفسر بالصفة
هذا الاحتمال وح لم يفد
معنى مقصودا من الآية
لان معناه صح

هو الاول دون الثانى كما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب
من الآية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى
بالضرورة قوله ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته
اى يستوى الرفع والنصب فى المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية

جهتين

وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما
كونها جملة اسمية وهى الجملة الكبرى اعنى المبتدا والخبر والثانى كونها جملة
فعلية وهى الجملة الصغرى اعنى الفعل والفاعل وهى قام مع فاعله فرفع
عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهى الكبرى
ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهى الصغرى فان
رجح النصب بقرب المعطوف غير مستقيم لانه تقدير فى داره او عنده

عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل
فيتعارضان لكن هذا المثال صح

او غير ذلك لوجوب ان يتحقق المعطوف ما يجب ويمتنع المعطوف عليه قوله
ويجب النصب بعد حرف الشرط والتحضيض نحو ان زيدا ضربته ضربك و
هلا زيدا ضربته اى يجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك
وبعد حرف التحضيض نحو هلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض يجب

الا زيدا ضربته صح

الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما يجى وههنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب
ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذى
بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب واعلم ان المراد بحرف الشرط هو ان
دون اما قوله وليس مثل ازيد ذهب به فالرفع لازم اى ليس قولنا ازيد ذهب

به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب اذهب وهو لم ينصب النصب فالرفع لازم على الابتداء والجملة التي بعده خبره **قوله** وكذا كل شي فعلوه في الزبر وكذا قوله تعالى كل شي فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شي في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشي او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شي مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني فلانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شي مبتدا وفعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشي والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا وتقديره كل شي مفعول لهم ثابت في الزبر **قوله** ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اعلم ان ظاهر الاية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدا والزاني عطف عليه وفاجلدوا خبر المبتدا وانما دخل الفاء على خبر المبتدا لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي والتي فتقديره التي زنت والذي زنا

وثبت

وثبت من قبل ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفا على الخبر فجاز ههنا دخول الفاء على الخبر كذلك وقع الامر خبر المبتدا على تاويل المقول فيه اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدا على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله تعالى فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث قيد لكونه من جملة اخرى **قوله** والا فالمختار النصب اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكر المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير معه وقرينة النصب المختار وهي الطلب اعني الامر كما مر **قوله** الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر فقوله

معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب وقوله
بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا
لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا
مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول
بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر
فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق
الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه
معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا والمحذر منه مكرر قوله او ذكر
على فعل ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذرا تحذيرا
مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق
وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل فيه
لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله
اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض
لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغني عن النفس لعدم موجب الاتيان
به وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول بشيء واحد ثم عدل
عن ضمير المتصل الى المنفصل للضرورة فحصل اياك والاسد وكذلك
قوله اياك وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض الحذف والحذف
ان يتعرض لنفسك والحذف ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة

الصغير صح

والطريق الطريق

اخوي

اخوي وهي اياك من الاسد اي فحذف من ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف
من وساير حروف الجر مع أنْ وأنّ لطلب الخفة لطولها بالصلة ولا يجوز
ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او
تقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء
الصريحة الا في المواضع التي حذفها العرب فيها الا ترى انك تقول
اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول اخترت
من الرجال زيدا ولا تقول اخترت الرجال زيدا الا اذا اتسعوا فحذفوا حرف
الجر للعلم به كما في قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله
ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفت العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه
هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه اسم فعل فيه فعل مذكور لفظا
او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل جنس والمثل قولنا يوم الجمعة طيب
فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل وبقوله مذكور يخرج عنه مثله لانه
وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور وليس الفعل ههنا لفظا ولا تقديرا
لا يقال لانه منقوض بيوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمته لصدق الحد
عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتدا لما ذكرنا في تعريف المفعول به
قوله من زمان او مكان هذا اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان
هو اليوم والليل واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما اشغله الجسم
من حيزه قوله وشرط نصبه تقدير في اي شرط نصب المفعول فيه ان

واياك من ان تحذف ولك فيه عبارة
اخرى وهي اياك ان تحذف صح

لامتناع حذف حرف العطف و
الثاني كذلك غير جائز م

لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصب والا لزم كونه معربا
باعرابين مختلفين لفظا حالة واحدة وان يكون في مقدره لانها لو لم يكن
في مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله وظروف الزمان
كلها قبل ذلك اي ظرف الزمان معينا كان او مبهما فانه يقبل
النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما
ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان
او معينا قوله وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا اي ان كان ظرف
المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان
لم يكن مبهما لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه
بيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على
المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم
لان الضرب يستلزم لمكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل افراد
الزمان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم
بالجهات الست لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في
والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم فسره وقال المكان المبهم
هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين واليسار
وما في معناها قوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما
اي حمل على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما

ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في صح

نحو دون ومع لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى
انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد
الى انقطاع الارض وكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع
الامكنة التي حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان
المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة
استعماله او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان
الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في مسماه
كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف
في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان اسم تسميته
بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها قوله
وما بعد دخلت على الاصح اي وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت
من الامكنة المعينة في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة
الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه
متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح
وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر
اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان
فيكون دخلت كذلك كذلك قياسا عليهما قوله وينصب بعامل
مضمر اي ينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت

في تعريف المبهم اي مكان له اسم
تسميته به بسبب امر غير داخل فيه
بل بسبب امر داخل في مسماه كالدار
كان تسميته صح

اى صم يوم الجمعة **قوله** وعلى شريطة التفسير اى وينصب المفعول فيه
على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعنى يجوز النصب ويختار
الرفع فى نحو يوم الجمعة صمت فيه ويجوز الرفع ويختار النصب فى مثل ما يوم
الجمعة صمته وايوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة
سافرت فيه فصمته وحيث يوم الجمعة سافرت فيه ويتساوى الامران
فى نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب فى مثل
ان يوم الجمعة صامه زيد صمت وهلا يوم الجمعة صمته **قوله** المفعول له
لاجله ما فعل فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا
قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبنى التاديب وكرهت القتال
لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه
مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا له فالتاديب
فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله قعدت عن الحرب جبنا
فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور
ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحى فان المصدر مذكور ضمنا
ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل فى الذهن اى سبب حامل الفاعل
على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له فى الخارج نحو ضربته
تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس بسبب
الجبن فى الخارج وفى الوجود مثالين **قوله** خلافا للزجاج فانه عنده

مصدر

يوم الجمعة صمته اولا تصمه وصمت يوم الجمعة

مصدر اى التاديب والجبن فى المثالين مفعول له خلافا للزجاج فان
التاديب عند الزجاج فى قولنا ضربته تاديبا له مصدر ومن غير لفظ
الفعل فكانه قال ضربته ضربا او ادبته تاديبا له وهو ضعيف لان
المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية
قوله وشرط نصبه تقدير اللام اى وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام
مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن
نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التى هى شرط
المفعول له **قوله** وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل
المعلل به ومقارنا له فى الوجود اى انما يجوز حذف اللام عن المفعول له
عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل
المعلل اى يكون فعلا لفاعل فعل المعلل بهذا الفعل به كما كان الضرب
فى المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال
انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا وطمعا
مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف
والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم
سلمنا انه مفعول له لكن مع تقدير حذف المضاف اى ارادة خوفكم
وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثانى
ان يكون المفعول له مقارنا للفعل فى الوجود وذلك بان يكون

التأديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام
مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن
او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل
في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي الناس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل
المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس
لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام شرطين المذكورين
لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما
فعلا للفاعل ومقارنا له في الوجود فلما شابه المصدر تعدى الفعل
اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين
الشرطين علم انه ما حصله للفاعل على الفعل ولم يحتج الى اللام ويعلم من قوله
يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام
مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه يشبه الحال والتمييز بخلاف
ما اذا كان معرفة فان المشابهة بينه وبينهما فيجوز دخول اللام
ولقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور
منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه
وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم
من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري
وطبيعي والثاني متحقق ههنا قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو

لمصاحبة

انما انه اذا لم يحصل الشرطان
لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله
[illegible]

لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله مذكور بعد الواو
احتراز به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيد فعمرو
قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لا يكون معمول فعل
نحو زيد وعمرو اخواك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبة نحو
جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا يشكل الحد المذكور
بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول
معه لانه ليس بعد الواو التي للمصاحبة لان المراد من
المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييد الواو
بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان
ذكر مع تكرارا قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب
للمفعول معه قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف
فالوجهان نحو جئت انا وزيدا او زيد وان لم يجز العطف
تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز
تعين العطف نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو
ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم
ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون بالفعل
لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل و
اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها

والا لكان معناه جاءني
زيد مع عمرو ومعه صح

والمراد بالفعل تقديرا غيرما ذكرنا وهو ما يستنبط منه
معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز
العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف
والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيد وزيدا
بالنصب والرفع وانما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير
المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت
زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز يجب العطف
الا العطف لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه
وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك و
الذى يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان الفعل معنى
وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف
مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من
جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان لو
المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخيران التردد فى
عامل المذكور بعد الواو للمصاحبة ولا شك انه يجوز
فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه لينصب
اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذى
ذكره فى المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا

يمكن

يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان
قسما منه يرفع وهو الذى يقام مقام الفاعل قلنا انما
جاز فيه غير النصب بيانه ههنا كما بين فى غيره قبل ذكر
الحد فلو لا بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه منصوب
لكن يلزم مما ذكره ومن ترديده فى الكتاب ان عمرا
في قولنا قام زيد وعمرو ومما الزيد وعمرو مفعول معه
لكن فى جواز اطلاق الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف
تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت و
زيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على
الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد بالمنفصل كما يجئ
فى بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو
من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف
تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو
وان لم يجز العطف تعين النصب للضرورة نحو
ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف
لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار
ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب
بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع و

الحال

عمروا اذا تما او رد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود
مع الاستفهام والجار والمجرور مع الاستفهام دالا
قوله الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به اي
الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او هيئة
المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة
الفاعل والمفعول به معا نحو لقيت زيدا راكبين فخرج
بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات
كالتميز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او
المفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت
زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى
كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى في رجع القهقرى
لانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما
قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر
المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا
يشكل الحد بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا حال
وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه
فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم
يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون

اسما

اسما قوله لفظا او معنى مثل ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما
وهذا زيد قايما اي الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه
فاعل معنى وكذلك المفعول الذي يكون الحال حالا
عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل او المفعول
لفظا نحو ضربت زيدا قايما فان قايما يحتمل ان يكون
حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان
يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل
معنى زيد في الدار قايما فان قايما حال من زيد وهو
ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل
حصل وحاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى و
مثال المفعول معنى قوله تعالى هذا بعلي شيخا فشيخا حال
من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبهه على بعلي
او اشير الى بعلي شيخا وكذلك هذا زيد قايما فقايما
منصوب بانه حال من زيد وزيد مفعول به معنى و
تقديره انبه عليه او اشير اليه ولقايل ان يقول لان المثالين
الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا هو
ذي الحال واللازم اختلاف العامل في الحال وصاحبها
لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل

فاعل لفظا او م

الذی هو فی الدار فی المثال الاول ومعنی التنبیه والاشارة
فی المثال الثانی وهو غیر جایز فی کلامهم واذا کان کذلک
کان ذو الحال فی المثال الاول الضمیر المستکن فی الظرف
وفی المثال الثانی الضمیر الذی فی اشیر الیه او انبه علیه
ویمکن ان یجاب عنه بان اطلاق ذی الحال علی زید
بطریق المجاز تسمیة للشیء باسم العاید الیه وانما اطلق
ذو الحال علیه لکون الضمیر العاید غیر ملفوظ فاطلق
علیه لکونه ایاه فی المعنی قوله وعاملها الفعل او شبهه
او معناه ای وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زیدا
قایما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل
والمصادر واسماء الافعال نحو زید ضارب عمرا قایما
واما معنی الفعل وهو الذی یستنبط منه معنی الفعل
کحرف التنبیه واسماء الاشارة والظرف والتمنی والترجی
وغیر ذلک نحو فی الدار زید قایما وهذا زید قایما قوله وشر
طها ان تکون نکرة ای شرط الحال ان تکون نکرة لعدم
الاحتیاج الی تعریفها قوله وصاحبها معرفة غالبا ای
وصاحب الحال تکون معرفة غالبا لانه محکوم علیه
وحق المحکوم علیه ان تکون معرفة وانما قال غالبا لجواز

وقوع

وقوع صاحب الحال نکرة کما یجیء اعلم ان صاحبها مرفوع
ولیس بمجرور لعطفه علی الهاء فی شرطها لان کون
صاحب الحال معرفة لیس بشرط قوله وارسلها العراک ومررت
به وحده ونحوه متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
یقال انتم قلتم شرط الحال ان تکون نکرة والعراک فی
قولهم ارسلها العراک حال مع کونه معرفة وکذلک
وحده حال مع کونه معرفة وجوابه ان نقول لما دل الدلیل
علی عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الی تاویل
وتاویله ان العراک مصدر عن حال محذوف وتقدیره
ارسل الجمال تعترک العراک ومررت به ینفرد وحده
فلما حذف الفعل قیل ان العراک ووحده حال علی سبیل
المجاز تسمیة للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر
واقع موقع الحال النکرة ای ارسلها معترکة ومررت
به منفردا قوله وان کان صاحبها نکرة وجب تقدیمها
ای وان کان صاحب الحال نکرة وجب تقدیم الحال علی
صاحبها نحو جاءنی راکبا رجل وانما وجب تقدیم الحال
علی صاحبها اذا کان نکرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة
فی مثل قولنا ضربت رجلا مجردا من ثیابه فقدم فی

سائر المواضع وان لم يلتبس نحو جاء في رجل راكباً لاطراد
الباب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف
الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا
يقال زيد قائماً في الدار لضعف العامل بخلاف
الظرف اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو قولهم
اكل يوم لك ثوب فكل يوم منصوب على الظرف والعامل
فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف على
العامل المعنوي لوجود الاتساع في الظروف ما لم
يتسع في غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف
على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال و
الظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما
فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه
جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن
اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه
اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدريتان
واما شبهه فبان كان مصدرا او اسمي الفاعل والمفعول
المعرفين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها
بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها

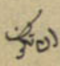
فثوب مبتدأ ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وم

ولضعف

ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال
بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل
فعلا كان او غيره مراعاة لباب الاول وهو العطف
كالذي في المفعول معه قوله ولا على المجرور على الاصح
اي لا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب
الاصح فلا يقال مررت راكبة بهند لان الحال تابع
لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع
المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم
عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم
الحال على ذي الحال المجرور نحو قول الشاعر شعر اذا
المرء اعيته السيادة ناشئاً فطلبها كهلاً عليه شديد
وهو حال من ضمير عليه ويقدم عليه على سبيل الجواز
قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا
مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا اي كل ما دل على هيئة
وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم
يكن مشتقا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال
كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان
مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين على

والصفة والعامل في بسرا هو اطيب بالاتفاق وفي
بسرا خلاف فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم
الاشارة او حرف التنبيه لاختصار العامل في هذا او
التفضيل وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه
في العمل وقال صاحب الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل
التفضيل بالاتفاق فيما قبله لجواز قولهم ثمرة نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل
بالاتفاق قوله وتكون جملة خبرية اي وتكون
الحال جملة خبرية كما تكون مفردا لان الحال خبر عن
ذي الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد
يجوز فكذلك بالجملة يجوز ايضا قال جملة خبرية اي
محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان
يكون محتملة الصدق والكذب ولابد ان يكون
في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير
او الواو قوله فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او
بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده و
ما سواهما بالواو والضمير او باحدهما اي الجملة التي تقع
حالا اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما

محتملة د



ان تكون فعلها مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا فهذه خمس جمل فالاول اعني الاسمية بالواو والضمير
نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية
حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك و
الشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم
في اول الامر بكونها حالا لاحتمال الاولين لوجود الواو
في اولها نحو كلمته فوه الى في فقوله فوه الى في حال
مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل
وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب
فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر
في يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي
او ماض منفي او مثبت فبالواو والضمير نحو جاءني
زيد وما يركب وجاءني زيد وقد ركب وما ركب
او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس
وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير
وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب
وجاءني زيد ما ركب قوله ولابد في الماضي المثبت

مثبتا او مضارعا

من قد ظاهرة او مقدرة اى لابد من قد اما ظاهرة
او مقدرة اذا وقع الفعل الماضى حالا وذلك لان
الماضى يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم
الانقضاء فلابد من قد لتقريب الماضى من الحال و
مثال قد الظاهرة جاءنى زيد قد ركب ومثال
المقدرة قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى
قد حصرت وانما قيد الماضى بالمثبت لانه لو كان
منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج
اليها لانه اذا نفى الفعل الماضى استمر ذلك النفى
الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف
الثبوت فانه يحتاج فى استمراره الى فاعل مبق قوله
ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا
اى يجوز حذف العامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز
حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر
راشدا مهديا اى اذهب راشدا مهديا قوله ويجب فى
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا احقه اى ويجب حذف
العامل فى الحال المؤكدة والحال المؤكدة هو الذى لا ينتقل
ذو الحال عنها مادام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف

هى التى لم

ذلك

ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل
عن العطف مادام موجودا غالبا وانما يجب
حذف عاملها لان الاب يشعر بالعطف وانه ثابت
العطف له فاستغنى به عن التصريح بالعامل الذى
هو أثبته واحقه او ثبت وحق فحذف عاملها ولم
يستعمل فهذه الحال حال من المفعول ومن الفاعل
قوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية
اى وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا ومقررة لمضمون
جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون
جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه
جائز الحذف قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة او مقدرة اعلم ان التمييز
هو الاسم النكرة الذى يرفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام
احتراز عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله
المستقر احتراز عما يرفع الابهام الغير المستقر كما
نحو رأيت عينا جارية فالجارية ترفع الابهام عن
العين لكن ذلك الابهام غير مستقر فى العين لانه

وتابعتهم

التمييز

العين في الاصل لم يوضع مبهمة بل حصل الابهام في
الاستعمال بالنسبة الى المخاطب قوله عن ذات احتراز
به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا
جاء في زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن
صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في
الصفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك
الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة
نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب
كون التميز نكرة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا
اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في غيره
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها
زبدا اى التميز الذي يرفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة هو التميز عن المفرد والمراد بالمفرد
ههنا ما يرفع التميز الابهام المستقر عن نفسه بعد
ما تم سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو
ههنا مقابل للنسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير
ذلك مقدار والمقدار هو الغالب اما في عدد نحو
عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تميز الاعداد

في باب

في باب العدد واما في غير العدد اما ممسوح نحو ما في السماء — وغير العدد صح
قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان
سمنا واما محمل لهما نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل
نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد
الانواع ويجمع في غيره اى فيفرد التميز حال الافراد
والتثنية والجمع ان كان التميز جنسا والمراد من الجنس
ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والماء — والعسل صح
والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا او رطلان
زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية
والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد
الانواع المختلفة فيطابق التميز ما قصد لعدم
دلالته عليها فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين
وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد
بالتميز جمعا فيقال عندي قنطار اثوابا وعندي بيت
كتبا قوله ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت
الاضافة والا فلا اى ان كان الاسم المفرد الذي
يميز تم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة
ذلك الاسم الى ذلك التميز وجاز ترك اضافته اليه

تقول رطل زيت ورطل زيتا وقفيز بر وقفيزان برا
بالاضافة وتركها وكذا اذا تم بنون الجمع نحو الاكرمين
افعالا وان لم تتم بالتنوين ونون التثنية والجمع بل تم
بشيء آخر يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبيه نون الجمع
نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا او
انما لم يجز الاضافة في نحو عشرين درهما لانه لو اضيف
مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس
الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف بالاضافة
ولو اضيف مع نون لم يجز لان هذه النون شبيهة
بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك
لا يثبت ما هو شبيهه فاذن لم يضف مثل عشرين
واخواته الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان
صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع
نحو عشريك وعشري رمضان فالصواب ان يقال
في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس لانه لزم
اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى
فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه واما

لم يجز

لم يجز اضافة مثلها الى زبد لانه مضاف مرة فامتنع اضافته
مرة اخرى قوله وعن غير مقدار نحو خاتم حديد والخفض
اكثر عطف على مفرد اي التمييز الذي يرفع الابهام عن
ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز
عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد
غير المقدار نحو خاتم حديدا او فضة يجوز الاضافة وتركها
لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المص بقوله
والخفض اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاها
ها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا و
علما اي والتمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن
ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما
ضاهى الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في
نسبة في اضافة نحو يعجبني طيب زيد نفسا ولله دره فارسا
فالنفس في قولك طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر
عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في
زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان
يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات
اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب

البرفية كونه الذات لرفع الابهام المستقر وقوله او
ضاهاها اى ما شابه الجملة وضاهاها فعل ماض من
المضاهات وهى المشابهة والمشابه بالجملة اسم الفاعل و
اسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها مثاله زيد طيب
فان طيب مع فاعله مشابهة للجملة قوله او فى اضافة نحو يعجبنى
طيبه ابا قوله او فى اضافة عطف على قوله فى جملة اى و
التامة عن ذات مقدرة فى نسبة فى اضافة نحو
اعجبنى طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول
عبارة عنه او عن متعلقه والثانى اضافة بينه وبين
غيره متعلق به تعلق النسبة باحدى المنتسبين والثالث
متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به
تعلق الصفة بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح
جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا
فهو لمتعلقه اى ان كان التميز اسما يصح ان تجعل لمن
انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان
يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون
نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيدا و نحو طاب زيد
ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد ومن ابوة

ولده

وابوة ودارا وعلما ... صح

صالحا لان الى

وكونه وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق
من انتصب عنه والا امتنع ان يكون تميزا عنه نحو
طاب زيد علما ودارا وكلا فالعلم والدار لا يصلح الا
لجهة واحدة وهى انه متعلق من انتصب عنه هذا ما
فهمته من شرح المص فى هذا الموضع وفيه نظر لانه لا
من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق من
انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا
طاب زيد نفسا ولان النص غير مساعد لهذا الشرح
وان حملنا على مقتضى النص اشكل بمثل طاب زيد نفسا
فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله
لمتعلقه وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف
قوله فيطابق فيهما ما قصد اى يطابق التميز فى
الصورتين اعنى من انتصب عنه ومتعلق من
انتصب عنه ما قصد اى ان قصد مفردا افرد التميز
وان قصد مثنى ثنى التميز وان قصد جمع جمع فى
الصورتين فنقول اذا كان التميز عين من انتصب
عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
اباء وكذلك نقول اذا كان التميز متعلق من انتصب

يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه صح

عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا واما وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واما واجداده قوله الا ان يكون جنسا الا ان تقصد الانواع اى يطابق التميز فى الصورتين ما قصد الا اذا كان التميز جنسا فانه لا يطابق ح كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من العلم من حيث هو والابوة من حيث هى ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان تقصد الانواع المختلفة فح يثنى ان كان المراد طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما اذا كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل ان يقول فى العبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله يطابق التميز فى الصورتين والاستثناء الثانى استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التميز فى الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان تقصد الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضى عدم مطابقة التميز لما قصد فى الجنس وجوبا والاستثناء الثانى يقتضى مطابقة التميز لما قصد فى الجنس وجوبا

اى لا يطابق وكذلك اذا اردت صح

يثنى ويجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة ان كان جمعا فيقال طاب بعلمين ان كان المراد اثنتين

بانا لا نسلم استحالة التوفيق الاول يقتضى عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع فى الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثانى يقتضى مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع فى الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل هلا لم يطابق التميز ما قصد من افراد النوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد فى الحقايق والماهية واختلافها فى العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد فى الحقايق والماهيات فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها فى الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها فى الحقايق و ان كان صفة له وطبقه واحتملت الحال اى وان كان

التميز صفة كان التميز عين من انتصب عنه
مطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا
وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس
واذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون
حالا كما في المثال المذكور لكن التميز اولى من الحال
لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا
او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تميزا دون ان يكون
حالا والفرق بين التميز في قولهم لله دره فارسا وبين
قولهم مثلها زيدا ان الفارس يرفع الابهام عن
نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزيد يرفع
الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل
الى الضمير بل في نفس المثل **قوله** ولا يتقدم التميز
على عامله اي ولا يتقدم التميز على العامل مطلقا سواء
كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل
لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون
له قوة يعمل معها مؤخرا وان كان فعلا فلان التميز
في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم
هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل

فكذلك نسر


قولنا

قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب
زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا
طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة
لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد و
المبالغة واما مثل قوله تعم وفجرنا الارض عيونا فمحمول
عليه اطرادا للباب **قوله** والاصح ان لا يتقدم
على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي التميز لا يتقدم
على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان
فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل
خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التميز
على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر **شعر** اتهجر
ليلى بالفراق حبيبها ۞ وما كاد نفسا بالفراق تطيب
والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا و
ما كاد نفسي بالفراق تطيب **قوله** المستثنى متصل و
منقطع فالمتصل هو المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا
بالا واخواتها اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى
متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي
اخرج بالا او باحدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا

نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا
لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاء في القوم الا زيدا فزيد
مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه لافراد كثيرين
لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر
لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان
يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو
جاء في القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت
الا زيدا ويكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن
متعدد نحو جاء في القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو
جاءني زيد ليس الا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه
المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء
فان الجهال مخرج عنه والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو
اكرم القوم ان دخلوا الدار وفي الجملة ليلا يدخل في الحد
المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات
الا هي غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون
وسوى وسواء **قوله** والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج
اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا واخواتها

موضوع

لفظا او تقديرا متعلقا بالاخراج ليكون ...

اخواتها

اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاء في القوم الا حمارا فالحمار
هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم
اياه **قوله** وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في
كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا على
الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا و
ما عدا وليس ولا يكون قوله المستثنى منصوب اعلم
ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي محل
صورة واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي
اي موضع مخفوض فابتداء بالصورة الاولى اعني
واجب النصب وهو في مواضع احدها ان يكون المستثنى
بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب
ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاء في
القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت
للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا
لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فا
بعد الا التي هي للصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية
على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في
كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاء في القوم الا

زيدا فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على
الاستثناء وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل
وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل
فساد المعنى لان المبدل في حكم الساقط فيكون تقدير
قولنا جاء في القوم الا زيدا هو جاء في الا زيد ويلزم
منه مجيء جميع العالم الا زيد وهو ظاهر الفساد واما
الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء
وههنا لا يمتنع ذلك وانما قال في كلام موجب لانه لو
كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني
القوم الا زيد او زيد يجوز رفعه على البدل من القوم
ونصبه على الاستثناء والثاني من المواضع التي يجب
نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على
المستثنى منه نحو قول الشاعر وما لي الا آل احمد شيعة
وما لي الا مشعب الحق مشعب فآل احمد مستثنى
مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وانما وجب
النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم
يصلح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل
على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار

وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب ... المستثنى

الى

الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث
من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها ان يكون
المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم
الا حمارا وانما وجب نصبه حينئذ لانه امتنع البدل لا
لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة
الاولى فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن
قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع
كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولان غير
لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا
وانما قال عند الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقول
الشاعر شعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا
العيس ف اليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا
مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس
ما يؤانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان و
اليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض عن الكل
والرابع من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها ان
يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين نحو قولك جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا او خلا بعضهم زيدا

وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول
وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما
بعدهما مخفوضا والخامس من المواضع التي وجب نصب
المستثنى ان يكون المستثنى بعد ماخلا وماعدا وليس ولا
يكون وانما وجب نصبه بعد ماخلا وماعدا لان ما مصدرية
لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعدهما
فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعوله
فوجب نصبه تقول جاء في القوم ماخلا زيدا او ماعدا زيدا
اي ماخلا بعضهم زيدا اي جاء في القوم خلو بعضهم
زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا و
انما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما
فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما
خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاءني
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم
زيدا ولا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز فيه النصب
ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر
المستثنى منه مثل ما فعلوه الا قليلا الا قليل اي ويجوز
نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد

الا

الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه
مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد وزيدا برفعه ونصبه
فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن
البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه
تكلف وهو تشبيه بالمفعول به وانما قال في كلام
غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما
في مواضع وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه
لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من
هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثاله ما
يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
برفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على
الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان
المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل
ما ضربني الا زيد اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى
العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم
ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم
يجز في الموجب لعدم صحة المعنى فان اقتضى العامل ا
الفاعل برفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني

والنصب فيه [illegible]

الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه
مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر
ينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك
في سائر الاشياء ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى
نحو قرأت الا يوم كذا استثناء من قوله وهو في غير الموجب
الا ان يستقيم المعنى فانه حينئذ يجوز عدم ذكر المستثنى
منه في الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة
لجواز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم
يجز ما زال زيد الا عالما اى ومن اجل انه لا يجوز عدم
ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد
الا عالما لان زال للنفى وما للنفى فيكون ما زال للاثبات
لان النفى اذا دخل النفى افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد
الا عالما وهو غير جائز كما مر قوله واذا تعذر البدل على
اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا
زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا
من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين
بعده لانهما عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا اى اذا
تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال

فعلى ما

تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من
احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز
رفعه على البدل لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل
من لفظ احد لكان من مقدر بعد الا فيه لان البدل
بتكرير العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم
زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه
واذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل احد
لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زايدة لتاكيد
النفى وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو الا يجوز
ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا
عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا
شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول
لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا و
هو غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا
لان نفيهما قد انتقض بالا فاذا ابطل عملهما لا
انهما تعملان لاجل النفى لانهما تعملان لمشابهتهما
بليس من حيث النفى فاذا انتقض النفى بطل مشا
بهتهما ليس وان اذا ابطل المشابهة ليس وان

لاجل ... وان ... المشابهة ليس واذا بطل المشابهة ليس بطل عملهما

بطل عملها قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها
عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفى لبقاء الامر
العامل هى لاجله اى لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا
الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جاز صحتها
لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفى
واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفى مع بقاء
الامر الذى يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فيه
فى قوله العامل هى عائدة الى ليس والضمير فى قوله لاجله
يعود الى اللام اى الالف واللام التى فى ومن اجل
ان العامل وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس
زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اى ومن اجل
ان عمل ما ولا لاجل النفى وعمل ليس لاجل الفعلية
لا لاجل النفى جاز ان يقال ليس زيد الا قائما
لبقاء الفعلية التى تعمل ليس لاجلها مع بطلان
النفى وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفى
الذى لاجله تعمل ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى
وسواء وبعد حاشا فى الاكثر اى والمستثنى مجرور
بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح

السين

السين وكسرها وحاشا تقول جاء فى القوم غير زيد وسوى
زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى
وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره
بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر
وانما قال فى الاكثر لان حاشا حرف جر عند الاكثر
من النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين و
فعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا
بل منصوبا بانه مفعول فاعله مضمر كما ذكرنا فى خلا وعدا قوله
واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اى اعراب
غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى
بالا على التفصيل اى كما ان المستثنى بعد الا غير الصفة اذا كان
فى كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب
تقول جاءنى القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم
المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا
تقول ما جاءنى غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان
المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول ما
جاءنى القوم غير حمار وكان المستثنى بالا اذا كان فى كلام
موجب والمستثنى منه مذكورا جاز النصب والبدل فكذلك

يختار

ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء
والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز
الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما ضربت زيدا غير
ضربة ماجاءني غير زيد وما ضربت غير زيد ما ضربت زيدا
غير ضربة ماضربت زيدا غير يوم الجمعة ور وغير صفة
حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء نحو لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعلم ان اصل غير ان يكون صفة
لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم
جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل
الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون
للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون
صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء حينئذ وانما قال
تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء
نحو ما جاءني احد الا زيد وانما قال منكور لانها لو كانت
تابعة لجمع معرف لان النكرة في موضع النفي للعموم فيكون
المستثنى الاستثناء لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال

الا

الا زيدا لانه للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانه
لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء
نحو لفلان علي عشرة دراهم الا واحدا وللقائل ان يقول لا
حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على
الاعداد كما نص المص عليه في باب العدد وانما قلنا انها
اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء
لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب
دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير
محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع
المنكور الغير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلاثة فقط
ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة مثال قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير
الله لفسدتا فالا تابعة لالهة وهي جمع منكور غير محصور
ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي
هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه ح لو كان
فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه
نظر لانه منقوض بقول القائل لفلان علي دراهم
الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور

لزم فساد السموات والارض ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم

غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع تم
يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونها تابعا لجمع منكور
محصور وبقولنا جاءني رجال الا زيد بالرفع فانه يصح
الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا للمفرد فالا
صوب ان نقول الا اذا كان تابعا لجمع منكور غير متناول
لما بعده حتى يخرج عن جواز الاستثناء ورجال عشرة الا
زيدا ويدخل فيه دراهم الا درهما وعشرة الا واحدا لو يمكن ان
يجاب عن الاول بمنع عدم الحصر في دراهم في المثال المذ[كور]
وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته كالعدد
ولهذا لا يجوز الاستثناء ومن الرجال الذي هو
المعدود حتى لا يقال جاءني رجال عشرة الا زيدا العدد
تناول زيدا ويجوز الاستثناء من العدد حتى يجوز ان
يقال جاءني رجال عشرة الا واحدا لتناوله المستثنى
والمستثنى وعن الثالث بانا لا نعرف ان كل مفرد جاز
الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان
مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد
المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة تعذر
الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند

ونقول الفرد حصر فانها محصورة في ثلثة شيء على الابهام ... فكانت ثلثة الا واحد

محصور

عدمها

عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة
بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور واعلم انه
لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها
لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات قوله وضعف
في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور
غير المحصور لامكان الاستثناء كقول الشاعر شعر
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير
الفرقدين والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ
ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان
اعراب سوى وسواء النصب على الظرف مثلا اذا قلت
جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان
زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه
قد اجاز قوم اجراءها مجرى غير في جواز وقوعها غير ظرف
كقوله شعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
فسوى فاعل لم يبق وكقوله شعر تجانف عن اهل اليمامة
ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند
الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها

خبر كان واخواتها

هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو
خبر المبتداء وتقدم معرفة اى خبر كان واخواتها هو
المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقوله المسند
شامل لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها خرج خبر المبتداء
وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان
زيد قائما هو المسند بعد دخول كان **قوله** وامره كامر
خبر المبتداء اى وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر
المبتداء فى جواز وقوعه مفردا او جملة سواء كانت تلك
الجملة اسمية او فعلية وفى وجوب اشتمال الجملة
الواقعة خبر كان على عائد على اسمها وفى جواز تقديم
الخبر على الاسم فتقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم
وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد **قوله** وقد يتقدم
معرفة اى وحكم خبر كان حكم خبر المبتداء الا فى جواز
تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان
اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه
بالاسم لاختلافهما فى الاعراب تقول كان اخاك
زيد عاقلا فخبر المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه
على المبتداء لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو قال

وقد

يتقدم معرفة متساويين لكان اولى ليتناول مثل ما كان اخو
كان افضل منك افضل منى فانه يجوز تقديم الخبر
ههنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب ولا يجوز فى
المبتداء والخبر لوجود الالتباس علم ان الخبر المعرفة
يجب ان تظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم
لانه لا يتقدم فى مثل كانت الحبلى السكرى لحصول
اللبس **قوله** وقد يحذف عامله فى نحو الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى
مثلها اربعة اوجه اى وقد يحذف عامل خبر كان
اى يحذف كان فى مثل قولهم الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز
اربعة اوجه فى مثله احدها نصب الاول ورفع الثانى
وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير والثانى رفع الاول ونصب
الثانى وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره
ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث
رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان
فى عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان

جزاء الخير او تقديره ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرًا
وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف
لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب
الاول ورفع الثاني ولى لقلة الحذف وبيانه انه
في نصب الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وفي
رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وانه في
رفع الثاني يكون المحذوف المبتداء فقط وفي نصبه
كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول
اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول
في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول في
احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اى لان كنت اى يجب حذف كان في مثل اما
انت منطلقا انطلقت وتقديره اى لان كنت
منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف
حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان
لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من
الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان
انت منطلقا فزيد ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل

عن كان

12

عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما
وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت
وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها
فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه
غير جايز قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخو
لها نحو ان زيدا قائم فقوله هو المسند اليه شامل للمبتداء
ولاسم كان واخواتها والاسم ما ولا وغيرهما
ولما قال بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج عنه
المبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرهما
وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد
هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتداء وقد
يجى استيفاء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله تعالى
المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس
ولا التي للنفي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية
والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار
كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذن لا يجوز
ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلاثة او غيرها واذا
قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجل

ورب بشر ... الصدر ... الاعلام كان ... عليه

اسم ان واخواتها

اى اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها صح

ويجوز كون واحد اخرا واثنين او ثلوثة او اكثر فيها

قوله والمنصوب بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد
دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به نحو لا غلام رجل ولا
عشرين درهما لك فقوله المسند اليه شامل للمبتداء
ولاسم كان وان ولاسم ما ولا المشبهتين بليس
فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله
يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه شرايط نصب
اسم لا اى المسند اليه كلمة لا فقاعل يلى الضمير العايد
الى المسند اليه وها فى يليها عايد الى لا ونكرة منصوب
بانه حال عن ضمير الفاعل فى يليها وانما اشترط فى
نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم
وبين لا لم ينصبه كما يجئ وانما اشترط ان يكون الاسم
نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجئ وانما اشترط
ان يكون مضافا او مشبها لانه لو كان نكرة مفردة
يكون مبنيا كما يجئ ومثال المضاف لا غلام رجل فى
الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما
لك ومشابهته بالمضاف من حيث ان كل واحد منهما
عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص

لهما

يلى المنصوب بلا التى
اى يلى صح

لهما **قوله** وان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به
اى وان كان الاسم الذى يدخل عليه لا التى لنفى
الجنس مفردا اى غير مضاف وغير مشبه به بنى على ما ينصب
به اى ان كان نصبه بالفتح بنى على الفتح نحو لا غلام فى
الدار وان كان باليا بنى على اليا نحو لا غلامين لك ولا
مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بنى على الكسر نحو لا
مسلمات فى الدار مع ان الفتح فى الاخير اولى من الكسر
وانما بنى لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل فى الدار مبنى
على جواب سوال سائل محقق او مقدر سال فقال هل
من رجل فى الدار فكان من الجوب ان يقال لا من رجل
فى الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى
ذكر من فى السوال استغنى عنه فى الجواب فحذف
فقيل لا رجل فى الدار فتضمن من فبنى لذلك وبنى
على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان
بناؤه عارضا وبنى على الفتح للخفة **قوله** وان كان معرفة
او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اى وان
كان الاسم الذى يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع و
التكرير فتقول لا زيد فى الدار ولا عمرو واما الرفع فلان

[illegible]

لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات ولا
تعمل لا فيهما واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال
سائل افعالا زيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في
الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان مفصولا
بين لا وبين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير فتقول
لا في الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان عمل
لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على
جواب سؤال سائل سال وقال ارجل في الدار ام امراة
فوجب التكرير في الجواب للمطابقة **قوله** ومثل قضية
ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع و
التكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع و
التكرير وجوابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابي حسن
لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان
مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف
اليه التعريف كما يجي في باب الاضافة ويمكن ان يكون
هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على المنصوب بلا لكون
ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا

نكرة

نكرة **قوله** وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه
فتحهما ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول
ضعف وفتح الثاني اعلم انه اذا عطف على اسم لا وكان
مفردا نكرة قريبا من لا مع تكرير لا جاز فيه خمسة
اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا
وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدا و
بالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه
جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول
ولا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ
لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا
بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا حول في محل الرفع بانه
مبتدا ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف
على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة
الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا
حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدا وقوة عطف عليه وبالله
خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيان

الا بالله ولا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة [illegible]

احدهما ان يكون مطابقا للسوال وهو لا حول لا غير الله
ام قوة والثاني فتحهما لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف
وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان ترجيحا
من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف
وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ
ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني
على الفتح في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره قوله واذا دخلت
الهمزة لم يتغير العمل اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي
الجنس لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول
همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الا
ستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول [illegible]
عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل ونزول وماء
في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة
كذلك وليس الاخيران للاستفهام لان القايل لا يقصد
بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله
الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم
الماء قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب

رفعا

رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا اي ونعت
المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اولا مفردا تاليا له يجوز فيه
الوجهان البناء والاعراب اما البناء فيجعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فلفظا
وح يجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان
لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه
حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع
ساير المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة
الاعراب كما مر في باب النداء قوله والا فالاعراب اي و
ان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع و
النصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعتا للمبني
نحو لا غلام رجل ظريفا واما ان يكون النعت نعتا له لا اولا
نحو لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب لكراهتهم
ان يجعلوا ثلثة اشياء شيا واحدا واما ان لا يكون
النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب
لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب
فتابعه اذا كان مضافا كان اولى بان لا يكون له الا
الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا

قاغا تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف
والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا
مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله
نعت المبني الاول مفردا يليه قوله والعطف على اللفظ
والمحل جايز نحو لا اب وابنا وابن اى والعطف من غير
تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جايز على اللفظ المبني وعلى
محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام و
نصبها على لفظ لا غلام وحملها على اللفظ من قال الشاعر
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى و
تازرا قوله ومثل لا ابا له ولا غلامي له جايز تشبيها له بالمضاف
لمشاركته في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها ولا غلامي
فيها اعلم انه يجوز ان يقال في لا اب له ولا غلامين له لا ابا
له ولا غلامي له اى يجوز ان يعطي حكم الاضافة تشبيها له
بالمضاف لمشاركته المضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو
ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له ومن اجل ان
جاز لا ابا له ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة
من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا
فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان

الاضافة

الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف لفساد
المعنى خلافا لسيبويه اى قولنا لا ابا له وغلامي له ليس
بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فانه ذهب
الى ان ابا في قولنا لا ابا له مضاف الى الهاء واللام زايدة
لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف
الى الهاء واللام زايدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار
الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان
مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا ابا له لا اباه
لا ابا لآخر وهو غير جايز وعمل لا في المعارف وهو ايضا
غير جايز قوله ويحذف كثيرا في مثل لا عليك اى لا
باس اى ويحذف اسم لا في مثل لا عليك اى لا باس عليك
قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهة
ما ولا لليس فلا نعيدها لئلا يطول قوله وهو المسند
بعد دخولهما اى خبر ما ولا هو بعد دخول ما ولا فقوله
هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها
فلما قال بعد دخولهما على القسم من خرج عنه هذه
الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اى ولغة اعمالهما
ولا عمل ليس على لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما

لاجل ان لا ابى صح

جائزة

عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعنى الاسم والفعل
وقد مر هذا البحث قوله واذا زيدت ان مع ما او انتقض
النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل هذا اشارة الى اشياء
تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعد ما فانه يبطل
عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما
ان زيد قائم وقولها ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة
آخرينا واشار المصنف اليه رحمه الله بقوله واذا زيدت ان
مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
وانما يبطل عملها ح لانها انما تعمل بسبب المشابهة بليس لا
لاجل النفي وقد بطلت ح فبطل عملها واشار اليه بقوله
او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها
بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم يبق في
التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا
عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن
بطل عملهما لبطلان ما هو سبب عملهما وهو النفي
فالرفع حملا على محل خبرها ولا من حيث هو خبر المبتداء في
الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد قوله المجرورات
هو ما اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم نسب
اليه

اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا اي المجرور
ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو المجرور المضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
مرادا فقوله كل اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما الكتة
يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث
ويجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت
اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس
زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا قوله نسب اليه
شيء احتراز به عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتداء مثلا وقوله
بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب
زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر لفظا نحو مررت
بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا غلام زيد وخاتم
فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة
لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف
الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة
مجرورا ويعلم من ان المقصود من قوله مرادا المراد في
العمل قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه
لاجلها اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة

حرف الجر تقديرا ان يكون مضافة اسما حذف تنوينه اوما يقوم
مقام تنوين حذف منه لاجل الاضافة وان لم على معنى انه لو كان
فيه تنوين اوما يقوم مقام تنوين حذف منه لاجل الاضافة
وان لم يكن فيه كاحمد قد ر انه لو كان فيه تنوين لحذف
لاجل الاضافة وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين
يوذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة لا
توذن بعد تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة
يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله وهي
معنوية ولفظية اي الاضافة على ضربين معنوية ولفظية
والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير
صفة مضافة الى معمولها والمضاف اما ان لا يكون صفة نحو
غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها
نحو مصارع مصر صفة لكن غير مضافة الى معمولها لان مصر
ليس بمعمول المصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة
بل قال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى
الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة
وان مثل قولنا هذا ضروب زيد امس اضافة معنوية لان
المضاف اليه ليس بمعمول المضاف وكذلك الاضافة

فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها ش

مصارع مصر صفة

ضاه
مثل

في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذا في
زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف
المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه اذا ت المراد به ان
المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة
قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او
بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه اي
الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه
ان لم يكن جنس المضاف بمعنى انه يجوز ان يحمل المضاف
اليه على المضاف خبرا كان او صفة ولا ظرف المضاف
كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد
فان زيدا ليس جنسا لغلام ولا ظرف الغلام وان
كان المضاف اليه جنس المضاف كانت بمعنى انه يصدق
عليه او ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم
فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف
المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب
في اليوم وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
اي كون المضاف اليه ظرف المضاف وكون الاضافة
بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام

لان زيدا ليس بمعمول لضارب لان الاسم اذا كان بمعنى الماضي ولم يعمل

قوله

وقوله خاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من وقوله ضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا من
المعرفة وتخصيصا مع النكرة اى الاضافة المعنوية ان
كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة
تعريفا المضاف لانها عينته واوضحته غاية الايضاح
الا اسماء توغلت فى الابهام نحو مثل وغير وشبه
وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بما ثلة المضاف اليه
او مغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون
وان كان الى النكرة افادت تخصيصا المضاف نحو
غلام رجل وغلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف
من التعريف اى وشرط الاضافة المعنوية ان يكون
المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف
لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى
المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد
ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه
نحو زيد ناخير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد
حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لا
سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان اعلم تجرده

عن حرف

وقوله اى حقيقة مثل اى
لوسعته

عن حرف النداء وليس بشرط فى هذه الاضافة وان كان
حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل
هو مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثرى منه
التنبيه والانتداء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون
من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف هذا
جواب عن سوال مقدر وارد على ما ذكره من قبل
وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف
والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم
والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس
واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب كما
قال ذو الرمة ثلث الاثافى والديار البلاقع شعر وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلث الاثافى والديار البلاقع قوله واللفظية ان
يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها نحو ضارب زيد
وحسن الوجه اى الاضافة اللفظية ان يكون المضاف
صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز عن
مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز
عن مثل مصارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية
ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه

لا تقل [illegible] بل [illegible]

وهي في تقدير الانفصال لان المجرور في اللفظ منصوب في
المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني **قوله**
ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام
التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في
تقدير الانفصال **قوله** ومن ثم جاز مررت برجل حسن
الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت
برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان
حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع
المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن
الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع
النكرة صفة للمعرفة **قوله** وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب
زيد خلافا للفراء وانما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد
لافادة التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان
الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب
الرجل والضاربك الاسم والاضافة وجواب الاول ان

[margin] والضاربوا زيد
[margin] وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة نحو

اللام سابقة على الاضافة لان تحقيق ذات الاسم والاضافة
لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقيق
الذات متقدم على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب
الرجل والضاربك يجيء عقيبه **قوله** وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله
ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو
بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب
ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف
وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه
مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد و
الحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة
وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه
ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من
حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه **قوله** وانما
جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب
ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم بعدم افادة

التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حمله
الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في
الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه
معرف بلام التعريف ولقايل ان يقول فما التخفيف
في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب
الرجل عليه وجوابه ان تقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه
حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن
الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير عن
وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن
الوجه لان فيه ستة عشر لغة والحسن الوجه من مختارها
ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب
الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب
زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف
الى المعرف باللام لحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب
ذي المال قوله والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف
حمله على ضاربك عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك
والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف
الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين

صو

صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك
من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير
المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عن
ما قبله والضمير المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر
الى التخفيف في ضاربك لم ينظر التخفيف في الضاربك ومن
هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك
لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا
فلم يمكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف
لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس
بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول
الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك
قوله ولا يضاف موصوف الى صفة انما قال
لا يضاف موصوف الى الصفة لان الصفة تجب متابعتها
للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا
اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في
الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف
الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة
عن الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف يكون متقدمة

عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي و
صلوة الاولى وبقلة الحمقا متاول هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى الصفة
منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقا وذلك لان الجامع صفة للمسجد و
الغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء
صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي
والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اى لما
دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة
وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله
ان تقديره هذه الاشيا مسجد الوقت الجامع وجانب
المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحمقا فانه كما يوصف المسجد الجامع فكذلك يوصف
الوقت بالجامع وهكذا القول في البواقي قوله ومثل
جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن
سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى
موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق
ثياب وذلك لان جرد صفة قطيفة واخلاقا صفة ثياب

ان يقال

لانه

لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه
متاول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف
وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها
ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة
ولا الاخلاق صفة للثياب وان كانت صفة
في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف
الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف
استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس
في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اى جنس
هو والاخلاق من اى جنس هو اتوا بموصوفاتها
واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها
اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة
واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولا
يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفايده اى ولا
يضاف احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص
الى الآخر لعدم الفايدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد
في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل

للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه
المرادفات نحو الليث والاسد والمثنا وبان نحو الا
والناطق قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص
اى ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين
الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص
وذلك لان الدراهم اخص من الكل اذ الكل صالح
للدراهم وغيرها والشيء اخص من العين فيكون اضافة
العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف
بالمضاف اليه فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز
ونحوه متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان
يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص
لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الاخر
وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر واجاب
عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله
كيلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف
هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا
قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع

اسناد

لان اللام فيه لتعريف العهد

اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يضف الى الاسم فلم
يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة
الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم
الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة
او ساكنة المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في
آخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيفا كسر
ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل
او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي
بفتح الياء وسكونها قوله فان كان آخره الفا تثبت
وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان
كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اعلم
ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون
صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن
صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في آخره الف
او ياء او واو فان كان في آخره الف ثبتت الالف
حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي ورحاي لكن
قبيلة هذيل تقلب الالف ياء ان كانت لغير التثنية فتقول
في عصي ورحي هذا عصي ورحي لان اصل هذا الالف

حرف علة والملحق به ما لم يكن في آخره

اما الواو واما اليا فان كان الواو ترد الالف
الى الواو ثم نقلب الواو ياء ثم يدغم اليا في اليا و
ان كان اليا فيدغم اليا في الياء وان كان
الالف الف التثنية لم يقلبها هذيل ياء لانه لا
اصل لهذه الالف من الواو والياء فترد اليه ولئلا
يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت
الياء في الياء فيقال في رامي وغازي رامي و
غازي الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت
في ياء الاضافة الف التثنية لم تقلبها لانه لا اصل
لهذه الالف من الياء او الواو فترد اليه ولئلا يلتبس
الرفع بالجر والنصب فان كان آخره واوا قلبت الواو
ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في قاض وغاز قاضي
وغازي وكذا في المثنى والمجموع حالتي النصب والجر
وان كان في آخره واو قلبت الواو ياء وادغمت اليا
في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة
فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي لانه لما حذفت
النون لاجل الاضافة واجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما على الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء ولما

ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء
فصار مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع المذكر السالم حالة الرفع

قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخي
وابي هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء
فيقال في اخ واب اخي ابي كما يقال في دم ويد دمي ويدي
ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف
من يد ودم كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير
رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من
غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في
اخ واب فيقول فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل وادغامه
في الياء متمسكا بقول الشاعر شعر وابي مالك ذو المجاز بدار
واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب
لجواز ان يكون ابين جمعا لاب والذي يدل على ان الاب
يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر شعر فلما تبين
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا قوله وتقول حمي وفمي
اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في دم ويد دمي ويدي
من غير رد لام الفعل قوله ويقال في فمي في الاكثر وفمي يعني
اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فمي

وهو الاكثر والثاني فم والوجه الثاني ظاهر من حيث
انه لحق بياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر
وافصح واصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل
الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل
فم فوه بسكون الواو فحذفت الهاء لخفائه فصار فو بسكون
الواو فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها حكما لكونه
حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لا
لتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب
على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حال الاضافة لانه
اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم
ومعربا تقديرا عند الاخرين لكنه لم يبق على حرف واحد
لانه لو لم يحذف الواو عند الاضافة الى ياء المتكلم كان لحذفها
موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء
الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو
ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء فصار في قوله واذا
قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح اي
اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات
فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا وحما

وهنا

وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء
وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء
افصح فلكون الفاء في فم مفتوحا في الاصل واما ضم
الفاء فليدل على الواو المبدل منها الميم واما كسر الفاء فلان
لما عوض الواو ميما لعلة ذكرناها فكانما عوضت الواو
ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوض
ميما قوله وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا اي
وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرناه احدها انه مثل
يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد
هذا حمٌ ورايتُ حمًا ومررت بحمٍ وتقول في الاضافة
هذا حمُكَ ورايتُ حمَكَ ومررتُ بحمِكَ فهذه اللغة
مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها حال
الاضافة واللغة الثانية انه مثل خبء مطلقا اي حكمه حكم
المهموز حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا
حمءٌ ورايتُ حمءًا ومررت بحمءٍ وتقول في الاضافة هذا
حمؤك ورايت حمأك ومررت بحمأك واللغة الثالثة
ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فيقول هذا حموٌ ورايت
حموًا ومررت بحموٍ وهذا حموك ورايت حموك ومررت

الثانية نخ

بجموك والغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اى المقصود
مطلقا فتقول هذا حماً ورايت حماً ومررت بحماً وهذا
حماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلث
الاخيرة مخالفة للغة الاولى حالتى الافراد والاضافة
قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اى وجاء فى هن لغة اخرى
غير اللغة الاولى وهى ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اى
حال الافراد والاضافة فتقول هذا هنٌ ورايت هناً و
مررت بهنٍ وتقول هذا هنك ورايت هنك ومررت
بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغير
ها حال الاضافة قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع
اى ذو لا يضاف الى المضمر ولا يقطع عن الاضافة لان
ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الجنس صفات
للاسماء النكرات نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاءنى
رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه واباء بخلاف ذلك
فشاذ نحو صل على محمد وذويه وكقول الشاعر شعر انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه اعلم ان هذا الدليل
المذكور يقتضى ان لا يضاف ذو الى غيرها فيه معنى
الجنس فلا فايدة ح فى تخصيص بانه لا يضاف الى

بحث التوابع

مضمر قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
اى التابع كل ثان لاول واعراب الثانى مثل اعراب سابقه
من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتداء وخبر
كان وخبر ان وخبر ما ولا ومفعول ثانى علمت ومفعول
ثالث اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار
كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب
اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتداء
والمفعول الثانى لباب علمتُ والثالث من باب اعلمتُ
لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة
واعراب الثانى فما علاه ليس كذلك اما الاول فلان
جاءنى فى قولنا جاءنى زيد الطويل عمل فيهما لاقتضائه
الفاعل واما الثانى فلانها وان كانت ثوانى لكن اعرابها
ليس من جهة واحدة بخلاف التابع فان العامل مثلا فى
قولنا جاءنى زيد الظريف اقتضى الفاعل وهو بعين هذه
الاقتضاء عمل فيهما بخلاف خبر المبتداء والمفعول الثانى
لباب علمت والثالث من باب اعلمت فلان عمل الابتداء
فى المبتداء والخبر من جهة اقتضائه المسند والمسند اليه وان
عمل علمت فى المفعولين من جهة اقتضائه المنسوب والمنسوب

اليه وان عملا علمت فی ثلثة مفاعيل من جهة اقتضا تغير
الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بك
انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب
سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او
محلا فان انت وان كان ضمير مرفوعا فهو فی محل الجر
بانه تاكيد له **قوله** النعت تابع يدل على معنى فی متبوعه مطلقا
فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد و
عطف البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال
يدل على معنى فی متبوعه خرج جميع التوابع سوى النعت لان
جميعها لا يدل على معنى فی متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل
فيه الحال مثل ضربت زيدا قائما فان قائما يتوهم انه تابع دل
على معنى فی متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه
مثل لان مثل قائم وان توهم متوهم انه تابع دل على معنى
فی متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه
واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى فی متبوعه او متعلقه
لكان اصوب ليشمل النوعين ولقائل ان يقول انه منقوض
بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت الالهة مع انه

لا يدل

لا يدل على معنى فی متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا
هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا الصفة
نعتا حقيقة لانه مضاف اليه المنعت من حيث المعنى
تقديره لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يكن اعراب
الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب
المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت
عليه مجازا **قوله** وفايدته تخصيص او توضيح وقد يكون
لمجرد الثناء او الذم او التوكيد نحو نفخة واحدة هذا اشارة
الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان
نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو فعل نحو فعل
زيد الفاسق اللئيم الجاهل بعين اذا كان زيد معلوما
قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتاكيد وذلك
اذا لم يدل النعت على ما لم تدل عليه المتبوع كقوله تعالى
نفخة واحدة فان الواحدة لم تدل على ما لم تدل عليه نفخة
لان التاء فی نفخة للوحدة فتدل على الوحدة وانما قال فی
الثلثة الاخيرة وقد يكون لقلة استعمالها وكثرة استعمال
الاولين **قوله** ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره

اذا كان وضع لغرض المعنى عموما مثل بعنى وذى مال
او خصوصا مثل مررت برجل اى رجل وبهذا الرجل و
بزيد هذا اعلم ان بعض النحاة اشترط فى النعت ان يكون
مشتقا والمص رحمه الله اشار الى انه ليس بواجب ان
يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع
يدل على معنى فى متبوعه عموما اى فى جميع استعمالاته
مثل المنسوب نحو تميمى وعلوى وذى مال وذات مال
كما يقال جاءنى رجل علوى وتميمى وجاءنى رجل ذو مال
وذات مال امراة ذات مال فان كل واحد منها يدل
على معنى فى متبوعه عموما او تابع يدل على معنى فى متبوعه
خصوصا اى فى بعض استعمالاته نحو اى رجل فى قولنا
مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان اى رجل
يدل على معنى فى متبوعه فى هذا الموضع وان لم يدل
على معنى فى متبوعه فى غير هذا الموضع نحو اى رجل
عندك و يا ايها الرجل ونحو الرجل فى قولنا مررت بهذا
الرجل فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو تعين الذات
فى هذا الموضع دون موضع آخر نحو جاءنى الرجل لاسم
الاشارة فى قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى

تميمى دم

وهو

وهو الاشارة فى متبوعه فى هذه الصورة اخرى نحو
هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اى وبوصف
الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهى التى يحتمل
الصدق والكذب وهى اربعة نحو مررت برجل قام ابوه
ومررت برجل ابوه قايم ومررت برجل ان قام ابوه
تحت ومررت برجل فى الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة
الخبرية لان الوصف فى المعنى خبر عن الموصوف وقد
مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع
وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب
مطابقة الموصوف الصفة فى التعريف والتنكير قوله ويلزم
الضمير اى ويلزم الضمير فى الجملة التى هى تقع صفة نكرة
قوله الجملة بتلك النكرة كما فى المثال المذكور الا
انك لو قلت مررت برجل زيد قايم لم يفهم ارتباط
زيد قايم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك قوله
ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اى والصفة على ضربين احدهما انه صفة
الموصوف نحو مررت برجل عالم والثانى انه صفة متعلق
الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه نحو حسن

وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة
لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة قوله
فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث اي الصفة التي هي صفة
الموصوف بالحقيقة يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي
الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة بقوله الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء
لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة
موافقتها اياه فيها قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول
وفي الباقي كالفعل اي الصفة التي هي حال متعلق
الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير لانها لما جعلت صفة
لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعة
له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف
في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل لانها مسند الى الظاهر
الذي بعده كالفعل فكان الفعل اذا كان مسندا الى

الظاهر

الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه
الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل
وعاملة عمله وكان الفعل اذا كان مسندا الى
الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب
تانيثه اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز اذا كان مونثا غير
حقيقي كما يجي في موضعه فكذلك الصفة فيقول مررت
برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد
غلامهما او مررت بامراة قايم ابوها وسيجي هذا البحث
وافيا قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه و
ضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه اي ومن
اجل ان حكم الصفة التي هي متعلق الموصوف حكم الفعل
في الباقي اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع
كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه
لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى وكما
ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف
ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير
ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان

غلامه غلمانهم

غلمانهم

تعود الى مثل يقعدون لفظا قوله والمضمر لا يوصف
ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو
انا في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب لا يقال
لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص
عدم وصفه بغيره من المدح وغيره لانا نقول الاصل الايضاح
والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف بغيره
لئلا يلزم ترجيح غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه
لا يدل على معنى في متبوعه قوله والموصوف اخص او مساو
اي والموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او
مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على
الاصل في الدلالة على الذات المرادة ويجب ان يكون
اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من
حيث الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت
بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث
الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهوم
شيء له الضحك وشيء له الضحك اعم من ان يكون
حيوانا او غيره قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا
بمثله او بالمضاف الى مثله اي ومن اجل ان الموصوف

اخص

لم يوصف المضمر للاصل في الوصف لم

اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف
بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف
الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال
لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف
الى المضمر او الى العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام
التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه
او صاحب هذا حملا على الصفة قوله وانما التزم وصف
باب هذا بذي اللام للابهام هذا جواب عن
سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز
وصف اسماء الاشارة باسم المضاف الى الاسم المعرف
بلام التعريف او المضاف الى مثله لان اسم الاشارة
اخص من الاسم المضاف الى المعرف باللام ومساويا
للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن
ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف
بلام التعريف للابهام وتقريره ان المبهم يطلب صفة
تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات
هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها لا غاهر
باللام قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض

الا بالاسم المعرف بلام التعريف او نحوه

وحسن مررت بهذا العالم اى ومن اجل ان صفة
الاسماء الاشارة تجب ان تدل على الذات وتعيين
ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض
لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان
يكون رجلا وامراة وكاغذا وثلجا او غير ذلك ولدلالته
على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت
بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان ورجل قوله العطف
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين
متبوعه احد حروف العشرة وسيأتى مثل قام زيد و
عمرو فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود
بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان الجمل النعت
والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة
بل اتى بها للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج
البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة
لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجئ فى البدل
قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله
قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام

زيد

زيد قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد
بمنفصل نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه
نحو ضربت اليوم وزيد اى اذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك
الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا
متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كان جزء من الفعل
فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى
كان العطف على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان
منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل
نحو ضربتك وزيدا او مررت بك وزيد وانما قال
المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه بلا تاكيد
بمنفصل نحو انا وزيد واما اذا وقع الفصل بين
الضمير المرفوع المعطوف عليه فجاز العطف عليه بلا تاكيد
بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو
ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا قوله واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
مثل مررت بك وبزيد اى اذا عطف اسم على الضمير
المجرور اعيدت الجارة نحو مررت بك وبزيد لكونهما

عطف الاسم على الضمير المجرور الذى صار كالجزء من
الجار واما قوله تع تساءلون به والارحام فى بعض القراءة
فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال ان يكون الواو
للقسم فلم يكن العطف متعينا فاما قوله فاذهب وما
بك والايام من عجب فشاذ لا يقاس عليه قوله و
المعطوف فى حكم المعطوف عليه اى حكم المعطوف مثل
حكم المعطوف عليه فى كل ما جاز ووجب وامتنع
للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون فى المعطوف
عليه ضمير كخبر المبتداء اذا كان جملة او صلة الذى يجب
ان يكون فى المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف
فى حكم المعطوف عليه فى جميع الاشياء فانه يجوز ان
يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع
دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول
رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اى ومن اجل ان
حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه فى الجواز والا
متناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذا
الا الرفع فى ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد

ماعا

قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع فى ذاهب لوجوب
وجود الضمير فى المعطوف عليه وهو قائم وامتناع
وجوده فى المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو
فاعلا له فرفع عمرو اذا رفع ذاهب بان يكون عمرو
مبتداء وذاهب خبره مقدما عليه والجملة معطوفة
على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على
لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد
لانه لو عطف عليه لكان كخبر ما لكنه لم يجز ان
يقع خبر ما لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر
على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع فى المعطوف عليه قوله
وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها
فاء السببية هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان
يقال يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذى يطير
فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد
معطوف على يطير هو الذى صلة الذى مع عدم الضمير
فى يغضب زيد ووجوب الضمير فى يطير لكونه
صلة الذى وجوابه انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذى
يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع لو كان الفاء

للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية
ايضا لانه في التقدير الذي ان طار غضب زيد الذباب
والذي يؤكد ما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب
زيد فتبين انه حرف للسببية لا للعطف المحض
قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا
للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وخلافا له
اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين
على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه
وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف
الكتاب اذا كان المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب
في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو فالحجرة على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو
معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور
مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه
حجة سيبويه ان حرف العطف اضعف من ان
يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال
وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء
معطوف على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة

عطف

على شحمة

على شحمة والعامل فيها ما قول الشاعر شعر اكل امرء
تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا والنار الاولى
عطف على امرء الاول والعامل فيه اكل والنار الثانية
عطف على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة
المصنف في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور
مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف
عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على العاملين
فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب
فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال
على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف
مقام العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع
وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا
من هذا الباب ولا يجوز العطف على زيد وعمرو
فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا
للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا معمولي
عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا ان
لا يكون الثاني تاكيد الاول قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع

سيبويه نحو

التاكيد

فى النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل لجميع التوابع قى
قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لانهما
لا يقرران امر المتبوع ولما قال فى النسبة خرج عن النعت
وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما
لا يقرران امر المتبوع فى النسبة بل فى تعيين ذاتهما
الا ترى انك اذا قلت جاء زيد الطويل فلا يشك فى
نسبة المجى الى زيد بل يشك فى انه اى زيد من الزيود
فلما قلت الطويل علم انه اى زيد هو ولما قال والشمول
دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاء فى القوم كلهم
فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع فى النسبة لكنه يقرر امر المتبوع
فى الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد
المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانها لا يقرر امر المتبوع
فى النسبة ولا فى الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
فى النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره فى النسبة او الشمول
لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التاكيد التى لم تنسب
الى متبوعها شى نحو زيد زيد قايم وضرب ضرب زيد و
ان ان زيدا قايم فان زيد الثانى تاكيد للاول مع انه
لا يقرر امر المتبوع فى النسبة ولا فى الشمول

وكذا

وكذا ان الثانيه فى ان ان زيدا قايم قوله وهو لفظى و
معنوى فاللفظى تكرير اللفظ الاول نحو جاءنى زيد زيد
ويجرى فى الالفاظ كلها اى التاكيد على ضربين لفظى
ومعنوى والتاكيد اللفظى ان يكرر اللفظ الاول وهو
يجرى فى الالفاظ كلها اى فى الاسم نحو جاءنى زيد
زيد فى الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفى الحرف نحو
ان ان زيدا قايم وفى المركب نحو جاءنى زيد جاءنى زيد
انه يشكل بمثل ضربت انت وبك بك انت فان انت تاكيد
لفظى مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظى
قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظى والمعنوى بالاتفاق
والاولى ان يقول اللفظى تكرير اللفظ الاول او اتيان
مرادفه كما فى تاكيد الضمير المتصل قوله والمعنوى بالفاظ
محصورة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكل واجمع واكتع
وابتع وابصع اى التاكيد المعنوى بالفاظ معدوده
وهى النفس والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع و
اكتع وابتع وابصع قوله فالاولان يعمان باختلاف
صيغتهما وضميرهما نحو نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن
اى النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر

والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما
الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما لا
بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان
نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم
وهند نفسها الهندان نفساهما او انفسهما والهندات
انفسهن قوله والثاني للمثنى كلاهما وكلتاهما اى التاكيد
الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاء ني الرجلان كلاهما
للمذكر وجاءتني المراتان كلتاهما للمؤنث قال الحفيد ان
كل حكم لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا
نحو الاختصام فانه لا يجوز ان يقال اختصم الرجلان كلاهما
لعدم الاحتياج الى التاكيد لعدم الفايدة لامتناع صدور
الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء فانه يجوز جاء ني
الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان
قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاء ني
الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا
يحتاج الى تاكيد بكلاهما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا
لا نسلم ان المراد من لفظ المثنى الاثنان لجواز اطلاق
المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشر الفعل والاخر

دالا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان
في صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك
الا انه تاكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع
صدوره عن الواحد ولم يتاكد في نحو المجيء لامكان
صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد
دون الثاني وللقايل ان يقول كما ان المثنى يحتمل
الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة
احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفايدة
وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب
عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق
الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج الى تاكيد
المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم تطلق لفظ المثنى
على الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى باختلاف
الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي
اجمع جمعاء اجمعون جمع اى الباقي
بعد الثلث وهو كل واجمع يقع تاكيدا لغير
المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن
باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد

كلّ وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع
وتوابعه نقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع
وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون
واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء
وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد
بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما
نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف
جاء زيد كله اي لا يصح التاكيد بكلّ واجمع الا لشيء
ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني
القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا
وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او لشيء ذي اجزاء
يصح افتراق تلك الاجزاء حكما نحو اشتريت العبد
كله فان ليس للعبد اجزاء يصح افتراقها حسا
لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يمكن ان
يكون نصفه او اقل او اكثر مشتركا فان لم يكن
للشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها
حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكلّ واجمع لانهما للشمول

ولا

ولا فائدة في التاكيد بما فيه شمول لها الا اجزاء له
ولا لما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذا
لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها
حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصف او
او بعضه قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس
والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك اي
اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين
وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل
اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر
المتصل بالنفس والعين بلا تاكيد بالضمير المرفوع
المنفصل اولا التبس النفس والعين بالفاعل في
بعض المواضع نحو اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع
المنفصل التبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم
يلتبس التاكيد بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لا
طراد الباب وانما قيد المضمر المرفوع لجواز تاكيد الضمير
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيده

لجواز تاكيد ضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيد هما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك و
انما قيده بالمتصل صح

بالمنفصل نحو جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل هٰهنا لان الكل واجمعون يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل
كثيرا قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع اعلم ان هذه
الالفاظ المؤكدة لها ترتيب في اللسان العربي لاخلال
به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع
ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع
وابتع وابصع اتباع لاجمع لانه بسن وليطان
وتابع اتباع لحسن وشيطان وجايع قوله ولا يتقدم
اي فلا يتقدم اكتع اخواته على اجمع لكونها توابع لها
خلافا لابن كيسان فانه جوز ابتداء بكل واحد
منها قوله وذكرها دونه ضعيف اي وذكر اكتع
واخويه بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها
على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له ا
ان نحو بسن وليطان من التوابع كيد مع انه ليس تو
لفظيا لعدم تكرار الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس
من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه كرر
الاول الا انه غير حرف واحد في الاول لما يجيئون

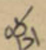
عن

عن التكرار في اكثر كلامهم البدل تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان
المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل
لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج عنه النعت والتاكيد وعطف البيان لانها
ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه
يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف
وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن
المتبوع كذلك مقصود بالنسبة وهو بدل الكل
والبعض والاشتمال والغلط فالاول مدلوله مدلول
الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول
ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت
بغيره هذا قسمة للبدل الى اقسامه وهي بدل الكل
من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله
لول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من
الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون
مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون

والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه
والثاني اما ان يكون بينهما اي بين المبدل و
المبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية او لا
يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه
والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت
ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل
ثم استدركته وقلت حمارا والمراد بالغلط في
قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس
بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشئ
من الشئ الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين
ومختلفتين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين
ويكونان نكرتين ويكون البدل والمبدل منه يكونان
معرفتين ويكونان نكرتين بالعكس فهذه اربعة والبدل
ايضا على ما ذكرناه اربعة فيكون المجموع ستة عشر
هو حاصل ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة
اذا كانا معرفتين زيدا اخوك زيد راسه زيد علمه زيد
الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل
غلام لزيد رجل بدله رجل علمه رجل حماره ومثالها

معرفة ثم
نكرة وقدمه

حاصل ص



اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام
زيد رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان
المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام لزيد زيد
زيد علم لزيد حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة
فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اي اذا ابدل النكرة
من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون منحطا
عنه من كل الوجوه فالحق بالصفة لتلك النكرة لتكون
كالجابر للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين
ومختلفتين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين
ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا
والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة
اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر
وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال
الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه
زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر عن المضمر زيد
ضربته حمارا اياه زيد يده قطعت اياها وحبل الفرس

ين كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه
ومثالها فى ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا
اياه ويد زيد قطعت زيدا اياها جهد زيد كرهت
زيدا اياه وحمار زيد كرهت زيدا اياه ومثالها فى
ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته زيدا و زيد قطعت
يده و زيد كرهته جهله و زيد كرهته حماره قوله
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب
اعلم ان المضمر الذى يبدل عنه المظهر اما متكلم
او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل
من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل من
الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب
فلا يقال بى المسكين كان الامر ولا عليك
الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود
بالنسبة اقل لا الازم من غير المقصود مع كون
مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من
الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب
لعدم كون مدلول الثانى عين مدلول الاول
ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتني

من الكل

بعضى

بعضى واعجبنى علمك واعجبتك على وضربتك الحمار
وضربتنى الحمار قال الشاعر ذرينى ان امرك لن
يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا فحلمى بدل من الياء واذا
جاز فى المتكلم فهو فى المخاطب اجوز واما بدل الاشتمال الظاهر
من الغايب فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او
غيره لوجود الاشتباه والابهام فى الغايب كما
فى الظاهر نحو ضربته زيدا وراسه وغلامه وحماره
عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه نحو اقسم
بالله ابو حفص عمر فقوله تابع شامل لجميع التوابع
وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح
متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها
غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر
فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه وهو ابو حفص وفصله من
البدل لفظا فى مثل قوله انا ابن التارك البكرى
بشر اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل
لفظى ومعنوى اما اللفظى ففى مثل قول المراد
انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه
وقوعا فان بشر لو جعل بدلا من البكرى لم يجز لو

قسم دم

كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن
التارك بشر وهو غير جاير كما مر فى باب الاضافة
واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل
وانما قال فى مثل ولم يقل فى قوله انا ابن التارك
لان هذا الفرق جاز فى باب اسم الفاعل المعرف
باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام واجريت
على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف
بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل فى
اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق
حاصل فى النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على
اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان
تجعل عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان
تجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوى فلان
البدل هو الذى يعتمد الحديث وذكر المبدل
عنه للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود
هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع
ولهذا كان زيد فى قولك مررت باخيك زيد بدلا
ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان

ان كان

ان كان له اخوة **قوله** المبنى ما ناسب مبنى الاصل
او وقع غير مركب اى الاسم المبنى ما ناسب مبنى
الاصل من مشابهة وغيرها او وقع غير مركب مع
غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبنى
الاصل الفعل الماضى والحروف وامر المخاطب وانما
اخذ فى تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان
معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبنى
الاصل فالمبنى هو الذى لا يوجد فيه احد الشرطين
على سبيل منع الخلو فقط **قوله** وحكمه ان لا يختلف
آخره لاختلاف العوامل اى حكم مبنى ان لا يختلف
آخره باختلاف العوامل فى اوله لا لفظا ولا تقديرا
لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل حكم المعرب
قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اى والقاب البناء
ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو حيث ووقف
نحو من اعلم انه جاز عود الضمير فى القابه الى البناء
وان لم يجر ذكره لفظا لانه مفهوم معنى له لا للمبنى
المبنى عليه وانما قال فى البناء القابه وفى الاعراب
انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لذاتها

كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه
ليس المراد منها الا الالفاظ قوله وهى المضمرات و
اسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف
اى المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الى آخرها
لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على
الاسماء فى اسماء الافعال لا على الافعال لانها ليست
باسماء بل لانها لا يطلق عليها الا الاصوات
هكذا قالوه وفيه نظر وانما قيد الظروف بالبعض
لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم
او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او
حكما اى المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او المخاطب نحو
انت او غايب نحو هو تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا
نحو زيد ضربت غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه
زيد او معنى بان يذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اى العدل اقرب له لا لزاعدلوا
عليه او حكما اى ثابتا فى الذهن فى مثل ضمير الشان
نحو هو زيد قايم وفى تنازع الفعلين نحو ضرباني واكرمت

الزيد

الزيدين وفى نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفى قوله تعالى
حتى توارت بالحجاب وقوله تعالى ولابويه لكل واحد
منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها
الى الاعراب لاتفاق المعانى الموجبة للاعراب
فيها لوضعهم للمرفوع لفظا والمنصوب لفظا و
للمجرور لفظا قوله وهو متصل ومنفصل اى المضمر اما
متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه فى
التلفظ به او لا فالاول يسمى المنفصل والثانى المتصل
قوله فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل
اى المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه فى التلفظ و
المتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه فى التلفظ قوله
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اى المضمر اما مرفوع
واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر
وكون الظاهر احد هذه الامور قوله فالاول ان
متصل ومنفصل والثالث متصل اى الضمير المرفوع
والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير
المجرور متصل فقط اى لا منفصل له لامتناع الفصل
بين الجار والمجرور قوله فذلك خمسة انواع اى فالمضمر

خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاو[لان]
ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله الاول
ضربت وضربت الى ضربن وضربن اى مثال النوع الاول
من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
قياس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت
والثانى للمجهول وهو ضربت قوله والثانى انا الى هن
اى مثال النوع الثانى من الانواع الخمسة وهو الضمير
المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هى هما هن قوله والثالث ضربنى الى ضربهن
وانى الى انهن اى مثال النوع الثالث من الخمسة [لضمير]
المنصوب المتصل ضربنى ضربنا ضربك الى ضربهن
وانى واننا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال
الضمير المنصوب بالفعل والحرف قوله الرابع اياى الى
اياهن اى مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير
المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك الى اياهن قوله الخامس
غلامى ولى الى غلامهن ولهن اى مثال النوع الخامس

يقاس

من الخمسة وهو الضمير المجرور المتصل غلامى غلامنا
غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وانما اورد
مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف
فجميع المعنى الذى وضع الفاظ الضمير له تسعون
والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل
من ضرب الخمسة فى ثمانية عشر لان الضمير اما
لمتكلم او لمخاطب او لغايب وعلى التقادير الثلثة
اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصل من ضرب
فيصير حاصل الطرب الثلثة فى نفسها وكل واحد
من هذه التسعة اما المذكر واما المؤنث فيصير حاصل
الضرب ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة فى ثمانية عشر
بلغ تسعين والثانى حصل من ضرب الخمسة فى
اثنى عشر لان الالفاظ كل واحد من ثمانية عشر
لا يزيد على اثنى عشر لكون الالفاظ فى الواحد المذكر
والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث
فى المتكلم اثنين فيسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث
فى المتكلم والمجموع المذكر او المؤنث والواحد المذكر
او المؤنث وكون المثنى للمذكر والمؤنث فى المخاطب

والغايب واحدًا فتسقط لفظان اخران فيصير المجموع
ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة
فى اثنى عشر يبلغ ستين وهو المطلوب **قوله** والمرفوع
المتصل خاصة يستتر فى الماضى للغايب والغايبة اى
الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر فى الفعل الماضى
للواحد الغايب نحو زيد ضرب وللواحدة الغايبة نحو هند
ضربت دون اخواتها اعنى مثناهما ومجموعهما لدفع
الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب
والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل
لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل
لامتناع استتار المنفصل فى العامل لانفصاله عنه
قوله وفى المضارع للمتكلم خاصة مطلقا اى ويستتر
الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمتكلم سواء كان
للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث لوجود قرينة
دالة على من هو له واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرناه
من الاقسام **قوله** والمخاطب اى ويستتر الضمير المرفوع
المتصل فى المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون
المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبتين

بق اثنا عشر صح

والمخاطب

والمخاطبات لدفع الالتباس **قوله** والغايب والغايبة
اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع الغايب
نحو زيد يضرب و فى الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر
فى الغايبتين والغايبين لدفع الالتباس **قوله** وفى الصفة
مطلق اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى الصفة
مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا او مذكرا كان
او مؤنثا مخاطبا كان او غايبا او متكلما لوجود قرينة
دالة على الضمير وهو علامات التثنية والجمع او قرينة
الخطاب او قرينة المتكلم لانه لو ابرز اجتماع الالفين
فى المثنى والواوين فى المجموع تقول زيد ضارب و
الزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل
الداخلة على الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل **قوله** ولا
يسوغ المنفصل الا لتعذر المنفصل اى لا يجوز الاتيان
بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير
المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل **قوله** و

ذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او يكون
العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكون ضمير الصفة
جرت على غير من هي له مثل اياك ضربت وما ضربك الا
انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته
هي اي والتعذر المذكور اما بتقديم الضمير على عامله نحو اياك
ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل
غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين
وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله
لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة و
اما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال
الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا
وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير
حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استتار
الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غايبا نحو ضرب
وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل
الحرف نحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد
الغايب وان لم يجب استكنانها لاطراد الباب وانما
قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا

جاز

جاز المتصل نحو انه ولعدم واستكنان الضمير المنصوب
والمجرور في العامل واما بكون الضمير اسند اليه صفة
جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتداء
وزيد مبتداء ثان وضاربته خبر مبتداء ثان وهي
فاعل ضاربته وضاربته مسندة اليه وهي جارية على
غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها بالحقيقة
هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول وانما
وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل
في العمل ودفع الالتباس في نحو زيد عمرو وضاربه هو
فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم
ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه فيما لا يلتبس
نحو هند زيد ضاربته هي لاطراد الباب ولا يلزم من ذلك
وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند
زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة
الاولى لكن العامل فيهما اقوى لانه فعل وعلة وجوب
الابراز ثمه مجموع الامرين وهما ضعف العامل وحصول
الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا
فلما فرغ عن تعدد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال

الضمير او رد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل
اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي قوله واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوع فان كان احدهما اعرف وقدمته
فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربيك او اعطيتك اياه
وضربي اياك اي اذا اجتمع ضميران ولا يكون شيء منهما
مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك
الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه
وضربيك واعطيتك اياه وضربي اياك وانما اورد مثالين
ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون
احدهما منصوبا والاخر مجرورا وانما قال وليس احدهما
مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الامران
لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل
يتعين الانفصال نحو ضربت الا اياك واعلم انه لو قال فان
كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل
بينهما فلك الخيار في الثاني لكان اصوب لئلا
يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم
من قوله او بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع
مع الفصل قوله والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه

اي

اي وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما
اعرف لكن نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني
اياي او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف
مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير الثاني منفصل فقط
لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الاخر و
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة قوله
والمختار في خبر باب كان الانفصال اي جاز انفصال خبر
كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت
اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتداء
وحق خبر المبتداء الانفصال قوله والاكثر لولا انت وعسيت
الى آخره اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر
انه بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الى آخره
لكونه مبتداء وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت
الى آخره لكونه فاعل عسى قوله وجاء لولاك وعساك
الى آخرها اي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير
منصوب متصل نحو لولاك الى آخره وعساك الى آخره فقال
الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير
المرفوع لجواز وقوع بعض الضماير موقع بعض نحو ما انا كانت

وبك انت فهو فى محل الرفع بالابتداء ولعلّ عسى ضمير منصوب
واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا
فى محل الجر بلولا لانه حرف جرٍّ ههنا وبعد عسى فى محل النصب
بعسى وهو بمعنى لعلّ ههنا قوله ونون الوقاية مع اليأ
لازمة فى الماضى والمضارع عريّا عن نون الاعراب اى
نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة فى الماضى مطلقا نحو
ضربنى وضربانى وضربونى وفى المضارع العرى عن نون
الاعراب نحو يضربنى لحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمّى
هذا النون نون الوقاية قوله وانت مع النون فيه
ولدن وانّ واخواتها مخيّرٌ اى وانت مع النون الاعرابية
فى المضارع نحو تضربانى وتضربوننى وتضربيننى مخيّر
فى اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم
واما حذفه فلاستغنائه عنه بنون الاعراب وكذلك
مع لدن مخيّر فى اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على
السكون وفى حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت
مع انّ واخواتها مخيّر فى اثبات نون الوقاية تشبيها
بالفعل وفى حذفها لكراهة اجتماع النونات فى الاربعة
الاولى وحمل الاخرين على الاربعة الاولى قوله ويختار فى

ليت

فلما ذكرناه

ليت ومن وعن وقد وقط اى ويختار فى ليت اثبات
النون تشبيها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفى
من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما
حرفين وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية
نحو غلامى لى ولى ويختار ايضا فى قد وقط اثبات نون
الوقاية لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما
اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية
نحو غلامى قوله وعكسها لعلّ اى وعكس ليت لعلّ
فانه يختار فى لعلّ حذف نون الوقاية لكونه حرفا و
جواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان
بعض لغاتها لعنّ فيلزم اجتماع النونات فحذف
النون اولا فى لعنّ فحمل لعلّ عليها لكونها من
لغاتها واما جواز اثبات النون فللتشبيه بالفعل قوله
ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل وبعدها
صيغة مرفوع متصل مطابق للمبتداء اى ويتوسط بين
المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو
زيد هو المنطلق صيغة مرفوع منفصل مطابق المبتدأ
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و

الخطاب والمتكلم والغيبة تقول زيد هو القايم الزيدان
هما القايمان الزيدون هم القايمون هند هي القايمة
قال الله تع وكنت انت الرقيب وان ترن انا اقل وانما
قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه
ضميرا قوله ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا
اى يسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين
كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه فانه اذا
وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت
لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت قوله وشرطه
ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد
هو افضل من عمرو اى وشرط هو كذا اثبات هذه
الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القايم
او يكون الخبر افعل من كذا اى يكون الخبر مشابها
للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسما المتوغلة في
الابهام نحو مثل وغير قوله ولا موضع له عند الخليل اى لا
موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع كونه
اسما لانه انما دخل للفصل كالكاف في اوليك والتاء
في انت فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا

الضمير

الضمير محل من الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدا
وما بعده خبره اى وبعض العرب يجعل هذا الضمير
مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف
وعليه قراة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن
كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع الظالمين
واقل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان
والقصة يفسر بالجملة بعده اى ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب
للتعظيم والاجلال لان ذكر الشي مبهما ثم ذكره مفسرا
يوقع في النفس تعظيما واجلالا وليلا يفوت الكلام
عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان
ان لم يكن في الجملة مونث وضمير القصة ان كان فيها مونث
كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر
هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير و
انما كانت بعد الضمير لوجوب كون المفسر الشي
بعده قوله ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا
على حسب العوامل نحو هو زيد قايم وكان زيد قايم وانه
زيد قايم اى ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان
مبتدا نحو هو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا

مستترا ان كان عاملا فعلا وهو مرفوع كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كانت عاملة حرفا نحو ان زيدا قايم لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيدا قايما لعدم استتار الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على حسب العوامل اي انفصاله وعدم اتصاله مستترا واتصاله بارزا انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد وليس عليه دلالة قوية مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء ولم يجوز بقوله منصوبا عن شي لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان حذفه منصوبا جايز على ضعف لانه مقصود لا دلالة ظاهرة عليه قوله الامع ان اذا خففت فانه لازم اي حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه معها مع

عدم

عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد وعلى لفظ ان يان ايضا ومعنى لدلالتها على معنى زايد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد والمكسورة المخففة وجب عملها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى ولم يجد واعملها في الظاهر فقدروه في الضمير كقوله تعالى في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اي علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتدا وهالك خبره مقدم عليه والجملة خبران وليس كل فاعل هالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه فلم يلزم تعريف الشي بما تعريفا دوريا او هو اخفى منه وهو مشكل لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة في الحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه قوله وهي ذا للمذكر الى اخره اشارة الى تعددها فذا يشار به الى

اللغوي

المذكر عاقلا وغيره وذان الى المثنى المذكر حال الرفع وذين
الى مثناه حال النصب والجر وتا وتى وذى وته وذه وتهى
وذهى يشار بها الى المؤنث الواحد عاقلة وغيرها وتان
الى المثنى المؤنث حال الرفع وتين الية حال النصب والجر
اولاء بالمد والقصر يشار به الى الجمع المذكر والى الجمع المؤنث
عاقلا وغيره قوله ويلحقها حرف التنبيه اى ويلحق اوائل
اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو الهاء ليدل
على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هولاء و نحو
قوله يتصل بها حرف الخطاب اى ويتصل باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب ليدل على حال من تخاطبه من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث قوله وهى خمسة الى اخره
اى اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما
مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع
فهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ
والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة
تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون
المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب ستة
للاشارة فى ستة الخطاب تقول ذاك ذا ذا كما ذاكم ذا لك

ذاكما

ذا كما ذاكن وهكذا تقول للاشاره فى ستة الخطاب فى الاربعة
الباقية اعنى ذين وتا وتين وهولاء قوله ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا
وذالك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط
فى القريب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه
البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وتانك وذانك
مثل ذلك تشديد النون واولالك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه
مبتداء وقوله مثل ذلك خبره يعنى كما ان ذلك للبعيد كذلك
تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك قوله واما ثم وهنا
وهنا فللمكان خاصة اى هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى
المكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان القريب وهنا
وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد
وفى هنا ثلث لغات احديها ضم الهاء مع تخفيف النون
والاخيران فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر
قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وانما انث الموصول
لمشابهتها من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد
الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند او
مسند اليه الا مع صلة وعائد فقوله اسم كالجنس وقوله

لايصير جزءا تاما الابصلة يخرج الاسماء التى تصير جزءا تاما
من الكلام كزيد ورجل وقوله عايد يخرج منه اذ ما اذا الاسم
وان لم يتم جزاء من الكلام الامع الصلة فانه يتم بلا عايد
وانما قال لايتم ولم يقل لايصير جزوا الا انه يصير جزءا لكن
لايصير جزءا تاما قوله وصلته جملة خبرية انما احتاج الى
تعريفها لانها لم تكن بينة وكانت ماخوذة فى تعريف
الموصوف فعرّفها بان تالصلة جملة خبرية لئلا يلزم
تعريف الشئ بما هو مثله فى المعرفة والجهالة او بما هو اخفى
وانما وجب ان تكون صلته جملة لان الذى والتى ومثناهما
ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطها
لحمل اخواتها عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان ما
عداها كالامر والنهى وغيرها غير موضح الموصولات والصلة
تجب ان يكون موضحة لها قوله والعايد ضمير له هذا
تعريف للعايد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ فى تعريف
الموصول اى العايد ضمير فى الصلة يعود الى الموصول
وانما يجب ذكره ليرتبط الصلة بالموصول قوله وصلة الالف
واللام اسم فاعل ومفعول اى صلة الالف واللام الذى
بمعنى الذى والتى لايكون الا اسم فاعل او مفعول

لكرا

لكراهتهم ان تدخل صيغة الالف واللام الجملة لكونها صيغة
فعلية مثل صيغة لام التعريف فسبك من الجملة مفرد
ليدخل عليه ويلزم ان يكون الجملة فعليه ليمكن سبك
المفرد منها ذلك المفرد هو اسم الفاعل والمفعول
قوله وهى الذى والتى الى آخره هذا شروع فى عدها اى
والموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث
واللذات بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين
بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى
المؤنث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر
والاولى والذين للمذكرين وفى جمع المؤنث لغات
اللاتى واللاتى واللواتى واللاء بالمد والهمزة واللاى
بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكل هذه
الاسماء مشتركة بين اولى العلم وغيره الا الاولى
والذين فانه مخصوص باولى العلم قيل ومن العجب
ان المفرد والمثنى وهما الذى واللذان لمن يعلم ولمن
لايعلم والجمع مخصوص باولى العلم ومن فيمن يعلم
غالبا وما فيما لايعلم غالبا وهما اعنى من وما يستعملان
للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى للمذكر

بمعنى الذى واية للموئث بمعنى التى وذو الطائيه بمعنى الذى
فى لغة طى كقوله فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى ذو حفرت
وذو طويت وذا بعد ما للاستفهام خاصة بمعنى الذى
عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا
والالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى
او التى قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اى الضمير العائد
من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا
كقوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول
العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العايد بالمفعول لان
غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون
المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام حذف
المجرور كثرة الحذف اعنى الجار والمجرور وفيه نظر
لجواز كون المرفوع مبتدأ وخبرا وجواز حذفهما
ولجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله عى الايام
ان يرجعن قوما كالذى كانوا اى كالذى كانوا عليه
فالاصوب ان يقول والعايد المفعول كثر حذفه
لانه قل حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها
الى آخره اى واذا اخبرت باستعانة الذى عن شى

معلوم

من وجه وغير معلوم من وجه آخر صدرت الذى
اى جعلت الذى فى صدر الجملة لكونه مخبرا عنه
وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذى للربط
واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به واذا اخبرت عن زيد
من قولك ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذى
ضربته زيد وكذلك تقول فى الاخبار بالالف واللام
الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص
بالجملة الفعلية ليمكن بنا اسم الفاعل والمفعول
منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك
كان الذى اكثر محالا من الالف واللام واعلم ان
المراد بالذى فى قوله واذا اخبرت بالذى هو الذى
واللذان واللذين والتى واللتان واللاتى واعلم
انه يجب تقديم المبتدا وتاخير الخبر ههنا مع انه
لم يذكرهما فى مواضع وجوب تقديم المبتداء وفى
مواضع تاخير الخبر قوله فاذا تعذر امر منها تعذر
الاخبار اى فان تعذر امر من الامور المذكورة
وهى تصدير الذى واقامة الضمير مقام المخبر عنه
لعوده الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر

الاخبار عنه بالذى لانتفاء الازمة وشرط **قوله** ومن ثم

امتنع فى ضمير الشان اى ومن اجل انه اذا امتنع امر من

الامور الثلثة تعذر الاخبار عن ضمير الشان فى قولك

هو زيد قايم لتعذر تصدير الجملة بالذى وتعذر تاخيره

وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف فى نحو جاءنى زيد

الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير

وامتنع الاخبار ان المصدر العامل فى نحو ضربى زيدا لامتناع

جعل الضمير مكانها ان علنا الضمير فى معمولها لان الضمير

لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار

عن المصدر الغير العامل فى نحو ان يقال فى رايت ضربك

الذى رايته ضربك وامتنع الاخبار عن الحال فى نحو

ضربت زيدا قايما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع

الضمير حالا وكذا يمتنع عن التميز نحو طاب زيد نفسا

وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الى غير

الموصول فى زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه لعوده

الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو

عاد الى الموصول لبقى ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار

عن الاسم الذى يشتمل على الضمير المستحق لان يعود

الى

واستنع الاخبار عن المصدر ... فى ضربى زيدا الاخبار ... صح

الى غير الموصول فى نحو زيد ضربت غلامه بعين ما ذكرناه

قوله واما الاسمية موصول واستفهامية وشرطية وموصوفة

وتامة بمعنى شئ وصفة اى وما الاسمية انواع احدها موصولة

وهى لغير اولى العلم غالبا نحو اعجبنى ما صنعته وقد يكون

للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثانى شرطية

كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها

والثانى شرطية والثالث استفهامية فى نحو العالمين

كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة

بمعنى شئ اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اى

بشئ معجب لك واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس

من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى

شئ نحو دققته دقا نعما اى نعم الشئ شيئا الدق و

السادس صفة نحو ضربته ضربا ما اى ضرب

قوله ومن كذلك اى انواع من كانواع ما الا التامة

والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة ومثال الموصولة

نحو جاءنى من ابوه طيب ومثال الاستفهامية

من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفى بنا فضلا

على من غيرنا حب النبى محمد ايانا ومثال الموصوفة

بالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي
موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية
من يكرمه اكرمه وهي بجميع وجوهها تختص باولي العلم
وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من
يمشي على بطنه ويطلق على الواحد وغيره والمذكر و
المؤنث وانما بني من وما شرطيين واستفهاميين لتضمنهما
معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط بنيا موصوفتين
لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واي واية كما اي عددا
اي واية كعدد انواع ما الا في التام فان اي واية لا ينقسمان
تامين مثال الاستفهامية ايهم واتيهم عندك والشرطيه
ايهم تكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايها المراة و
الموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل
اي رجل قوله وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها
قام
صلتها اي واية معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الا
المذكورة الا اذا كانت موصوفة وحذف صدر صلتها فانها
تبنى اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل
اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون
اخواتها فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيها وعدمها في

اخواتها

اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
اي ايهم هو فلتاكيد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها
الى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان اي
وفيما ذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما انه
ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام الاستفهام اي ما الذي
صنعت فما مبتدا والموصول مع صلته خبره والعايد محذوف
تقديره ما الذي صنعته وجواب مرفوع ليطابق السوال وقد
يجوز نصبه جوابه بتقدير الفعل المذكور في السوال لكن
الاول اولى وثانيهما ان ذا بمنزلة اسم واحد وهو اي
شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا
في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمن معنى
انشاء الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا
ح منصوب ليطابق السوال ويجوز الرفع ايضا على تقدير
خبر مبتدا محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال
ما كان بمعنى الامر والماضي اي اسماء الافعال اسما بمعنى
امر المخاطب او الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله
وتع
ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها مو

من الثلاثي قياس
كنزال بمعنى صه صه صه

المبنى قوله وفعال بمعنى الامر كنزال وفعال المصدر امعرفة
كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته عد لا وزنا وعلما
للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز ومعرب في
تميم الا في اخره راء خصار اي فعال على انواع احدها ان
يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي
اي مجي فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب
سيبويه لكثرة مجي فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي
فقوله فعال مبتدا وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا
معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة والفجور والثالث
ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني لمشابهتهما فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل
في كل منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال المصدر امعرفة
مبتدا ومصدرا منصوب على الحال وصفة معطوف على مصدرا
وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا
كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ويبني في بنايه اما الغاية
ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا
معدولا فوجب ان يعرف ويمنع الصرف واما بناء ما في
اخره راء عند اكثرهم بني تميم فليتحقق موجب جواز الاتفاق فيه

معرب عند بني تميم
الا فعال الذي في اخره
راء نحو خضار وبار فان
اكثر بني تميم يوافقون
الحجازيين

[illegible]

واما

واذا بني علم الكثرة في الاحوال الثلث وتقديره كلا مه الرابع و
فعال علما للاعيان مؤنثا مبني خبر فعال المقدر وعلما
منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يحترز بقوله
مؤنثا عن الشي بل الغرض من ذكره ههنا اي يعلم ان
افعال علما في الاعيان لا يكون الا مؤنثا قوله الاصوات
كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق
والثاني كنخ اي الاصوات الفاظ حكي بها عن اصوات
نحو غاق حكاية صوت الغراب او صوت بها البهائم
نحو نخ لاناخة البعير وقاع وشاء لزجر الغنم وانما بنيت
لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذي يقصد فيه
باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني منتف ههنا
لانه يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال جاءني
غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق
قوله المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة
اي المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة
والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي سبب بنائه
التركيب وقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج
الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه

مثل تأبط شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما
وانما يجب اخراج الاول لان سبب بنايه ليس التركيب
والثاني لكونه معربا فكلاهما في المبني وانما قال من كلمتين
ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه وعمرويه لان
الحرف الاخير منه صوت قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا
كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر اي فان
تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنايه التركيب
حرفا بني الجزان كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر
وتاسع عشر الا اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة
الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه
الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد مثالين
وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في
هذا المركب سواء كان المراد منه العدد او الواحد من
المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد
نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي
وعشر وجوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذ المراد
بحادي وعشرة لان معناه حادي وعاشر كما ان معنى
احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد

احدهما

احدهما الحادي والثاني العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغي
ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر
الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر من هذا
الحكم لانه اعراب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما لم يبن
مع وجود علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون
منه لما يؤذن بالانفصال فشبه به في الاعراب لكونه
حكما لفظيا مثل حذف النون قوله والاعراب الثاني اي
وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه
التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني
الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح
ببعلبك وانما قال في الاصح لان فيه ثلاث لغات احدها
المذكورة وهي الفصيحة ولهذا قال في الافصح والثانية اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه للعلمية والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى
الثاني وصرف الثاني واعلم انه لو قال والاعراب الثاني
ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه ونفطويه
لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب
بنائه التركيب وههنا ليس كذلك قوله الكنايات والمراد

بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ
مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفصلا في كلام متكلم اما لجهله
مبهما على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية
لانه غير معبر ابه عن شيء واقع مفصلا في كلام متكلم وانما
ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد قوله كم وكذا
للعدد اي كم وكذا للعدد كنايتان عن العدد وانما بني
كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها
مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا
عن المبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقي
على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا
لكونه بمنزلة المضاف اليه في مثل ملاء عسلا لكنه قد يكون
مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة وماته وقد يكون
مرفوعا بانه مبتدأ ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم
درهم مبتدأ وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوا
وفيه نظر والاولى عندي ان يكون كذا مبتدأ ودرهم
بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف له قوله وكيت
وذيت للحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث
وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة قوله

فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي مميز
كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل
مجموع مميز كمميز الاعداد المتوسط لئلا يلزم الترجيح
بلا مرجح والخبرية مجرور ومفرد اي ومميز كم الخبرية
مجرور ومفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه
مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا فلكونه
للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا ومجموعا
وتدخل من فيهما اي وتدخل من في مميز كم الاستفهامية
وكم الخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها ولهما صدر الكلام اي لكم الاستفهامية
وكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام
وانشاء التكثير وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية
يقع مرفوعا اي مبتدأ وخبرا ومنصوبا ومجرورا
ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع
الفاعل صدر الكلام وكل ما بعده فعل غير مشتغل
عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسب اشارة
الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع يكون الفعل

ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
كان في محل النصب بذلك الفعل بحسب ما يقتضيه
العامل يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به
نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى
ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوما صمت
وكل ما قبله حرف جر او مضاف فجرور اشارة
الى مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف
جر او اسم مضاف اليه يكون مجرورا فيه نحو بكم رجلا
مررت وبكم رجل مررت كم رجل ضربت والا فرفع
وغلام كم رجلا ضربت مبتداء ان لم يكن ظرفا وخبرا ان
كان ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه
انه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر ولا
قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في
ذلك الموضع بانه مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم رجل
اخوتك وكم رجل تام وخبر مبتدا ان كان ظرفا نحو
كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز
ظرفا كان كم ظرفا والا فلا وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اي واعراب اسماء الاستفهام والشرط

نحو

نحو من وما استفهاميتين والشرطيتين مثل اعراب
كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء آخر
كان محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من
تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف
فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام
من ضربت وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن
بعدهما فعل شانه ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا
اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته
ومن تضربه وفي مثل تميز كم عمة لك يا جرير
وخالة ثلث اوجه اي وجاز في تميز كم الذي احتمل
نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء
ثلثة اوجه النصب بان يكون كم استفهامية
فكانه سئل عن كمية اعداد خالاته وعماته والجر بان
يكون للخبرية وكم يكون مبتدا في الصورتين
لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف
جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله قد
حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة
مبتداء ولك صفة لها وقد حلبت خبرها وكم حينئذ

يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل
النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى
المصدر ان كان المميز المقدر رحلة لان بعده فعل
غير مشتغل عنه لضميره ومميزه ظرف او مصدر و
هذا البيت للفرزدق يهجو جريرا شعر وهو كم عمة
لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري
فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها
رفعتهما وان جررت جررتهما لكونهما تابعين
لها وقد يحذف في مثل كم من مالك وكم ضربت
اى وقد يحذف مميزها اذا دل عليه قرينة نحو
كم مالك في الاستفهام اى كم درهما مالك لانه اذا
سئل عن كمية مال علم ان سئل عن كمية دينار
ودرهم ونحو كم ضربت اى في الخبرية اى كم ضربة ضربت
او كم ضربت مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب
على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدا وما
بعده خبره الظروف منها ما قطع عن الاضافة
كقبل وبعد المراد بالظروف الظروف المبنية وهي
انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد و

جميع

جميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوى
بها فانه يبنى لكونه مشابها للحرف من حيث احتياجها
الى المضاف اليه المحذوف المنوى وبنى على الحركة
لكون بنائها عارضا وعلى الضم لكون حركتها حالة البناء
مخالفة لحركتها حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف
منويا فكان معربا كقوله فساغ الى الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعل اسما برأسه
من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم
يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء مضافة
وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها
الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها
في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في
الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق
الاعراب واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب
اى واجرى لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد
في بنائها على الضم للعلة المشتركة فيه وانما قال واجرى
مجراه لا غير وليس غير وحسب لان لا غير وحسب
ليس بظرف وكان مبنيا فاورد ها ههنا لمشابهته به

وليس غيره

ولا يضاف الا الى الجمل

وبعد ومنها حيث اى ومن الظروف المبنية حيث
وانما بنى لمشابهة الحرف من حيث احتياجه الى جملة
توضحه ولا يضاف الا الى الجملة لانه موضوع لمكان
يقع فيه النسبة وانما قال فى الاكثر لانه قد يضاف
الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فالقياس
اعراب حيث ح ومنها اذا وهى للمستقبل اى
ومن الظروف المبنية اذا وبنى لاحتياجه الى الغير و
هو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل
الماضى او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير
بعد الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط
الفعل وكذلك يحتاج الى الجواب وجوابه عامل فيه
من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الا
سمية اذا كان للشرط وقد يكون اذا للمفاجات
اى بظرف المكان او الوقت المجرد عن معنى الشرط
قوله فيلزم المبتداء بعده اى يقع الجملة الاسمية بعده
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرط نحو خرجت فاذا
السبع واقف فاذا معمول واقف وكانك قلت ففى
السبع واقف اذا وهذه هى التى تنوب مناب الفاء

فى جواب

فى جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انه ظرف
معمول لما دل عليه من معنى فاجاءت كانك قلت فاجاءت
زمان السبع واقف اعلم انه لو قال ويقع المبتداء بعدها
غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتداء بعدها و
الا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك لما ذكر
فى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنها اذ
للماضى اى من الظروف المبنيه اذ وهو للزمان الماضى
سواء دخل الماضى او غيره ويقع بعده جملتان اسمية
وفعلية نحو اذ قام زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط
فيه وعلى نبايه ما ذكرناه فى اذا ومن معناهما يضيق
بينهما وقد يكون اذ للمفاجات كاذا نحو خرجت
فاذا زيد قايم وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت
مياسير فبين ظرف مكان وما زايدة والعسر مبتدا
خبره محذوف وهو موجود هو باطل فى بين والان
مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين زمان العسر موجود
والعامل فى اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت
فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت فى بين لكون
بين واذ ظرفى المكان وامتناع عمل عامل واحد فى

ظرف المكان الا على سبيل البدل   ومنها اين وانى
للمكان استفهاما اوشرطا اى ومن الظروف
المبنية اين وانى وهما للمكان سواكان للاستفهام
او للشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى
تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف
الشرط   ومتى للزمان فيهما اى متى ظرف الزمان
فى الاستفهام نحو متى القتال وفى الشرط نحو متى تاتنى
اكرمك والفرق بين متى الشرطى واذا الشرطى ان
متى للزمان المبهم وما لا يتحقق وقوعه واذا
للزمان المعين وما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال
آتيك متى احمر البسر ويقال اتيك اذا احمر البسر وبنى
متى لتضمنه همزة حرف الاستفهام او حرف الشرط
وايان للزمان استفهاما اى ومن الظروف
المبنية ايان وهو لظرف الزمان فى الاستفهام
كقوله تعالى ايان يوم الدين وبنى ايان لتضمنه همزة
الاستفهام   وكيف للحال استفهاما اى ومن
الظروف المبنية كيف لزمان الحال تقول كيف
زيد وبنى لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف

زمان عنده لانه سوال عن حال المسئول عنه فى
الحال ومذ ومنذ بمعنى اول المدة اى ومن الظروف
المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى اول
المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذى
يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذى
هو المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثانى
بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان
جميع المدة التى هى المقصودة وهى الزمان الذى
يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان
وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين فى
اللفظ   وقد يقع المصدر او الفعل اى وقد
يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته مذ سفره او الفعل
نحو ما رايته مذ سافر وان مخففة نحو ما رايته
مذ ان سافر وان الثقيلة المفتوحة نحو مذ انه سافر
فيقدر زمان مضاف اى اذا وقع بعدهما
احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما
زمان مضاف اليه لكون المعنى مبنيا عليه
اى ما رايته مذ زمان سفره وزمان ان سافر

وزمان ان سافر وانما حذف للعلم به وح يكونان
بمعنى اول المدة وهو مبتدا وما بعده خبره خلافا
للزجاج اى ومذ ومنذ مبتدا في مواضع اسميتهما
وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في
تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة ويومان جميع
تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعده
الا بجعل مذ ومنذ مبتدا ولا مانع عنه ولانه يمتنع و
قوع مثل يومين مبتدا في مثل قولنا ما رايته منذ يومان
لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع
للجملة التي بعدهما عند الا عند السيرافي فانه
يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان
المعنى لا يساعد ذلك ومنها لدى ولدن وقد
جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد اى ومن
الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرها
وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام
وضم الدال وانما بنيت لدن ولدى لان من لغاتها

لد الذي

لد الذى وضع وضع الحروف ثم حمل عليه اخواتها و
حكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد لكن
نصبت العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها لنونها
بالتنوين من حيث انه يثبت وينزع ومنها
قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اى
ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطا للزمان
الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته
قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل
الاستغراق نحو لا افعل عوض اى لا افعل ابدا
وبنيا لتضمنهما معنى في واختصا بالبناء من بين
الظروف لعدم ظهور في فيهما فتضمنا في او لتضمنهما
لام التعريف والظروف المضافة الى الجملة و
اذ يجوز بناؤه على الفتح اى ويجوز بناء الظروف
المضافة الى الجملة على الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين
والى اذ نحو قوله تعالى ومن خزي يومئذ لاكتسابها
البناء من المضاف اليه قيل المراد بالجملة هي الفعلية
لعدم جواز بنائها عند الاضافة الى الجملة الاسمية
وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء

كانت اسمية او فعلية فيجوز اكتساب المضاف اليها
البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها
اسما مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف
الى المبني البناء منه وكذلك مثل وغير مع ما وان
وان كذلك يجوز بناء مثل وغير على الفتح اذا اضيفا
اليها نحو قيامي مثل ما تقوم او الى ان نحو قيامي مثل
ان تقوم او الى ان مثل انك تقوم لمشاكلتها او مشا
بهتها الظروف المضافة للاعراب وانما ذكرهما وان
لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين الظروف
ومن حيث احتياجها الى المضاف اليه
المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشي بعينه المضمرات
والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الا[شارة]
والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها معنى وقدمت المضمرات والمبهمات والمعر[ف]
بالنداء والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه
لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف
اليه قوله المعرفة ما دل على شي بعينه فيه نظر فانه ان اراد
به المعنى المتحصل خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة للاسد

وثعالم

3 الى الجملة نحو اذ وحيث ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين صح

قوله ما وضع لشي شامل للنكرة
وقوله بعينه يخرج النكرات لانها
لم توضع لشي بعينه وانواعها صح

وثعالة للثعلب فان كل واحد علم وليس دالا على شخص
بعينه بل العلم للجنس ليس واحد منه اولى من الآخر
ولا يتوهم واحد دون آخر وان كان مراده بالتعين
مطلق التميز عن غيره من المسميات دخل فيه جميع اصناف
النكرات وضروب الافعال والحروف فان كل واحد
منها دال على شي بعينه لا يشاركه غيره من المسميات
واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما لتعريف الجنس
نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما التعريف
استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم يعاد
المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا
في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق
معهودا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو
الضارب والمضروب وقد مر العلم ما وضع لشي
بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله ما وضع لشي
بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول غيره
يخرج عنه ساير المعارف لكونه متناولا غيره فان ا[سم]

وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او عمرو
اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذى
وقع فيه اشتراك نحو زيد اذا سمى به رجل ثم سمى به
آخر فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس
بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظر لان انت
مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير
معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين
منه ولا الى الثانى والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا
لشئ غير معين والمقدر خلافه لا يقال انه موضوع
لمخاطب غير معين وتمنع كونه موضوعا لشئ غير معين
لان ذلك الشئ معين من حيث انه مخاطب لتميزه
عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفى ذلك فى
كونه موضوعا لشئ معين والا لكان مثل رجل
معرفة لانه موضوع الواحد من الرجال فيتميز عن
واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجلا يشتركان
فى انهما موضوعان الواحد لكن احدهما الواحد
المخاطب والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة
بلا خلاف فلا يكفى تميزه عن الغايب والمتكلم فى كونه

موضوعا

موضوعا المعين واعلم ان جوابه مبنى على حرف حد
وهو ان مثل انت كلى باعتبار ان مفهومه لمن
تخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئى باعتبار عروض
الجزئية والتشخص اياه بسبب قصد له به شخصا معينا
واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ
معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه
والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله
فى شخص آخر غير الذى استعمل فيه اولا لكون
مفهومه كليا او نقول الجواب المراد بالوضع الاستعمال
فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشئ بعينه غير
جايز استعماله فى شئ آخر فح لا يتوجه عليه الا
شكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون
معناه العلم ما استعمل فى شئ بعينه غير جايز استعماله
فى غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز
جره لان ذلك الشئ الذى ما هو المعين لا يتناول
غير نفسه حتى يحترز عنه   واعرفها المضمر المتكلم
ثم المخاطب اى واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم
امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ثم

المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات الداخل عليه حرف
التعريف ثم المنادى ثم المضاف الى احدها معنى بحسب
المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه
وفيه اختلافات كثيرة وفايدة الخلاف تظهر في الوصف
فالنكرة الى آخره فقوله ما وضع لشي شامل المعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل
فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناول الكل على
سبيل البدل **قوله** اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء
واصولها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف
اى اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على كمية آحاد الاشياء
اى المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا
من قول القائل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل
الزوج مع كونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء لانه غير
موضوع لكمية آحاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير
جميع الاشياء بالزوج وفيه نظر لانه لا يتقدر جميع
الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية
آحاد الاشياء بالذات فلا يشكل بالزوج لان الكمية
عارضة له لانه فرض واحد فيتناول الكل واصول الاعداد

اثنا

اثنا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد
منها اعداد غير متناهية الى حد تقف عنده والتولد اما
بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرين والوف
ومات واما بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب
نحو احد عشر على سبيل منع الخلو **قوله** تقول واحد اثنان واحدة
اثنتان وثنتان ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر بيان استعمال
هذه الاعداد اى تقول واحد واثنان للمذكر واحدة واثنتان
او ثنتان للمونث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر
وثلث للمونث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة عشرة رجال
وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر
عليه لان المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مونثا
فيلزم لحوق التاء بعدده واذا الحق المذكر لم يلحق المونث
فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سابقا
فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها فلان الامثال هي الحسنات ولانها اكتسب
التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث
دواب وثلثة دواب اذا اريد به المذكر فمن قال ثلثة
دواب جرى على الاصل وهو ان يقال الدابة في الاصل

صفة على وزن فاعل من دب يدب وليست باسم
لكنها استعمل استعمال الاسماء من حيث انه لا يذكر الموصوف
فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وح يكون المعدود
مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة
مجرى الغرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات
آوى لان الواحد ابن عرس وابن آوى وقال
المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها
رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات سواء اريد بها الرجال
وثلث طلحات اذا اريد بها النساء فرقا بينهما قوله احد عشر
اثنا عشر احد عشرة واثنتا عشرة اى اذا جاوزت عشرة
قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى
عشرة واثنتا عشرة امرأة للمونث اما الجزء الاول فقد
جاء في حال التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد
الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء
الثاني في المونث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس
المهجور لحمل على اخواته لعلة تذكرها في اخوتها قوله
ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة
وتم تكرار الخير اى تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر

ولو

وثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث بسكون الشين
عند اهل الحجاز وكسرها عند بنى تميم فالجزء الاول
جاء في التذكير والتانيث حال التركيب كمجيئه حال الافراد
في تذكير المونث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع
الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع
التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمونث
لانتفاء المانع وهو عدم فرق بين المذكر والمونث وكسر
الشين في عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالى اربع فتحات
في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في آخره فتحة عشرون
واخواتها فيهما اى تقول عشرون واخواتها وهي ثلثون
واربعون الى تسعين في المذكر والمونث نحو عشرون
رجلا وامراة الى تسعين رجلا وامراة احد وعشرون
احدى وعشرون اى اذا عطفت العشرون اعنى
عشرين الى تسعين على ما دون عشرة وهي من احد
الى تسعة يستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف
على عشرين ولما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون
للمذكر واحدى وعشرون للمونث قال ثم بالعطف لفظ
ما تقدم الى تسعة وتسعين اى تاخذ احدا من واحد

الی عشرة ما عرفت من غیر تغییر وتعطف علیه عقود العشرات
فیقول مثلا اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امراة الی تسعة وتسعین رجلا وتسع وتسعین امراة
وانما لم یرکب الاحاد مع العشرات فی العشرین واخواتها کما
رکبت الاحاد مع العشرة لان الواو والیاء فی العشرین
واخواتها علامة للاعراب والترکیب موجب للبناء
فالجمع بینهما متعذر مایة والف مایتان والفان
فیهما ای یقول فی المذکر والمونث مایة ومایتان
والف والفان من غیر تغییر نحو مائة رجل ومایة امراة
والف رجل والف امراة ثم بالعطف علی ما تقدم ای
اذا جاوزت مایة استعمل ما زاد علیها علی ما عرفت
من واحد الی تسعة وتسعین وتعطف علی مایة فتقول
مایة رجل ومایة وخمس نسوة وهکذا تستعمل ما دون
المایة علی ما عرفت الی ان تصل الی مایتین ثم تستعمل ما دون
المایة وتعطف علی مایتین وهکذا الی الالف واذا وصلت
الی الالف تستعمل ما دون المایة علی ما عرفت وما دون
المات علی ما عرفت وتعطفها علی الالف وما دون المایة علی المایة فتقول الف ومایة واحد وعشرون رجلا والف

ومایة

ومایة واحدی وعشرون امراة ولم یجر هذه القاعدة
فی التواریخ لان الغرض فیها معرفة الاقل لکون الاکثر
معلوما وفی ثمانی عشرة فتح الیاء وجاء اسکانها
وشذ حذفها بفتح النون اشارة الی مخالفته لاخوته
لان اخر الاسم الاول من المرکبات من احد عشر
الی تسعة عشر مبنی علی الفتح للخفة الا اثنی عشر واثنتی عشر
فانه معرب وثمانی عشر مع کونه مبنیا جاء مخالفا لاخواته
من المبنیات لجواز فتح یائه قیاسا علی سایر المرکبات
واسکانها للتخفیف وحذفها مع کسر النون لدلالة الکسرة
علی الیاء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ
ومیز الثلاثة الی العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنی
لما فرغ من کیفیة استعمال الاعداد شرع فی حال الممیزات
اعنی المعدودات فقال ممیز الثلاثة الی العشرة مخفوض
لاضافة الاعداد الیه ومجموع لفظا نحو ثلاثة رجال
او معنی نحو ثلاثة نفر ونحو ثلثة اشیاء عند الخلیل وسیبویه
فانه وان کان علی وزن فعلاء عندهما لکنه فی
المعنی جمع شیء لیوافق العدد المعدود لکونه ایاه فی
المعنی وانما ابتداء بممیز الثلاثة لعدم مجیء الممیز لما دون

الثلاثة على مايصرح به   الا فى ثلثمائة الى تسعمائة

استثناء من قوله و مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض

و مجموع لفظا او معنى و انما استثنى منه لعدم اضافة

الثلاثة الى التسعة الى الجمع من ثلث ماية الى تسع مائة

لا لفظا و لا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين

و لا شئ من الجمع كذلك   و كان قياسها مائتين

او مئات و كان القياس ان يضاف الى مائتين ان

اريد المذكر العاقل و الى مئات ان اريد غير المذكر

العاقل و انما يجوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود

الكثرة فيها فاشبهت الجمع   و مميز احد عشر الى

تسعة و تسعين منصوب مفردا اما نصبه فلتمام الاسم

قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر

لان كل تنوين حذف لغير اللام و الاضافة فهو في

تقدير التنوين فلكون الاعداد فى تقدير التنوين و تمام

بشبه نون الجمع فى عشرين و اخواتها و اما افراده

فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع

و مميز ماية و الالف و تثنيتهما و جمعه مخفوض لاضافتها

مفرد اى مميز المائة و الالف و مميز تثنية الاثنين و الالف

و مميز

و مميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه و مفرد لحصول

الغرض به و انما لم يقل و جمعهما كما قال و تثنيتهما لعدم

استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مات الى تسع مات

بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل   و اذا

كان المعدود مونثا و اللفظ مذكرا او بالعكس

فوجهان اى اذا كان المعدود مونثا و اللفظ الدال

عليه مذكرا فلك وجهان اى جاز لك تذكير العدد

و تانيثه كالشخص المطلق على المراة فانه جاز ان تقال

ثلثة اشخص مراعاة للفظ و ثلث اشخص مراعاة للمعنى

و بالعكس اى اذا كان المعدود مذكرا و اللفظ الدال

عليه مونثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى

و تانيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول

ثلثة انفس و ثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظ فى النحو

اولى عندهم من مراعاة المعنى   و لا يميز واحد

و لا اثنان استغناء بلفظ مميزه عنها نحو رجل لا

لتحصل المقصود بالعدد اى و لا يستعمل الواحد و

الاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما

عنهما فان رجلا يدل على الواحد و رجلين على الاثنين

بخلاف الجمع فانه لايدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء
بالجمع الذى هو المعدود لعدم دلالته على التعيين فلا
بالعدد فى الجمع لعدم تعيين المعدود فاحتيج الى ذكر المعدود
المعدود اى المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان
فللتاكيد ويقول فى المفرد من المتعدد باعتبار تصيير
الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لاغير اى ويقول
للواحد من الشئ الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير
ذلك الواحد عددا اقل من الذى اشتق منه ذلك
الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر
والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة وانما ابتداء
بالثانى لانه لاعدد اقل من الواحد حتى يجعل الواحد
واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو
رابعهم اى الا هو مصير الثلثة لا اربعة وانما لم يتجاوز
العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه
مصير عددا اكثر عددا بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد
لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت الا
ثنين وربعت الثلاثة وعشرت التسعة وباعتبار
حالة الاول والثانى والاولى والثانية الى العاشر و

مصيرهم

العشرة

والعاشرة اى تقول فى المفرد من المتعدد باعتبار
حاله اى باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه
ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثانى للمذكر والاولى
والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة تقول
ثالث ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول
ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد
بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين
الى الثانى ولم يجز نصب مابعد الثانى الى العاشر بهذا
المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار
الاول فانه يجوز نصب مابعده لكونه اسم فاعل بمعنى
مصير والحادى عشر والحادية عشرة والثانى
عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اى اذا
جاوزت العشرة فتقول باعتبار حاله الحادى عشر للمذكر
بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا
والحادية عشرة للمونث بتانيث الجزئين فتكون مخالفا
للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر
للمذكر والتاسعة عشرة للمونث ومن ثم قيل
فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثتها وفى

الثانی ثالث ثلاثة ای احدهما ای ومن اجل انه
یقال الثانی والثالث باعتبارین قیل بالاعتبار
الاول ای باعتبار تصیره ثالث اثنین ای اضیف الی
ماهو اقل من العدد الذی اشتق منه بواحد لیکن
ان یصیره مثل المشتق منه ومعنی ثالث اثنین مصیر
الاثنین ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقیل باعتبار
الثانی ای باعتبار حاله ثالث ثلثة ای اضیف الی العدد
ما او للعدد الذی اشتق منه لیکون له معنی وقیل
یجوز اضافته الی ماهو اکثر نحو ثالث عشرة لجواز ان
یکون واحدا من عشرة وله معنی وهو اتصافه بالثالثیة
وتقول حادی عشر احد عشر علی الثانی خاصة ای و
تقول حادی عشر احد عشر الی تاسع تسعة عشر باعتبار الثانی
لصحة المعنی ولم یقل باعتبار الاول لعدم فعل
المشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنی ولهذا
قال علی الثانی خاصة   وان شئت قلت حادی احد
عشر الی تاسع تسعة عشر فیعرب الاول ای وان شئت
قلت بهذا المعنی بعباره اخری حادی احد عشر بحذف
عشر الاول استغناء عنه بذکره ثانیا وهکذا تقول الی

تاسع تسعة عشر فیعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء
وهو الترکیب ویبنی الجزءان الباقیان لوجود موجب
البناء فیهما   المذکر والمونث والمونث مافیه
علامة التانیث لفظا او تقدیرا والمذکر بخلافه وانما
عرف المونث اولا لان التانیث وجودی والتذکیر
عدمی ومعرفة الملکات سابقة علی معرفة الاعدام
فالمونث اسم فیه علامة التانیث لفظا نحو ضاربة و
حبلی وحمراء او تقدیرا وهی التاء نحو ارض لردها فی
التصغیر نحو اریضة والمذکر بخلاف المونث ای
المذکر اسم فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا
وعلامة التانیث التاء والالف مقصورة او ممدودة
ای وعلامة التانیث التی تلحق الاسم المونث ثلثة
وهی التاء والالف المقصورة والممدودة وقد مر شرحهما
وانما احتاج الی عد علامة التانیث لانها مطلوب معرفتها
ولانها کانت ماخوذة فی تعریف المونث والابنیة التی
تلحقها الالف المقصورة فعلی کحبلی وفعلی کاجلی و
فعلی کشعری وفعلی کسلمی وفعلی کذفلی والثلاثة الاول مختصة
بالتانیث بخلاف الاخرین وابنیة الممدودة صحراء وکبریاء

خنفساء وعاشوراء ونفساء وغير ذلك وهو حقيقي

ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة وناقة واللفظي

بخلافه كظلمة وعين اى المؤنث اما حقيقي واما لفظي فالحقيقي

ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة بازائها الرجل وناقة بازائها

الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث

الذى لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كانت فيه

علامة التانيث نحو ظلمة او لم تكن نحو عين وكل عضو زوج

الا نادرا كالحاجب ومن المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف

جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبتني

شعر هند او فعله نحو اعجبتني مشي هند او صفته نحو اعجبتني

حسن هند ولا يجوز ان يقال جاءتني غلام هند لان

الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا لها ولا صفة لها والذى

يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة والاشارة كقوله

تعالى هذه النار التى كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه

كقوله تعالى والشمس وضحاها ولحوق علامة التانيث

بفعله كقوله تعالى والتفت الساق بالساق وغير ذلك

ووجود علامة التانيث بفعله لفظا او تقديرا او غيره

اعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد به فى باب ما لا ينصرف

لان

لان اللفظي جعله مقابل حقيقي ههنا سواء وجد فيه علامة

التانيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول المؤنث الحقيقي و

جعله فى باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء

كان حقيقيا او لم يكن واذا اسند اليه الفعل فبالتاء

وانت فى ظاهر غير الحقيقي بالخيار اى اذا اسند الى

المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب لحاق

التاء بالفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي

جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سميت امراة بزيد كقولهم حضر القاضي

اليوم امراة وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء والذى يدل

على ان المراد من الضمير فى قوله واذا اسند اليه المؤنث

الذى ذكرناه قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقي بالخيار اى

انت مخير فى تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث غير

الحقيقي وفى تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس

والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند

الى ضميره ان الاول نحو قوله فمن جاءه موعظة علم

ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاء من غير

تانيث جاز ان يظن الفاعل غير الضمير المتقدم وانه شيء

آخر لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذى بعده

على بابا ستما صلب وشام ص

واعلم انه يلزم من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انه
يجوز ان يقال جاء في طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مونثا لفظا
وهو خلاف المشهور وحكم ظاهر الجمع الى آخره اى و حكم
الجمع المونث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت
الرجال مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا
الجمع المذكور وبين ان يكون جمع المونث حقيقيا كان
او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت
الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة
والتذكير لكون تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي
وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقي في لزوم تانيث الفعل
اجراء لباب الجمع مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار
التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى
او لان المذكر اصل والمونث فرع وانما قيد الجمع بغير
المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه
لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لسلامة
المفرد لوجود المفرد فيه وضمير العاقلين غير المذكر الى
فعلت وفعلوا اى وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير

العايد



العايد الى الجمع العاقل غير مذكر السالم كرجال فعلت نظرا
الى كونه مسندا الى ضمير المونث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم
احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال زيدون
فعلت لما مر والنساء والايام فعلت وفعلن اى
اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مونث عاقلا كان
كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل
نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير مونث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير جمع مونث تقول النساء والايام والعيون فعلت
وفعلن قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه اى المثنى
اسم لحق آخره الف او ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة
وقد ذكرنا الكلام فيه قوله ليدل على ان معه مثله من جنسه
اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفروق الى انه
لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين
فلا يقال القرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران
او حيضان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله

المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين والعمرين
وجوابه انا لا نسلم انه يشكل بمثل العمرين والعمرين فانه لولا
اطلاق عمر على الشمس لما ثنى بينهما لم يقل القمران والعمران
الا ان يكون الشي مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعمال
ذلك اللفظ له عند التسمية وقد لا يكون كذلك **قوله**
والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا
والا فباليا. اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به
نحو ظبي ودلو والمعتل باليا نحو القاضي تلحق باخره الفا
ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان
والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين
هكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص فيقال
قاضيان وعميان في قاض وعم لعدم موجب حذفه ولم
يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها من الحد المذكور
والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي
قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الفين وكون اصل
هذا الالف الواو نحو عصوان في عصا وان لم يكن
كذلك قلبت الالف يا اما لكون الالف بدلا عن يا او
اما لكون لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة

وهو واو

اقسام

اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو تقول ملهيان
في ملهى لكثرة حروف الكلمتين وكون اليا اخف من
الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن يا نحو اعشيان
في اعشى وثالثها ان لا يكون الفه بدلا عن يا
ولا واو نحو حباريان في حبارى والثاني قسمان احدهما
ان يكون الفه بدلا عن يا كقولنا فتيان في فتى والثاني
ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا ميسيان في ميسى
والممدود ان كانت همزة اصلية ثبتت وان كانت للتانيث
قلبت واوا والا فالوجهان الى اخره. اعلم ان همزة الممدود
اما اصلية واما للتانيث واما لا اصلية ولا للتانيث
فان كانت اصلية تثبت على حالها لكونها اصلية يقول
في قراء قراان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا
بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان
وسبب اختصاص القلب بالواو ههنا لان مناسبتها
للواو واكثر في النقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث
جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على
حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها غير زائدة تقول
في كساء ورداء كساوان ورداوان وكساءان ورداءان

الهمزة

واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه فتخرج
ما فيه همزة زايدة للالحاق نحو حرباء فتقول حرباآن لكونها
في حكم الاصلية والمحذوف من اخ واب يرد الى الاصل وفي
نحو يد ودم يدان ودمان   وتحذف نونه بالاضافة اى وتحذف
نون المثنى لاضافته الى الاسم لئلا يؤذن بالانفصال
تا والتانيث في خصيان واليان عطف على نونه اى وتحذف
تاء التانيث في خصية واليه عند تثنيتهما نحو خصيان واليان
مع علم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة وانما
حذفت فيهما لانهما لم يفترقا كان المثنى بمنزلة المفرد وكما
لا تقع في وسط المفرد تاء التانيث لا يقع في وسط
المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما
فقوله ما دل على احاد شامل لغير المجموع نحو رهط و
خمسة وبقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه امثال
ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف مفردة لعدم مفردها
وبقوله بتغيير ما نبه على ان التغيير التقديري كاف له
فيه مثل هجان فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع
ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته حالة الافراد مخالفة
لحركته حالة الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا ككتاب

وحال

وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد تقصد
تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على احاد تقصد
تلك الاحاد بالراء والجيم والالف واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل
بمفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم تقصد
تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل تقصد بحروف مفرده
ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زايدة فلو قال ما دل على
احاد بحروف مفرده لكفى اللهم الا اذا وجد الدلالة من غير
القصد والارادة واعلم ان الاولى ان يتعلق بحروف مفرده
بدل لا بمقصودة   فنحو تمر وركب ليس بجمع على الا
لازم للحد المذكور اى يلزم من حد المذكور ان لا يكون
نحو لا ركب جمعا لعدم دلالتهما على احاد مقصودة بحروف
مفردهما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل
وعدم اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال عندي خمسة
ارطال تمرا ولان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا
لكان جمع كثرة لامتناع كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم
يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه نحو ركيب
فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فان لبعضهم
ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب   ونحو فلك جمع اي

ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه
يتغير الا ان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على وزن
اسد وبدن وهو صحيح ومكسر اى الجمع صحيح
ومكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما ولا يكون
فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر و
نحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا فالصحيح
لمذكر والمؤنث اى الجمع الصحيح اما جمع مذكر نحو زيدون
جمع زيد واما جمع مونث نحو زينبات جمع زينب
المذكر ما الحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه اى
الجمع المذكر اسم الحق باخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها ونون مفتوح ليدل على ان معه اكثر منه غالبا
من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون
بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها دائما وبعضها
مبينا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا
وانما لم يقل ههنا من جنسه استغناء عن بذكره في
المثنى وقد عرف من قبل فايده هذا القيد فلا يعيدها
والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به تلحق باخره هذه الحروف

من غير

من غير تغير آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون
اى فاذا كان آخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا
الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني
قاضون فان اصله قاضيون نقلت حركة الياء الى
ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وكذلك النصب والجر على انه لو قال
مثل القاضون لكان اولى لان في آخر مفرده وهو القاضي
بخلاف قاضون فانه ليس في آخر مفرده ياء ملفوظة
وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان
يجمع غاية ما في الباب انه لا يرد الياء المحذوفة لوجود
علة حذفها نعم في آخره ياء مقدرة ولهذا لم يجر الاعراب
على الضاد في قاض وان كان مقصورا حذفت الالف
وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون اى وان كان
الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى
حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى
جاءني مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب

تغيره واعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى
وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل اعلم ان الاسم
الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان
اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثه وهي كونه مذكرا
وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى
الاشرف الاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين
او اثنان منها كالمراة او واحد منها كاعوج علم الفرس
لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع
منه امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا كما مر والثاني
ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء
فرقا بين افعل هذا وبين افعل الذي لصحة جمع افعل
التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا اشكل باجمع
جمعاء لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار
اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف
على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي
مؤنثه فعلى نحو سكران سكرى للفرق بين فعلان
هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والاول

لا يجمع

لا يجمع فان الثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون
في جمع ندمان واشار اليه بقوله ولا فعلان فعلى وهو
عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث فيه نحو جريح بمعنى مفعول وصبور
بمعنى فاعل لانهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل جريحون في
المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين
صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي
الواحدين في المذكر والمؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل
وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل
والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعها هذا الجمع لعدم استواء
المذكر والمؤنث فيهما لدخول تاء التانيث عليهما
للمؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى
محلوبة لعدم المانع وكذلك القول في مفعال و
مفعيل وفي كل ما يراد فيه المبالغة بادخال تاء التانيث
عليه نحو علامة ونسابة وراوية لمن يروي الشعر كثيرا
وفروقة وضحكة لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث
واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث وهو
عطف على فعلان فعلى اي وان لا يكون المذكر

الواحدين في المذكر والمؤنث فيلزم
الاختلاف بين صيغتي صح

مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء
التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا واعلم انه
لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله
فذكر يعقل يعني ان يذكره ههنا لرفع وهم من يتوهم
ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد
ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون
الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى وقد شذ
نحو سنين ارضين هذا جواب عن سوال مقدر
هو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة والحرة
والقلة والثبة وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو
الارضون والسنون والاوزون والحرون
والقلون والثبون مع انتفاء الشرايط المذكورة
وهو كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة
شروطا واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ نحو
سنين وارضين وقد تكلف قوم في توجيهها و
محلها ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب
بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما ارضة وعن
الاعلال والادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية السماجة

قوله

المؤنث ملحق آخره الف وتاء اي جمع المؤنث
الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق آخره الف وتاء
الجمع نحو قائمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف
التاء لان في تاء التانيث زايدة ليس من نفس الكلمة
وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره
جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون
مجردا كحايض والا جمع مطلقا اي الاسم المؤنث الذي
يراد جمعه هذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان
صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون له مذكر فان
كان له مذكر فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزيد الفرع على الاصل ولهذا لم يجز جمع مثل حمراء
وسكرى وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول و
مفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو
والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا
عن حرف التانيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر
الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق
بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت
فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض وطامث وجمع على

حوائض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حايضة و
طامثة وجمع على حايضات وطامثات وان كان اسما غير
صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اى من غير اعتبار شرط
لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات
في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء
مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات   جمع التكسير
ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع التكسير
جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في
جمع رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع
فلك وهجان فان الفلك مفردا كقفل وجمعا كاسد
وان الهجان مفردا كحمار وجمعا كرجال   جمع القلة
افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع
كثرة هذا قسمة للجمع باعتبار اخر الى جمع القلة وجمع الكثرة
وجمع القلة هو الذى يطلق على العشرة فما دونها من
غير قرينة وما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة
ويستعار كل واحد منهما كقوله تعالى ثلثة قروء في
موضع اقراء واقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال
وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة قوله والصحيح اى وجمع المذكر

الصحيح

الصحيح كزيدين وجمع المونث السالم مسلمات وما عدا
جمع القلة الذى ذكرناه جمع الكثرة   المصدر اسم
الحدث الجارى على الفعل انما احتاج الى تعريف
المصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق بينهما
ظاهر لان كل مصدر كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول
المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغير
نحو ويله ويحه وبقوله الجارى على الفعل يخرج عنه مثله
لانه لا فعل له يجرى عليه والمراد بالجارى عليه ان يكون
له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله   وهو من الثلاثي
سماعى وفى غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا اى المصدر من الفعل الثلاثي سماعي
يرتقى الى اثنين وثلثين بناء وفى غير الثلاثي قياسي
وهو من افعل افعال ومن فعل تفعيل وتفعلة و
تفعال وفعال نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا
او كذب كذابا كقوله تعالى وكذبوا بايتنا كذابا و
من افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل
انفعال نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعال
نحو استخراجا استخرج ومن تفعل تفعل وتفعال

نحو تملق تملقا و تملاقا ومن فاعل مفاعلة و فعال
نحو قاتل مقاتلة و قتالا و اهل اليمن يقولون قيتالا
ومن فعلل فعللة و فعلال وافعلّ افعلال ومن
افعالّ افعيلال ومن افعوعل افعيعال ومن افعوّل
افعوّال ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن
مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه اى المصدر
يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضى او بمعنى غير
الماضى اعنى الحال والاستقبال لان عمله لكونه
فى تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماضى
او حال او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد
منها وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا
فحكمه غير ما ذكره ههنا ولا يتقدم معموله عليه
اى ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبنى
زيد اضرب عمرو لكونه فى تقدير ان الموصول المقدر مع
الفعل فكما لا يتقدم ما فى خبر صلة ان عليها
كذلك لا يتقدم ما فى خبر صلة المصدر عليه
ولا يضمر فيه اى ولا يضمر الفاعل المصدر لانه
لو اضمر فيه ولا اضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد

لكن

لكن لا يجوز اضماره فى المثنى والمجموع لانه يلزم اجتماع التثنيتين
فى المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع
الجمعين فى المجموع وهما جمع المصدر الفاعل
ولا يلزم ذكر الفاعل اى ولا يلزم ذكر فاعل المصدر
نحو اعجبنى ضرب زيدا والا لزم الاضمار فيه اذا كان
مسندا الى الضمير وقد تبين انه لا يجوز ويجوز
اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول اى ويجوز
اضافة المصدر العامل الى الفاعل كقوله تعالى ولولا
دفع الله الناس وقد يضاف قليلا الى المفعول
محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير او لم
يكن محذوفا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
مربع لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول
لان احتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر
ولهذا قال وقد يضاف بقد المفيدة للتقليل وتعلم
من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا
اولى ولميته انه اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة
ح كالفعل واعماله باللام قليل اى واعمال المصدر
المعرف بلام التعريف قليل ولميته تعذر تقديره بان

مع الفعل لانه كما لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا ولم يكن كقولك ضربا زيدا لمن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اى جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نايب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا قوله اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اى اسم الفاعل اسم اشتق من لمن قام الفعل به فقولهما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة

المسبهة واسم الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة واسم المفعول لكون الفعل غير قايم بها وبقوله بمعنى الحدوث تخرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر مثل مخرج ومستخرج اى وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثى على وزن فاعل ولهذا سمى لكثرة الثلاثى ومن غير الثلاثى المجرد على صيغة مضارعه بميم مضمومة فى اوله ويكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل ومتذكر من يتذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن واورس فهو وارس والفج فهو ملفج واعشب المكان فهو عاشب وايفع فهو يافع قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضى وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائى اى ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما

لشرح

موضع حرف المضارع

قوله اسم الفاعل

كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة ودلالته
على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول
لام التاكيد فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة ودال
على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه
لكن هذا العمل اى عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال
لان الفعل الذى يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس
بمعنى الماضى وانما لم يعمل عمل الفعل الماضى لانتفاء المشابهة
بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب
وبشرط الاعتماد اعنى الاعتماد على المبتدا او على ذى
الحال او على الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف
النفى لانه يتقوى بذلك على العمل اما فى الصور الثلث الاول
فلانه مستعمل فى اصل وضعه لانه صفة فى المعنى فلا بد من
شئ محكوم به عليه وهو مذكور واما فى الصورتين الاخيرتين
فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم
وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف
او التصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف
فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف فى المعنى وامثلة
بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءنى زيد قائما ابوه و

مررت

مررت برجل قائم ابوه وما قائم زيد واقائم زيد والمراد بقوله
يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما كان هو لازما وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك و
كان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى اليها والمراد
بالحال والاستقبال الحال والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى
لا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال قوله

الماضى لم

فان كان للماضى وجبت الاضافة اى اسم الفاعل اذا كان
بمعنى الماضى وجبت الاضافة الى مفعوله اضافة معنوية لانه
غير عامل لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله الاضافة معنوية
لانه غير ل وانما قال معنوية لان هذه الاضافة ليست فى
تقدير الانفصال والذى يصحح جواز مررت بزيد ضاربه
امس قوله خلافا للكسائى اى وجبت اضافته خلافا للكسا
ئى فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى
الماضى او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد عرفت
ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطى عمرو درهما امس

وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاء في الضارب زيد
امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه قوله فان كان له معمول
آخر فبفعل مقدر اى فان كان الاسم الفاعل الذى بمعنى
الماضى معمول آخر غير الذى اضيف اليه نصب بفعل مقدر
دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما
منصوب باعطى المقدر وكذا ان كان له مفعولان
غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اياه افضل
العلماء امس وكذلك اذا كان لساير الفضلات قوله
فان دخلت اللام استوى الجميع اى ان دخلت اللام
على اسم الفاعل استوى الجميع اى الماضى والحال والاستقبال
فى عمله لانه فعل بالحقيقة لكنه عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت
بالضارب ابوه زيد الآن او غدا او امس قوله وما
وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم
وحذر مثله اى مثل اسم الفاعل الموضوع المذكورة واعمل
مع زوال المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمروا
الآن او غدا وزيد الضراب ابوه عمروا الآن او غدا او امس
و~~ـــا~~ وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في متن

الكتاب

الكتاب فقوله ما وضع مبتدا وقوله مثله خبر قوله والمثنى
والمجموع مثله اى ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد
اسم الفاعل فى العمل وشرايطه تقول الزيدان ضاربان عمروا والزيدون
الضاربون عمروا الآن او غدا وتقول الزيدان هما
الضاربان عمروا والزيدون هم الضاربون عمروا الآن
او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما
قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات
وضراب وضرب زيدا وانما عملا وان لم يكونا على وزن
الفعل لاطراد باب المثنى والمجموع قوله ويجوز حذف
النون مع العمل والتعريف تخفيفا اى ويجوز حذف نون
التثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف
مع العمل اى مع نصب ما بعدهما تخفيفا واستقلالا للصلة
لكون اللام بمعنى الموصول كيت الكتاب ثم الحافظوا
عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وانما لم يتعرض
لحذف النون عن الاضافة لانه معلوم فى باب المثنى
والمجموع ويعلم منه انه لا يجوز حذف النون مع العمل
من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بمصطلح قوله اسم المفعول
ما اشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل اى اسم المفعول

بحث اسم المفعول

اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله
ما اشتق من فعل احترازبه عن غير مشتق من فعل
فانه لايسمى اسم المفعول وشامل لغيره من المشتقات
المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه
خرج عنه غيره **قوله** وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول
كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الآخر كمستخرج اى وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل وزن المفعول غالبا وبه سمى
لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر اى بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو
مدحرج من يدخل ومستغفر من يستغفر او تقديرا نحو مختار
ومحترز به **قوله** وامره فى العمل والاشتراط كامر الفاعل نحو زيد
معطى غلامه درهما اى وامر اسم المفعول فى عمله عمل فعل
فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل فى عمله واشتراط عمله
من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما ومن عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال
مع الالف واللام علته ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب
ومعطى يعمل عمل يعطى فتقول زيد مضروب غلامه ومعطى



ابوه درهما الآن او غدا وزيد المضروب غلامه الآن
او غدا او امس ومن جملة شرايط عمله ان لا يكون موصوفا
ولا مصغرا كما ذكرنا فى اسم الفاعل **قوله** الصفة المشبهة
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت اى
الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام
ذلك الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من
فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى
صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدى
واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدى
وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة
وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم و
افعل التفضيل المشتق من اللازم كقايم وافضل ولقائل
ان يقول لانسلم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق
من الفعل اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل
على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا
فقط يخرج عنه اسم التفضيل **قوله** وصيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب
وشريف اى وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة

اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع تقول في
حسن حسن وفي صعب في نحو ظرف ظريف وفي شن
تشديد قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا اى وتعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار
الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت
الحسن لا حدوثه لكن بشرط اعتمادها على صاحبها او الهمزة
او ما كما ذكرناه في اسم الفاعل قوله وتقسيم مسائلها ان تكون
الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما
فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت
ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة على التميز في النكرة والجر على الاضافة اى وتقسيم
مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة
بلام التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما
مضافة واما معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه
ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى
كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما
منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثمانى عشرة مسئلة
حاصلة من ضرب ستة في ثلثة فالمرفوع منها ستة والمنصوب

ستة

ستة والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات دلت على
الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات دلت
على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التميز والجر
في المجرورات دلت على الاضافة قوله وتفصيلها حسن
وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن
وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اى وتفصيل مسائل
الصفة وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره
وحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره والحسن
وجهه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع الوجه
نصبه وجره قوله اثنان منها ممتنعان
الحسن وجهه الحسن وجه اى اثنان من هذه الوجوه
الثمانية عشرة ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر
وجهه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة
الاضافة فيها خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام
الى نكرة قوله واختلف في حسن وجهه اى
واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي
حسن وجهه بجر وجهه فقال قوم انما لا يصح لا

الكثرة نحد

يستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه
هو الحسن وقال القوم انها تصح ومنعوا استلزامها
اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من
الوجه قوله والبواقي ما كان فيه ضمير واحد
احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير
فيه قبيح اي والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط
مسئلتين منها او ثلث اقسام ثلثة احدها احسن
وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من
غير زيادة ومسائله حسن وجهه برفع وجهه و
حسن الوجه بالاضافة وحسن الوجه بتنوين ونصب
الوجه وحسن وجها وحسن وجهه والحسن
وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالنصب والجر
والحسن وجها الحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن
وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما حسنه
فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود
الزايد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه بنصب
الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وثالثها
قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو

الضمير

الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه حسن الوجه
برفع الوجه وحسن وجه برفع وجه الحسن وجه
برفع وجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير
فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف اشارة
الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه
ضميران وما ليس فيه ضمير وتقريرها ان الضمير
المذكور في الوجه مدرك بالحسن لكونه بارزا
واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما
بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين لفعل
واحد وح يكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى و
لا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها
الظاهر وان لم يرفع بالصفة ما بعدها كان فيها
ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جررت
لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله فتؤنث
وتثنى وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان
ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث
الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة
فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت بهند الحسنة

الوجه ومررت برجلين حسنى الوجهين ومررت
وبرجال حسنى الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد
الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان مابعد الصفة
مرفوعا لم يكن فى الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا
او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان مابعدها
مرفوعا اما ان يكون فيما بعدها اى فى الوجه فى
مثالنا ضمير او لا يكون فان كان فيها ضمير واحد
وان لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما اخلاه
يخ من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون
فان كان الاول كان فيها ضميران وان كان
الثانى كان فيها ضمير واحد قوله واسما الفاعل
والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيها ذكر اى اسم
الفاعل الغير المتعدى واسم المفعول الغير المتعدى
الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة فى جواز
المسائل الستة عشرة المذكورة فى الصفة المشبهة
لان جواز هذه المسائل الستة فى الصفة المشبهة
انما هو لشبهها باسمى الفاعل والمفعول فجوازها
فيهما بطريق الاولى تقول زيد قايم الاب ومخرج

الاب

الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسائل
وانما قيد اسمى الفاعل والمفعول بغير المتعديين
لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسائل
للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين وجوزنا
تلك المسائل فقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى
اباه مثلا لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول
لضارب او فاعل نصب تشبيها بالمفعول وفى
مثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى ومفعول اول لم
اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثانى محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد
معطى ابيه لم يعلم ان ابيه فى المثال الاول مفعول او ل
لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف اليه
وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس قوله
اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره اى اسم التفضيل اسم اشتق من فعل الموصوف
مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل
لغيره من المشتقات من الفعل قوله لموصوف

بحث اسم التفضيل

يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وبقوله بزيادة على غيره فانها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل من حنيف الحناتم لانهما غير مشتقين من فعل وهو افعل اى اسم التفضيل على وزن افعل غالبا وشرطه ان يبنى الثلاثى المجرد اى وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثى مجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل منه لانه لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واجدى لانه ليس منه مبنيا من ثلاثى المجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب

ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس اى وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان

من

يخرج اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها

من اللون والعيب وافعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بنى منهما افعل التفضيل لا يلتبس احدهما بالآخر اى انك لو قلت ح هو احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة ام زايد فى الحمرة واعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه تقول الشد منه استخراجا وبياضا وعمى اى فان قصد تفضيل غير الثلاثى المذكور وهو الرباعى نحو دحرج وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى تفضيله بذلك فى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واكثر وافتح مما كان مناسبا له نحو هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عمى فالمثال الاول لغير المجرد والثانى للون والثالث للعيب وقياسه للفاعل اى وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بنى لكل واحد منهما يحصل الالتباس ولو بنى للمفعول على الفاعل يبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه فى اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة فى الفاعل اسب منها فى المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشغل واشهر اى وقد جاء اسم التفضيل

مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل
واشهر واعرف وغيرها قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه
اى وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو
ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو
زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل
عليه فاذا لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول
الاستغناء بكل واحد من اللام ومن وعن الاخر
لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه
ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى لكون من
بمعنى فى كانه قال ولست بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل
من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين
المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله
تعالى والله يعلم السر واخفى   واذا اضيف فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة المطلقة على من
اضيف اليه اى فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان
له معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد زيادة على
من يضاف اليه ويشترط فيه ان يكون من جملة ما

يضاف

يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته فى اصل الفعل المضاف
اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس
ولا الخزايين الكتان بل يقال افضل من البشر والين من
الكتان ولا يلزم من دخوله فى المضاف اليه التناقض
لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة
التفضيل   فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل
الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اى فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا
فى المضاف اليه لم يجز ان يقال يوسف احسن
اخوته لاستلزام اجتماع النقيضين لانه بتقدير
اضافته الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف لزم
ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه انه
من جملة المضاف اليه يكون داخلا فيهم فيلزم ان
يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين
والثانى ان تقصد به زيادة مطلقة ويضاف
للتوضيح اى والمعنى الثانى الذى تقصد به حين كونه
مضافا هو ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على
ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتو

نحو يغيب اشعر جلدته فيجوز يوسف احسن
اخوته اى لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد
به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف
احسن اخوته لانه لا يلزم اجتماع النقيضين لعدم
دخوله فى المضاف اليه ويجوز فى الاول الافراد
والمطابقة لمن هو له اى ويجوز فى المضاف
بمعنى الاول الافراد وفى جميع الاحوال نحو زيد
افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون
افضل القوم لكونه مشابها لافعل من من حيث
انه ذكر المفضل عليه فى كل واحد منهما ويجوز المطابقة
نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون
افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا
القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا
لافعل من من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها
فى افعل من واما الثانى والمعرف باللام
فلا بد من المطابقة اى ما المضاف بالمعنى
الثانى وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص
والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما

مثل افضل القوم الهندان افضل القوم
الهندات فضليات القوم

مستحقين المطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو منها
افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما واشتمالهما ظاهرة
والذى بين مفرد مذكر لا غير اى اسم التفضيل الذى مع
من لا يستعمل الا مفردا مذكرا الصيرورة من كالجزء
وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه
قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث
قبل مضى الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشئ
بين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه ولا يعمل فى
المظهر الا اذا كان لشئ هو فى المعنى لسبب مفضل
الى آخره اى فعل التفضيل لا يعمل فى مظهر الا اذا كان
جاريا على شئ وهو فى المعنى صفة لمسبب لذلك الشئ مفضل
باعتبار ذلك الشئ مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك
الشئ حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاحسن جار على
رجل وهو صفة فى المعنى لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل
باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير ذلك الشئ
حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن
فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاحسن جار على رجل وهو

في المعنى صفة لمستتر وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار
ومفضل على نفسه باعتبار باعتبار غير الرجل اعني عين
زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في
المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور وهو كونه جاريا
على شئ وهو في المعنى صفة لمسبب لذلك الشئ لعدم كونه
بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته
على التفضيل وانما قال ولا يعمل في المظهر لانه يعمل في
المظهر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى منه في
الضمير فيحتاج الى الشرط لانه بمعنى حسن مع معموله
باجنبي وهو الكحل اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول
الشرط المذكور اي انما عمل لانه بمعنى حسن معنى قولك
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى
قولك ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين
زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى
حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل لرفعوا ولو رفعوا
اسم التفضيل في المثال المذكور وهو احسن لكان
خبر المبتدأ هو الكحل وهو مبتدأ فيلزم الفصل بين احسن
ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز

مع انهم لو رفعوا افصلوا بينه وبين صلته بما اوليه

دلر

ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي
ويجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى
مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد وان قدمت
ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل
شعر مررت على وادي السباع ولا ارى كواد السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه ثاية واخوف الا وقى
الله ساريا اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه
عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن
فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه نحو مررت على واد
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل
به ركب اتوه تائة واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه
قوم المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل
وهو اقل من غير ذكر من ولا ارى في محل النصب بانه
حال وعامله مررت وكوادي السباع مفعول ثان
لقوله ولا ارى وحين يظلم جملة ظرفية حال عن وادي
السباع وواديا منصوب بانه مفعول اقل لقوله ولا ارى

في البيت المذكور

وان جعلنا ادرى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا
من واديا او متعلقا بادرى واقل صفة لواديا وركب
فاعل اقل واقوه صفة ركب وساية تميز من اقل واخوف
عطف على اقل وما في قوله الا ما بمعنى من وساريا منصوب
بانه حال عن ضمير اخوفا او تميز بمعنى شرى فيكون صفة
واقعة موقع المصدر **قوله** الفعل ما دل على معنى في
نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقوله ما دل
على معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة يخرج الاسم وينبغي ان
يراد بما الكلمة وبالدلالة دلالة الاولية وبالاقتران
الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقوض
المذكورة في حد الاسم **قوله** ومن خواصه دخول
قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة

نحو تاء فعلت

فقوله ومن خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه
لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة
باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل
لانه لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وهما
لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين

بالفعل

بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال
والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم
بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن
الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل
لان وضعها لتدل على ان فاعل الفعل مؤنث
وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم
وانما اختص نحو تاء فعلت بالفعل والمراد به الضماير
المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضماير
المرفوعة البارزة المتصلة في الاسماء والحروف
اما في الحروف فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت
بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين
في المجموع فلم يتصل به في الواحد ايضا اطراد الباب
قوله والماضي ما دل على زمان قبل زمانك
اي الماضي فعل دل على زمان قبل زمانك وهو زمن
الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال
وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة
انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب
وان ضربت ضربت وزوجت وبعت انشاء والمراد

بما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل مس ولم يتحد العلم
به **قوله** مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو خبر اى الماضى مبنى على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى وخبر مبتدا محذوف
اى هو مبنى وانما بنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم
وبنى على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير
المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه
نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل
ضربا وانما قال مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب
ضمه للمجانسة نحو ضربوا **قوله** والمضارع ما اشبه
الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين او سوف قوله ما اشبه الاسم شامل للماضى
لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله لوقوعه باحد حروف
نايت يخرج الماضى والباء فيه للسببية او للمصاحبة
وقوله لوقوعه مشتركا بيان للجهة التى بها يشبه الاسم
بسبب حروف نايت او معه وهى وقوع كل واحد

منهما

فقوله مبنى خبر لعله خبر اسم

منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك الفعل المضارع
الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما
اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا
بين الحال والاستقبال واما تخصيصه بالسين
او سوف نحو سيضرب او سوف يضرب **قوله** فالهمزة
للمتكلم المفرد والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا
وللمؤنث وللمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرهما مذكرا
كان او مؤنثا نحو اضرب لتوافق لفظ انا والنون
للمتكلم مع غيره نحو نضرب لتوافق لفظ نحن مذكرين
كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والاخر مؤنثا ومجموعا
كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله
تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء
للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان
يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطب المؤنث
ولمثناه ولجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان
وتضربن يا هندات لتوافق لفظ انت وللمؤنث الغايبة
والغايبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان
والياء للغايب غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد

تبيين لمعانى حروف نايت
فالهمزة علامة للمتكلم المفرد
كان صح صح

المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنثة الغائبة تقول
زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون
النساء يضربن **قوله** وحروف المضارعة مضموم
في الرباعي مفتوحة فيما سواه بيان لحركات هذه
الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت
في الرباعي وهو ما كان ماضيه على اربعة احرف
نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرّم فرقا بينه وبين الثلاثي
الا ترى انك لو قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح
الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس
لكون الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي نحو انفعل
وافتعل واستفعل وغير ذلك **قوله** ولا يعرب
من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التاكيد او نون
جمع مؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال
لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع
لمشابهة الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا
اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم
انه مسند الى الواحد او الى غيره في نحو هل يضربن و
لو اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين

ثقيلة كان او خفيفة

وهو

مستكره

وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع
لان هذه اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت و
فعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي
عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب
اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصل به وليس
المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع
ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك
يجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو
ان المضارع يعرب ولا يجعل قيدا في المذكور وهو
لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل به النون **قوله**
واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع
رفع ونصب وجزم وليس لجر لانه يلزم مزية اعراب
الاسم **قوله** فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية
والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل
يضرب بيان لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب
فانها مختلف في الاعراب ليعطى كل صنف ما يستحقه
من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع
الذي لا يكون هو التثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا

والمخاطبة المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال
حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب و
لن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي
لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء **قوله** والمتصل
ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون و
تضربين اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز
المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع
ويحذفها حال الجزم والنصب وهو في خمسة امثلة و
هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون
وانت تضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن يضربي
ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف
لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط
النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط
الحركة حال الجزم فكذلك النون وانما سقط النون حال
النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
فكما تبع النصب للجر في الاسماء يتبع النصب الجزم
في الافعال **قوله** والمعتل بالواو والياء بالضم تقديرا
والفتحة لفظا والحذف اي واعراب المعتل الآخر بالواو

والياء

والياء نحو يغزو ويقضي بالضمة تقديرا حال الرفع لا ستثقالهم
الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول
هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي لخفة الفتحة ويحذف
الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه اذا لم يجد الجازم
الحركة حذف الحرف **قوله** والمعتل بالالف بالضم تقديرا
والفتحة تقديرا والحذف اي اعراب المعتل بالالف نحو يخشى
بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن
يخشى لعدم قبول الالف الحركة ويحذف الحرف حال الجزم
لفقدان الحركة نحو لم يخش **قوله** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم مثل يقوم زيد اشارة الى عامل رفع المضارع وهو
كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه
نحو يقوم زيد **قوله** وينتصب بان ولن وكي واذن و
بان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو
والعاطفة فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا اشارة
الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان
المقدرة بعد احد حروف المذكورة فلما فرغ عن عدها
قال فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم و
ظاهر فان في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب

المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب
ذكر سوف او السين او قد او حرف النفي مع المخففة من المثقلة
ولاختصاص المخففة بالافعال الداخلة على المبتدا والخبر الالى
النصب في المثال الاول بالفتح لفظا وفي المثال الثاني بحذف
النون والتي تقع بعد العلم هي مخففة من المثقلة و
ليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم اى ان التي
تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم هي ان المخففة
من المثقلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع
اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع
الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون
العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق والمراد بالعلم
كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة
المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين او سوف
او قد او مع حرف النفي ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض
من المحذوف للتخفيف وللفرق بين ان الناصبة والمخففة
والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اى وان التي
تقع بعد الافعال الدالة على الظن فيها الوجهان اى جاز
ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان

سيقوم

سيقوم لجواز وقوع كل واحد منها بعد الظن ولن
لن ابرح ومعناها نفي المستقبل اى مثال لن الناصبة قوله تعالى
لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد
واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا
مثل اذن تدخل الجنة اى اذن انما تنصب الفعل المضارع بشرطين
احدهما ان لا يكون معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول
واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال كقولك
لمن قال اسلمت اذا تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين
نحو قولك لمن قال انا اتيك انا اذا احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع واذا وقعت بعد
الفاء والواو فالوجهان اى اذا وقعت اذن بعد الفاء
كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او بعد الواو
كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا جاز الرفع لا
ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل لا مع الفا
لما كان معتمدا مستقبلا من النظر الى حرف العطف كان
غير معتمد على ما قبلها وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة

ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما
قبلها اى لا يكون ما بعدها ...

ومعناه السببية اى مثال اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها
السببية اى يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام
سبب لدخول الجنة وهى ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين
وهو اختيار المصنف وليس بحرف جر ونصب ما بعدها
باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله
تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج وحتى اذا كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كى او الى نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب
الشمس اى ينتصب ما بعد حتى باضمار ان بعدها بشرط
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء
كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم
سرت امس حتى دخل البلد بالنصب اذا الغرض هو الاخبار
عن الدخول المترتب عن ذلك السير من غير نظر الى
حصوله كى وحتى تكون بمعنى كى اى للسببية وهو غالب
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كى ادخل الجنة وقد يكون
بمعنى الى ان اى لانتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس
بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة
الشمس وانما يضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول

حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون فى تقدير الاسم نحو فى
المثال الاول اعنى اسلمت حتى ادخل الجنة هى من الامثلة المذكورة
فى الكتاب بمعنى كى وما بعدها مستقبل تحقيقا وفى
المثال الثانى اعنى كنت سرت حتى ادخل البلد يحتمل
ان يكون بمعنى كى او بمعنى الى ان وما بعد غير مستقبل
تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفى المثال الثالث بمعنى الى
ان وما بعدها مستقبل تحقيقا نحو سرت اليوم
فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فتر
اى فان قصد كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها
وذلك بارادتك الحال الدخول اوتقديرا تحقيقا نحو سرت
اليوم حتى ادخل البلد وانت مخبر عن السير حال الدخول
او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس
وانت سرت ودخلت امس وقصدت الاخبار اليوم
عن تلك الحال كانت حرف الابتداء فيرتفع ما بعدها وانما
لم ينتصب لكون حتى حرف الابتداء لا حرف الجر وانما
لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها الكونه
الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال
وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال وتجب

الحاصلين حم

السببية نحو مرض فلان حتى لا يرجونه اى اذا كانت
حرف ابتدا وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
لانه لما بطل الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها
وجب تحقق الاتصال المعنوى بينهما لتحقق الغاية التى
هى مدلولها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض
هو سبب عدم الرجاء ومن ثم امتنع الرفع
فى كان سيرى حتى ادخلها فى الناقص فلسرت
حتى تدخلها اى ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتدا
ح امتنع ان يقال كان سيرى حتى ادخلها بالرفع في
فى كان الناقصه لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها
جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة
بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما
قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها ح يمتنع ان
يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه ح يكون ما
بعدها خبرا ثابتا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما
قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى بوقوع السبب وانه محال وجاز

فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى اذا كان تامة
جاز ان يقال كان سيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم الما نع
وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر
وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع اى وجاز الرفع فى كان
سيرى وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اى
واذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم
سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو
الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب
لان سبب الدخول هو السير لا السائر المعين و
ههنا لم يقع الشك فى السير وانما وقع فى تعيين السائر
ولام كى نحو اسلمت لادخل الجنة اى معنى لام
كى اسلمت لادخل الجنة ونصب ما بعدها لكونها
باضمار ان وانما سميت لام كى لانه بمعنى كى وانما يجب
تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف
الجر الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها فى تقدير
الاسم ولام الجحود لام تاكيد بعد النفى لكان
مثل وما كان الله ليعذبهم اى ولام الجحود هى
لام زايدة لتاكيد النفى الداخل على كان كقوله تعالى

وماكان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام
كى ان لام كى للتعليل بخلاف هذه اللام ويلزم اختلال
المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زايدة وانما يجب
تقدير ان بعدها لما ذكرنا فى لام كى والفاء بشرطين
الى آخره اى وينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين
احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعده لانه انما
عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثانى ان
يكون ما قبلها احد هذه الامور المذكورة فى الكتاب
لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها الا عند تحقق احد
هذه الامور ولهذا يجزم فى الموجب الاول المطردة
كقول الشاعر سا اترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز
فاستريحا والدليل ان الحق استريح مثال الامر
زرنى فاكرمك ومثال النهى لا تشتمنى فاضربك و
مثال النفى لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام
هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمنى ليتنى كنت
معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض الا تزورنا
فنكرمك وتقديرا لاول لكن منك زيارة فاكرام
منى وتقدير الثانى لا يكن منك شتم فضرب منى

وتقديرا

وتقديرا لثالث لا يكون قضاء عليهم فموتهم وتقديرا
لرابع هل حصول الشفعاء فشفاعة لنا وتقدير
الخامس ليت لى كونا معهم ففوزا عظيما وتقديرا
لسادس الا ليس منك زيارة فاكرام منى وانما كان
تقديرها لانه لما قصدنا الاول سبب الثانى
وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان
ما بعدها فى تقدير المصدر وهو المعطوف وجب ان
يجعل ما قبله ايضا فى تقدير المصدر لئلا يلزم عطف
الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك فقول النحاة فاكرمك
جملة واحدة لانه فى تقدير ليكن منك اتيان فاكرام منى
واذا كان كذلك لم يكن الجزآن بمنزلة الشرط والجزاء على
الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى والواو
بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى وينصب
الفعل المضارع بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما
الجمعية والثانى ان يكون قبلها احد الامور الستة
المذكورة والعلة فى اشتراط الشرطين هى العلة المذكورة
فى الفاء والاحكام كالاحكام فيها لان الواو للعطف
كالفاء وانما اضمر ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل

هي م

الذى قبلها فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
مثال النفى لا احدثك وتجفونى كان المراد نفى اجتماع
الامرين ومثال الاستفهام هل تعيننى واكرمك كان
المسئول عنه اجتماع الامرين اعنى الاعانة والاكرام
ومثال النهى قول لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار
عليك اذا فعلت عظيم فالمنهى عنه ههنا هو النهى عن
الشئ مع الاكرام ومثال العرض الا تنزل ولقيت
خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وهذا
معنى الجمعية فى كل واحد منها تقديره لى منك واكرام
واكرام لك منى وتقدير الثالث لا يكن منك نهى
عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيادة
لى واكرام لك منى اليس نزولك واصابتك خيرا منى
واو بمعنى الى ان اى ينصب الفعل بعد او باضمار
ان لانه بمعنى الى وحتى والاولى لما كان يلزم تقدير ان
بعدها حتى يكون الفعل معها فى تقدير المصدر لاختصاص
هذه الاشياء بالاسماء يقول لالزمنك او تعطينى حقى
اى الى ان تعطينى حقى هذا ماذكره المصنف فى الشرح
والذى ذكره غيره ان او حرف العطف كالواو الا انها



الغنى ليت لى مالا وانفقه فالتمنى هو
حصول المال مع الانفاق ومثال ...

للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثانى ليس داخل
فى حكم الاول بل المراد ان القصد فى اللزوم لاجل الاعطاء
ولما قدر ما بعد الواو فى تقدير المصدر قدر ما قبل
او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره
ليكن منى لزوم او اعطاء منك وهو فى قوة قولنا
لالزمنك الى ان تعطينى او حتى ان تعطينى او الا ان
تعطينى حقى والعاطفة اذا كان المعطوف
عليه اسما اى ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل
المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقول الشاعر ولبس عباءة
وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف ويجوز
اظهار ان مع لام كى والعاطفة اى ويجوز اظهار ان
مع لام كى ومع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام
كى فللفرق بين لام كى ولام الجحود ولم يفعل بالعكس
لكون لام الجحود زايدة ولام كى غير زايدة واما مع الحروف
العاطفة فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرا
ويجب مع لا فى اللام اى ويجب اظهار ان مع لا اذا
كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامين واعلم انه يجب

الظهار ان مع غير لام كى والعاطفة لئلا لا لئلا القرينة
عليها وكون لتخف احضر فالنز سواخف منها نهنه الكون
التى يضمر بعدها ان ثلاثة اقسام قسم يمتنع اظهار
ان بعده وقسم يجب وقسم يجوز ويجزم ولما ولا
الامر ولا فى النهى اى ويجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات
احدها جوازم فعل واحد والاخر جوازم الفعلين و
الاول اربعة وهى لم ولما ولام الامر ولاء النهى
وكلم المجازات وهى ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى و
من وما واى واتى عطف على لم وهو القسم الثانى
من القسمين المذكورين اعنى جوازم الفعلين
وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن
معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف
وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو
حيث واذ لتمنعهما عن الاضافة المانعة عن الانجزام
لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع
والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما ومجردا عنها
وهو اين فى المكان ومتى فى الزمان كقوله تع اينما تكونوا
يدرككم الموت وكقوله ان تصرف بنا العداة تجدنا

جف
نصرف العين نحوها للتلاق وكقوله متى ما تلقنى فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء
ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل
مع ما وهو ان كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها
كلا مركبيها تحت رجلك شاجر وغير الظرف
ما ومن واى ومهما وامثلته كقوله ارى العمر كنزا ناقصا
كل ليلة وما تنقص الايام والدهر ينفد ومن يكرمنى
اكرمه وقوله تع اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله
تعالى مهما تاتنا به من اية لتسحرنا الاية والاصل
فى مهما على وجهين احدهما ماما على ان الثانية زائدة
فهو بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الاولى ها لتحسين
اللفظ والثانى ان يكون مه واقعا قبل ما فكانت قايله
قال الذى فعلها لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما
تفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة ويجزم بها كما يجزم
بما وانما لم يتضمن هذه الاسماء بمعنى لو مع انها حرف
الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال
ولو ليس كذلك بل للمضى واما مع كيفما و
اذا فشاذ اى الجزم بكيفما واذا فشاذ لاستحالة المعنى

في كيفما لانه من المستحيل ان تكون على اي حال هو عليها
وللمنافاة بين اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان
الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله واذا
تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي
والكوفي يجوز الجزم بكيف مع ما وبدونها وبان
مقدرة عطف على قوله لما اي ويجزم الفعل المضارع بان
مقدرة وقد يجئ بيانه لم لقلب المضارع ماضيا
ونفيه ولما مثلها الى آخره لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع
في تبيين معانيها فقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضي
ونفيه ويختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل
اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر
اي ويختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي
الى زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم
زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار
الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم
لزم استمرار عدم النفع عن الماضي الى وقت الاخبار
لزيادة معناها بزيادة ما ويختص ايضا لما بجواز
حذف فعل نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه لان اصله

لم زيد

لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف
الفعل مع لم شاذا كقوله واحفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعارة ان وصلت وان لم اي وان لم تصل
واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار
والمجرور في ضرورة الشعر كقوله فاضحت مغانيها قفارا
رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولما
مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا
كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو
مخصوص بالمضارع ولام الامر اللام المطلوب
بها الفعل اي لام الامر لام يطلب بها الفعل فان
كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان
مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغائب واما
في غيرهما فنادر كقوله تعالى فلتفرحوا ولا النهي
ضدها اي لا التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي
يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع
المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبا كان
او غايبا او متكلما وكلم المجازات تدخل
على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني وتسمى

شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم و
ان كان الثاني فالوجهان اعلم ان كلم المجازات
وهي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لتدل
على ان الاول سبب الثاني فالاول سبب والثاني
مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء
اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل لانه ينتقض
بمثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع
الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول الاول
في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط
والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فجزم كل
واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم
موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول
لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله فان
كانا مضارعين الى قوله فالجزم اى فالجزم واجب وان
كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك
فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف
الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان

لا يعمل

لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد عنه اولى واما الجزم فلكونه
معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع
قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان الثاني اى
فان كان الجزاء مضارعا واللغة الاولى ضعيف لان
الثاني معرب والجازم موجود وان كان ماضيين نحو
ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين
قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
معنى لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا فالوجهان
اقول هذا اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه
الذي يجب والضابطة فيه انه اذا اثر حرف الشرط في
الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه واذا لم يؤثر قطعا
يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط
فاشار الى الاول بقوله ان كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا او معنى اى اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو
ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب
ولم يقترن قد به لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء
عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه وهو جعله للاستقبال

والا فالف ومث

والجزاء الذي يجب ولا يجب الجزاء م

لعدم الاحتياج اليه وان احـ
تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامر

وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد
لفظا كقوله تع ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او معنى كقوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وجب دخول الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه
لان الغرض الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله
ان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اى
وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول
الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف فلم تؤثر
فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اى فهو يقوم وترك
الفاء من حيث ان لم يجعل خبر مبتدا محذوف بل جزاء
الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف
نحو ان قمت تقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا
بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى فمن يؤمن
بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل لا لنفي الاستقبال
فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين
على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد
النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال
وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او لن يجب دخول
الفاء

الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي
بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط والمنفي بلن هو
الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني
اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن
المضارع ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير
حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تع فان
مت فهم الخالدون او امرا كقوله تع ان كنتم تحبون
الله فاتبعوني يحببكم الله او نهيا كقوله تع فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما
كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقوله ان اكرمتنا
فرحمك الله او كان ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا
كما مر او منفيا بما او بلن كما مر الى غير ذلك قوله
ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تع وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما
جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها
على التعقيب كالفاء لكونها للمفاجاة وانما لا يجيء موضع
الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا
تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا
وان

مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والعرض و
التمني واذا قصد السببية نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة اي ويجزم الفعل المضارع بان مقدره
بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض الجنة و لا تكفر تدخل الجنة اي لا تكفر
تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي ان تعرفني بيتك
ازرك وليته عندنا يحدثنا اي ان كان في الجميع عندنا
يحدثنا والا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل نصب
وخيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني
لان الاشياء الخمسة المذكورة يتضمن معنى
الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في
ضمن هذه الجملة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس
الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا لا يجزم في النفي
لكونه خبرا واعلم ان المراد بالامر هو الامر تحقيقا
او قوة ليدخل فيه نحو حسبك الناس فان حسبك
متنزل منزلة اكتف كانه قال اكتف الناس
وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان النقدير
ان لا تكفر لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر

فتقديره

فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي
فانه جوزه اعتمادا فيه على وضوح المعنى لان المعنى ان
تكفر تدخل النار   الامر صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا
تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف
لمطلق الامر لخروج امر الغايب والمتكلم وامر المخاطب
المبني للمفعول فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل
لغيره من امر الغايب وامر المتكلم نحو ليضرب زيد و
لاضرب وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت
من الفاعل المخاطب يخرج الغايب والمتكلم نحو
ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول
نحو لتضرب وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل
قوله فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل اما
تضرب زيدا الا انه ليس بحذف حرف المضارعة
وحكم آخره حكم المجزوم اي وحكم آخر هذا الامر حكم آخر
المجزوم يقول اضرب واغز وارم واخش بحذف
الحركة والواو والياء والالف كما تقول ليغز وليرم
وليخش وفي التثنية اغزوا ارميا واخشيا بحذف

النون كما يقول ليغزوا وليرميا وليخشيا وانما كان
حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث
ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم
المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا عند البصريين
لعدم علة الاعراب وعدم مشابهة الاسم باحد وجوه
نايت فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت
همزة الوصل مضمومة ان كانت ما بعده ضمة مكسورة
فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا ففتوحة
مقطوعة اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل
المضارع وهو ان يحذف المضارعة ان كان بعد
حرف المضارعة متحرك اسكن اخره وجعل باقية
امر القول في تعد عد وفي تضارب ضارب والها
في قوله بعده عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف
هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس
برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به
وتلك الهمزة مضموم ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع و
مكسورة فيما سواه سواء كانت بعد الساكن كسرة نحو
اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم
والفتح

والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت من تضرب
اضرب بضم الهمزة لالتبس الماضي المبني للمفعول بمضارع
الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة لالتبس
بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بالفتح لالتبس بالمتكلم
الرباعي لما فرغ من كيفيات ساير الامر الثلاثي اورد
الامثلة وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون
بعد حرف الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد
الحرف الساكن مكسورة والثالث مثال ان يكون
بعد الحرف الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن
وهو رباعي زدت الهمزة المفتوحة من المضارعة
لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين وتكون
مفتوحة مقطوعة في الاصل لكونها اصلية مفتوحة في
الاصل تقول في تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع
لاستكراههم اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفت
في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم لاطراد الباب
فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ما
ضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل
والثاني مع التاء خوف اللبس اي فعل ما لم يسم فاعله

واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او
للجهل بالفاعل او غيره والغرض من ذكره ههنا كيفية بناء
فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره للتمييز بين
بناء الفاعل وبناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا
يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم على ولا كسر ما قبل آخره
لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة
وصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل فيضم الحرف
الثالث مع ضم الهمزة لرفع الالتباس تقول في انطلق
واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم
الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول
الالتباس بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج في
نحو قولك الانطلق والاقتدر والاستخرج واما اذا كان
فيه التاء نحو باب تفعل وتفاعل فضم التاء مع ضم الثاني
تقول في تعلم وتجاهل وتعلم وتجوهل بضم التاء و
الحرف الثاني لئلا يلتبس علم وجاهل والثاني في قوله
والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس
اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل ومعتل العين
الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو واعلم ان في

بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث
لغات احدها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل فى
لوصلها قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها بعد
سلب حركته فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل
وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين
للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدرك الا البصير
وهو بصير ليؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه
بقوله وجاء الاشمام والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة وضم
الاول وهو قيل ووجهه انه حذفت الحركة من الواو والياء
للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا لضم ما قبلها واشار
الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي
وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل
وبيع على اطلاقه ليس بجيد لان عور وصيد ليس كذلك
بل الاصوب ان يقال معتل العين المقلوب الفاء
ومثل باب اختير وانقيد دون استخير واقيم ما الا
ت ل ظاء ان اصل اختير وانقيد فانه يجوز فيه ثلث لغات
دون استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير وا
اختير وانقود فان يتر مثل بيع وقول في وقوع الضم

على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه
ماجاز في قيل وبيع واما الثاني فلان اصل استخير واقيم
هو استخير واقوم وهما ليسا مثل بيع وقيل في وقوع الضمة على
الياء والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ماجاز في مثل ما وجب
في مثل ما وجاز في مثل قيل وبيع وان كان
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره اي ان كان الفعل
الذي يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله
وفتح ما قبل آخره لتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار
على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يفد في مثل
يعلم وعلى الضم في مثل يخرج فتقول في يضرب يضرب
ومعتل العين انقلب عينه الفاء اي ان كان المضارع
الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا
واو كان او ياء تقول ويبع يقال ويباع لان اصلهما يقول
ويبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها فكانتا في موضع
الحركة مع انفتاح ما قبلها فقلبتا الفا فصار يقال ويباع
المتعدي وغير المتعدي المتعدي ما يتوقف
فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد اي
الفعل اما متعد واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه

على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب
فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق ضرب الضارب والثاني غير
المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يرقعود الفاعل
وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة
نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا او حرف
الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون الى واحد كضرب
والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وانبأ وخبر و
حدث اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد نحو ضربت
زيدا والى اثنين لاقتضاء معناه اياهما وهو على ضربين احدهما
ان لا يكون المفعول الثاني عبارة عن الاول ويجوز الا
قتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت
زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني عبارة عن
الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت
زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث الا ان اعلم واري تعديتهما
الى ثلثة بالاصالة بالاختلاف فان علم متعد الى مفعولين
فاذا دخل عليه الهمزة يتعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل
معنى بزيد بسببه مفعول فاذا قلت اعلمت زيدا عمروا

جاهلا كان معناه صيرت زيدا ذا علم بان عمروا جاهل
وكذلك النادى ولما البواقى فتعديتها بنفسها الى واحد
والى الآخر بواسطة حرف الجر نحو انبأتك عن زيد و قد يحذف
حرف الجر لكن لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه
فى تعديتها الى ثلثة مفاعيل وهذه مفعولها الاول
كمفعول اعطيت اى هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعل
حكم مفعولها الاول كمفعولى اعطيت يعنى انه يجوز
ان تذكره منفردا عن غير ذكر المفعولين الاخيرين
ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين الاخيرين و
يجوز ان تذكر الثلثة معا كما انه يجوز ان تذكر المفعول
الاول لاعطيت مفردا عن الثانى ويجوز ان تذكر الثانى
مفردا عن الاول ويجوز ان تذكره مع ذكر الثانى
والثانى والثالث لمفعول اعلمت فارجع من هنا
الى صفحة اليمين التى بورقات المحشيان سبق من هنا
لان الحواشى من الشرح بسبب سهو الكاتب والثانى
كمفعولى علمت اى حكم مفعولى هذه الافعال الثانى
والثالث كحكم مفعولى علمت يعنى انه يجوز ترك
مفعوليها الثانى والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما

يقتصر

يقتصر على احد مفعولى علمت لان مفعولى هذه الافعال
الثانى والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة
يقول اعلمت زيدا عمرا خير الناس واعلمت زيدا من
غير ذكر الثانى والثالث واعلمت عمرا خير الناس من
ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير
ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثانى
افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت
وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة
الاسمية لبيان ما هى عنه اعلم ان افعال القلوب
ما ذكره وهى تدخل على الجملة الاسمية اعنى المبتدا والخبر
لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم
فان الثلاثة الاول للظن والثلاثة الاخيرة للعلم
وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون للعلم ويكون
للظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة عن علم قلت
علمت زيدا قائما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت
زيدا وتنصب الجزئين اى المبتدا والخبر معا الا عند
مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال
القلوب لانها لا يحتاج فى صدورها الى الجوارح والا عضا

الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية ومن خصا
يصها ان لا يقتصر على احدهما الخصائص جمع خصيصة
وهي ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غير ذلك الشيء
اي ومن خصائص افعال القلوب انه لا يقتصر على
احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى
ويوم يقول نادوا شركاي الذين زعمتم اي زعمتموهم
اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر
فكما انه لا بد للمبتدا من الخبر وبالعكس لا بد لاحد
المفعولين من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه
غير داخل على المبتدا والخبر وفيه نظر لجواز حذف احد
مفعوليها بحيث واقع في قوله تع ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على
قراءة من قرا بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت اي ولا
يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل
هو خيرا لهم ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او
تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت
اي ومن خصائص هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت
هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت

كمن

عنها نحو زيد قايم ظننت لاستقلال مفعوليها
كلاما بكونهما مبتدا وخبرا على تقدير الغائها مع ضعف
عملها بالتوسط او التاخر واعلم ان تقدم احد مفعوليها
في جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم
معمول الفعل كتقدم الفعل ولم يجز الالغاء في باب اعطيت
اذا تاخر او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد
بالالغاء ابطال العمل العارض وهو والتاخر مع جواز
العمل ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز
الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال
اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت ومعنى
الالغاء يكون في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت
زيد قايم في ظني ومنها انها تعلق قبل الاستفهام
والنفي واللام اي ومن خصائص هذه الافعال تعليقها
وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء تقول
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار و
علمت لزيد قايم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلاثة صدر
الكلام فهو علمت ان لم يكن هذه الاشياء في

جواز الالغاء وجواز العمل اذا تاخرت
او توسطت ويعلم من قوله صدر

صدر الكلام لكن الجزئين الذين هما في قولك علمت
ازيد عندك او عمرو في موضع النصب لان العلم
وقع عليها بالحقيقة وعدل عن محافظة اللفظ فمن
حيث اللفظ وعلى الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى موعيت هذه الافعال ومعناه
علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب
ذلك وجوابه بالتعيين وانما قال الاستفهام ولم
يقل حروف الاستفهام ليشمل الاسم كقوله تعالى لنعلم
اي الحزبين احصى لما وانما قال قبل الاستفهام لانه
لوكان بعد الاستفهام لم تعلق نحو ايهم علم زيدا
ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد مثل علمتني منطلقا اي ومن خصائص هذه الا
فعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
نحو علمتك عالمك اي علمت نفسي وعلمت نفسك
ولم يجز في ساير الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب
في ساير الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع لسبق
الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الى
الفهم ضربتي ايات فلدفع هذا الوهم عدل الا ايراد

النفس

النفس فقيل ضربت نفسي ولا يونع حركة المضمر
هذا الالتباس مع قيام هذا الغايب قويا ولجواز
اشتباه هذه الحركة بغيرها عن غفلة السامع و
ليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالا
عتقادات والقلوب من العلم والظن ولاشك
ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه
اكثر من صفات غيره فاذا لا يحتج فيها الى ايراد النفس
لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس واعلم
ان افعال القلوب وغيرها يشتركان في انه لا يجوز
ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم
فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا علم ان يكون فاعل
وظن ضرب ضمير ان عايدان الى زيد لان المفعول فضلة
فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضرب
على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند ولبعضها معنى
اخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت
بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى
اصبت اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الى
ان يكون من مفعول واحد وهو قوله وهو ظننت من

لكون هذا الغايب

ضرب ضمير

الظنة بمعنى اتهمت فانه لا يتعدى الا الى مفعول واحد
ومنه قوله تع وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في
السبت اى عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى
الاصابة تقول وجدت ناقتي اى اصبتها ورايت من
رؤية البصر يقول رايت زيدا اى ابصرته
الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
اى الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا
على صفة كونه عالما في الزمان الماضي وللقايل ان يقول
ان ساير الافعال يقرر الفاعل على صفة فان ضرب
مثلا في ضرب زيد تقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه
بيان المراد منه انه يقرر فاعله على صفة غير صفة
مصدره فان كان في قولنا كان زيد قايما قرر زيدا
على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير
مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك
وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن ساير الافعال
من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم

بمرفوعها

بمرفوعها وهي كان وصار الى آخره اى هذه الا
فعال كان وصار واصبح الى قوله وليس وقد جاء ما
جاءت حاجتك اى وقد جاء ماجاء بمعنى تقرير
الفاعل على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فان
ما احتمل ان يكون للنفي وح كان جاءت مسندا
الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كانت محتاجا
الى شيء معين كالقلادة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء
بل حصل شيء آخر دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال
ما جاءت حاجتك اى ما جاءت على قدر حاجتك
واحتمل ان يكون الاستفهام وح كان معناه
اى شيء جاءت حاجتك واسمه ضمير يعود الى
ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى عن
الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهرت من
قول الخوارج لابن عباس رضه حين اتاهم من قبل علي
يستدعي منهم الرجوع الى الحق وقعدت كانها
حربة اى وقد جاء قعد بمعنى تقرير الفاعل على
صفة اى بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته
حتى قعدت كانها حربة اى صارت شفرته والظاهر

مخصوص بمحله ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا
بمعنى صار كاتبا وتدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناه فترفع الاول وتنصب الثاني
مثل كان زيد قايما اى هذه الافعال تدخل على الجملة
الاسمية وهي المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر
الى المبتدا حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة
الاسمية لانها جزئية فيكون معناه لاعطاء هذه
الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم انه لم اعرف
فايدة الحكم في حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني
المبتدا بانه اسمها وتنصب الجزء الثاني اعني الخبر بانه
خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قايما فكان
افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد قايم وهكذا في
الكل فكان تكون ناقصة اى كان على ثلث
انواع احدها ناقص وهي ثلاث احدها النقص الحقا
على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان
دايما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد
كاتبا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دايما
منقطعا او ثانيا ان يكون بمعنى صار كقوله بتيها قفر

لثبوت خبرها ماضيا
دايما او منقطعا وبمعنى
صار ويكون فيها ضمير الشان
وتكون تامة بمعنى ثبت
وزايدة صرصم

والمطي

والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اى صارت واشار بقوله بمعنى صار وهو معطوف
على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها
ضمير الشان وحينئذ يقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير
كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر
مثن بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر
كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان ناقصة
وتامة وزايدة والناقصة ثلث لامتناع كون اقسام
الشيء قسيمة له وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع
ان الاخرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا
يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون
الاخرين لوجود اسم غير اسم الناقصة للاخرين دون
الاول والثاني ان يكون تامة واشار اليه بقوله
ويكون تامة وهو عطف على قوله ويكون ناقصة
والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت يرتفع
ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي
كقولهم كانت الكاينة والمقدور كاين والثالث
ان تكون زايدة واشار اليها بقوله وزايدة اى وتكون

زايدة وهي قسمان احدهما ان يكون زايدة في
اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قايم لافادتها الزمان
الماضي والغايتها في اللفظ والاجود تاخيرها و
ثانيها ان يكون زايدة في اللفظ والمعنى كقوله
تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا
للكلام وتاكيدا لو نصب صبيا على الحال وانما ذكر
هذين القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما
موافقة للناقصة في اللفظ   فصار للانتقال
اي صار للانتقال من شيء الى شيء اما باعتبار الحقايق
نحو صار العوارض نحو صار زيد غنيا ثم صار زيد
الحجر وامّا باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء
واصبح واضحى وامسى لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها وبمعنى صار ويكون تامة اعلم ان هذه
الافعال يجيء لثلثة معان احدها اقتران مضمون
الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء و
الضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد
عارفا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد
غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح على

هذه

هذه الصفة وثالثها ان تكون تامة وهي تفيد معنى
الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
وبمعنى صار اي ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما اي ظل لاقتران مضمون
الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل
تقول ظل زيد مصليا او بات زيد مكررا والثاني بمعنى
صار كقوله تع ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون
زمان   ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك
لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ان هذه الافعال
الاربعة لدلالة الاستمرار خبرها لاسمها مذ قبله في
زمان قبوله في العادة نحو مازال زيد اميرا اي مذ كان
قابلا للامارة لا في حال كونه طفلا وفاعل قبل في قوله
مذ قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى
خبرها   ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الا
حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون
هذه الافعال ح بمنزلة كان لدخول النفي على النفي
المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال النفي و

اعلم

دخول حرف النفى عليها ولهذا لم يجز ان يقال مازال زيد
الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما كاقو
ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها او
من ثم احتاج الى كلام لانه ظرف اى ومادام لان
توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس
مادام زيد جالسا اى اجلس دوام جلوس زيد يعنى
زمان دوام جلوسه فا على تقدير حذف المضاف
ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف
والظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة لا يجئ
الا بعد المسند والمسند اليه وليس لنفى مضمون
الجملة حالا دائما مطلقا اى وليس لنفى مضمون
الجملة الاسمية فى الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب
كذلك تقول ليس زيد قايما الآن ولا تقول غدا
او قيل لنفيه مطلقا اى حالا كان او غيره عند
بعضهم قال الله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا نفى الاستقبال لكون العذاب مصروفا عنهم
يوم القيامة فهو لنفى المستقبل ويمكن ان يجاب
عن الاية بان الله تع لما اخبر ان العذاب يوم ياتيهم

ليس

ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق فى الحال لتيقن وجود
ما اخبر الله تع به وللمستدل بهذه الاية ان يقول ما
ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة
الظاهر لاستعمال العرب ويجوز تقديم اخبارها
كلها على اسمائها وهى تقديمها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو
من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو فى اوله ما خلافا
لابن كيسان فى غير مادام وقسم مختلف فيه وهو ليس
اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمها جائز
بالاتفاق فى الكل لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع فى الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها
على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهى
فى تقديمها عليها اى هذه الافعال فى تقديم اخبارها
على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو
من كان الى راح على الترتيب المذكور فى الكتاب
لكونها افعالا صريحة والمانع من التقديم منتف
والثانى انه لا يجوز وهو الذى فى اوله ما وهو
على ضربين احدهما ان يكون ما نافية القسم والثانى
ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين

لايجوز تقديم اخبارها عليها لما اذا كانت ما نافية
فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
ولم يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسه الا ابن
كيسان واتباعه في غير مادام ووجه قوله ان ما النافية
لما دخلت الافعال الدالة على النفي صار للاثبات
بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم
خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله
وقسم لايجوز الى قوله في غير مادام والقسم الثالث مختلف
فيه وهو ليس فذهب سيبويه وبعضهم الى انه لايجوز تقديم
خبره على نفسه لكونه للنفي وامتناع تقديم معمول النفي
عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا
وجواز تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان
لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه
قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال
بان يوم يأتيهم معمول المصروف الذي هو خبر ليس
فلو لم يجز تقديم خبر على ليس لم يجز تقديم المعمول لان
وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل غير ولقائل

الفعل على نفسه واجب عن دليل الاول بان
امتناع تقديم معمول صرصر

ان يقول

ان يقول كان من الواجب على المصنف ان يجعل
ليس وما في اولها النافية من القسم المختلف فيه و
يمكن ان يجاب عنه بان لم يعتد بمخالفة ابن كيسان
واعتد المخالفة في ليس لان طايفة كثيرة منهم من
المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه
افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او
اخذا فيه اعلم ان هذه الافعال داخل على اخوات كان
لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر
لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقدم
خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها
بانها افعال وضعت للدلالة على دنو الخبر رجاء
او حصولا او اخذا فيه فالاول عسى وهو منصرف
اي الذي كون دنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف
معنى انه لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي
حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل
ولكون كل منهما للطمع الحصول والاشفاق و
لهذا لا يستعمل في الحالات فلا يقال عسى زيد ان
يطير تقول عسى زيد ان يقوم وعسى



ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيه لغتان احديهما ان
يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم ان يكون
منصوبها الفعل المضارع مع ان تقديرا لمعناها في الترجي
وتقوية له مع ان اصلها ان يكون اسما قياسا على خبر كان
الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير
ابؤسا وهو جمع البوس او البأس اي الشدة والشدة واشار
الى هذه اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم
عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبره اي عسى زيد
القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف و
اللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على
المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الاخير وهذا كما يقال في سمعت انه متى كان
مفعول الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع
لم يقتصر ويعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة
ايضا واشار اليه بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل هنا
شيء آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي
يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب

عسى زيد

يخرج له

بانه

بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى و
يلزم من هذا تجويزهم تقدم خبرها على اسمها فعلى
الوجه الاول يقول عسى ان يقوم الزيدان و
الزيدون وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه
الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان وان يقوموا
الزيدون وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه
الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان وان يقوموا
الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تعالى
عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل
الا الوجه الاول لئلا يلزم الفصل بين اجزاء الصلة
باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة
وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى
ان يقوم جاز ان تضمر في عسى وان لا تضمر في
عسى استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم العائد الى
زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ وما بعده خبره تقول
على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما والزيدون
عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى
ان تقومان والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه

الاولى الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان
يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما
والهندات عسين ان يقمن   وقد يحذف ان
اى وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى اللغة الاولى
تشبيها لعسى بلعل كقوله عسى الهم الذى امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع
وقوع الفعل فاعلا   والثانى فقول كاد زيد يجيء
وقد تدخل ان اى القسم الثانى وهو الذى وضع لمقاربة
حصول الخبر لا على مقارنة رجاء وهو غير متصرف ولذلك
جاز تصرفه فاعل اسم مفرد وخبره فعل مضارع ليدل
على القرب حصول الخبر من الحال من غير ان لدلالة
على الاستقبال المنافى للحال نحو كاد زيد يجيء وقد
تدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله رسم عفى من
بعد ما قد انمحى قد كاد من طول البلى ان يمحى
واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال على الاصح اى اذا
دخل النفى على كاد يكون كاد للنفى كما ان الافعال
المثبتة اذا دخل عليها النفى كانت للنفى لان من
شان حرف النفى ان ينفى ما يدخل عليه ايجابا كان

جاز تصرفه

او سلبا وانما قال على الاصح للاختلاف فيه كما صرح به
بعد ذلك   وقد يكون للاثبات اى وقال
بعضهم ان النفى اذا دخل على كاد كان للاثبات
ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا
كقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا
لان الذبح يدل على الفعل وما كادوا يدل على الاثبات
واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة
فى قوله اذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى
الاثبات من حب مية يبرح ووجه الاستدلال
بانهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات
وهو زوال رسيس الهوى من حب مية ولولا
ذلك لم يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا منه الاثبات كان
للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم
فى ثان الحال دليل على الاثبات وهو متفاوت نفى
الذبح فى اول الحال لاختلاف الوقتين يدل
عليه تعنتهم فى قوله تع اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك
يبين لنا ما هى وغير ذلك واعلم ان العرب
فى مثل قولنا ما كاد زيد يقوم فى الاثبات فانهم

الجرم

انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذى حمله على الحكم بانه للاثبات وعن الثانى انا لا نسلم ان فهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون من خطاء مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان الهجران اذا غير المحبين لم يقارب حتى التغير وهو ابلغ من نفى نفس التغير وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اى وقال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفى عليه يكون فى الماضى للاثبات كقوله تع وما كادوا يفعلون وقد من حب مية يبرح لم يكد يجود وقد عرفت الجواب عنه وفى المستقبل كالافعال اى يكون للنفى كقول ذى الرمة اذا غير الهجران المحبين الى آخر البيت

قد يجاء لم

وللثالث طفق وجعل وكرب واخذ وهى مثل كاد واوشك وهى مثل عسى وكاد فى الاستعمال اى والثالث وهو الذى لدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ

شك

شك فانه مخالف لعسى لانتفاء معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاولى تستعمل استعمال كالقريب معناه من معنى كاد تقول طفق زيد يقول قال الله تع وطفقا يخصفان واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد ان يخرج فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اى فعلا التعجب وهما ما افعل وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند روية ما خفى سببه وخرج عن نظايره وهما صيغتان اى وللتعجب صيغتان احدهما ما افعله والثانية افعل به وهى غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نهى ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذى اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل فى الممتنع بمثل ما اشد واشدد به اى فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه

ما افعله وافعل به وهو متصرفه نحو ما احسنه وا بزيد صح

لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان
الا من ثلاثى ليس بلون ولا عيب ويتوصل فى
تعجبا يمتنع بناء فعل التعجب منه بمثل ما يتوصل
به الى التفضيل مثل ما اشد يقولما اشد استخراجه
وما اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه
واكثر بحمرة واقبح بعوده ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازنى الفصل
بالظرف اى ولا يتصرف فى صيغتى التعجب بتقديم
ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنا الانشاء الموجب
لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا
ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال
ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو اليوم
بين ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز المازنى الفصل
بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان
يصدق لاختصاص الاتساع فى الظروف بما لم يتسعوا
فى غيرها وما مبتداء نكرة عند سيبويه
وما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف اشارة الى بيان اعراب ما افعله ما تامة

نكرة

نكرة بمعنى شى عند سيبويه والخليل واصله
شىء احسن زيدا والجملة التى بعده اعنى الفعل و
الفاعل والمفعول فى محل الرفع بانه خبره وما موصولة
عند الاخفش والجملة التى بعدها صلتها وهى مع الصلة
فى محل الرفع بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره الذى
احسن زيدا شى وما استفهامية عند قوم وهى مبتداء
وما بعدها خبرها وتقديره اى شى احسن زيدا فهذه
التقديرات باعتبار الاصل لا انهما بعدما بمعنى الان
وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير فى افعل
الى اخره اشارة الى بيان اعراب به فى افعل به عند سيبويه
اى به فى افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة
كما فى قوله تعالى كفى بالله الا انها لازمة ههنا ليدل
على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار ذا
ذا فعل كاغد البعير اى صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة
نغير عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر لا يصح
للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين
قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن
فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم

صورة واحدة   ومفعول عند الاخفش

والباء للتعدية او زايدة ففيه ضمير معطوف على قول

فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اى و ...

مفعول به عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان

بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امر للاخبار فيكون

فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير المصدر

عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد والضمير المخاطب

عند بعضهم اى انه لكل واحد مخاطب بان يجعل زيدا حسنا

بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجرى مجرى الامثال فلم

يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجلان ويا رجال احسن

بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت

الهمزة فى احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء

متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها فى قوله تع ولا تلقوا بايديكم

الى التهلكة وذلك اذا لم تكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن

متعديا   افعال المدح والذم ما وضع لانشاء

مدح او ذم اى افعال المدح التى بوب لها فى النحو افعال

وضعت لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته

وشرف وكرم وقبح وبعد فى افعال المدح والذم لانها

لم توضع للانشاء   فمنها نعم وبيس اى فمن افعال

المدح نعم ومن افعال الذم بيس   وشرطهما ان يكون

الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او ضميرا

مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هى اى وشرط هذه

الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة وهو ان

يكون معرفا بلام تعريف العهد نحو نعم الرجل زيدا

او يكون مضافا الى المعرف بلام تعريف العهد نحو

نعم صاحب الرجل زيدا او يكون مضمرا وذلك المضمر

اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اى نعم الرجل

رجلا زيد واما مميز بما بمعنى شى غير موصوفة كقوله

تع فنعما هى فما ههنا نكرة بمعنى شى موضعها النصب

على التميز وهو المميزة لفاعل نعم اى فنعم شيا هى

اى نعم الشى وهى ضمير الصدقات وهى مخصوصة

بالمدح   وبعد ذلك المخصوص اى و

بعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح او الذم لان

ذكر الشى مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع فى النفس

وهو مبتدا اشارة الى اعراب المخصوص اى المخصوص

بالمدح او الذم مبتداء والجملة التى قبله خبره

لم توضع

ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتداء لقيام الام تعريف العهد
مقامه او خبر مبتداء محذوف على تقدير سوال
وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل
زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتين
وشرطه مطابقة الفاعل اى وشرط المخصوص بالمدح
او الذم ان يكون مطابقا للفاعل فى الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون و
ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه
عبارة عن الفاعل فى المعنى وبئس مثل القوم
الذين كذبوا اوشبهة متاول هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل فى
الجنس وليس كذلك فى الاية لان المكذبين ليس
من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول اى
متاول بتقدير حذف المضاف عن الذين اى بئس
مثل القوم مثل الذين كذبوا باياتنا او بان الذين
صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم

اى

اى بيس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص نحو نعم العبد ونعم الماهدون
اذا علم اى وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم
اذا دلت عليه قرينة كقوله تع نعم العبد ايوب
وكقوله تع فنعم الماهدون اى فنعم الماهدون
نحن يدل عليه سياق   وساء مثل بئس
اى ساء يستعمل استعمال بئس فى جميع احكامها
ويكون بمعناها او ان استعمل فى الاخبار نحو ساء فى
هذا الامر نحو ساءت المراة هند اى بئست المراة
هند وكقوله تع ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى
ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف
المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل
ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص
واعرابه كاعراب مخصوص نعم اى ومن افعال المدح
حبذا وهو مركب من حب الشى وحب اذا صار
محبوبا ومن ذا وفاعله ذا ويراد به المشار اليه
فى الذهن كما يراد بالرجل فى نعم الرجل زيد وذا لا
يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص

مفردا او مثنى ومجموعا او مذكرا او مونثا تقول
حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند و
الهندان والهندات وبعد ذا يجي المخصوص بالمدح
وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل و
الفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه
ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده خبره
او لانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص مبتدأ
ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف ويجوز
ان يقع قبل المخصوص وبعده تميز او حال على وفق
مخصوصه اي يجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا
تميز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو
حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب خلاف
نعم اذا كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل
الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه
حال موافق له فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده
نحو حبذا زيد راكبا والعامل في التميز والحال ما في

حبذا

باب الحروف

حبذا من معنى الفعل وذو الحال هو ذا الا زيد لان
زيدا مخصوص والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح
لفظا او تقديرا اذ المدح بالركوب فيكون راكبا حالا
عن الفاعل لا عن المخصوص **قوله** الحرف
ما دل على معنى في غيره فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه
يشترك فيه الثلاثة وبقوله في غيره يخرج الاسم
والفعل **قوله** ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم
او فعل اي من اجل ان الحرف دل على معنى في غيره
احتاج الحرف الى الاسم او الفعل في ان يصير جزءا
من الكلام مسندا او مسندا اليه لان دلالته
على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه **قوله**
حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى
ما يليه هذا تعريف حروف الجر اي حروف الجر
وضعت لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت
بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة
وسميت ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما
قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله بما
رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى

بمعنى

الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
المصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال
وكل شى يستنبط منه معنى الفعل **قوله** وهى من والى
وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (وباؤه م)
وعلى وعن والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا
الى قوله حاشا وعدا وخلا اشارة الى عددها وهى ثمانية
عشر على ما ذكره **قوله** فمن للابتداء والتبيين والتبعيض
وزايدة فى غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش م شروع فى بيان
معانى هذه الحروف ومعانى من بحسب ما ذكره اربعة
احدها ابتداء الغاية ويعرف بما يصح الانتهاء نحو
سرت من البصرة الى الكوفة وثانيها التبيين ويعرف
بصحة وضع الذى مكانه كقوله تع واجتنبوا الرجس
من الاوثان وثالثها للتبعيض ويعرف بصحة
وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها
الزيادة وتعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى
والزايدة لا يكون الا فى غير الموجب نحو ما جاءنى
من احد وهل جاءنى من احد ولا تضرب من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدون فى الموجب

ايضا **قوله** وقد جاء من مطر وشبهه متاول الشاذ (كان ل)
الى دليلهم وهو ان من تزاد فى الموجب بحجة قولهم
قد كان من مطر وشبهه كقوله تع يغفر لكم من
ذنوبكم اى وقد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم
واجاب عنه بانه متاول وتاويل قولهم قد كان
من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع
يقول هل كان من مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له
كان من مطر او محمول على التبعيض اى قد كان
شى من مطر محكى كلامه وتاويل الاية ان من للتبعيض
لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تع
ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلعم
وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عم ولا
يلزم من غفران جميع ذنوب امة محمد صلعم غفران
جميع ذنوب امة نوح على ان قوله تع يغفر الذنوب
جميعا غير باق على عمومه **قوله** والى للانتهاء (بحوبه م)
وبمعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما
انتهاء الغاية ويعرف باستعماله مع الابتداء فهى
مقابلة لمن ويعرف باستعمال فيما له ابتداء نحو سرت

من البصرة الى الكوفة والثانى ان يكون بمعنى مع وهو
قليل كقوله تع من انصارى الى الله اى مع الله قوله
وحتى كذلك د بمعنى مع كثيرا اى وحتى للانتهاء الغاية
كالى د بمعنى مع كثيرا وانما شبه حتى بالى فى انتهاء الغاية دون
كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكونه بمعنى مع
كثير قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد هو اشارة
الى فارق لفظ بين الى وحتى وهو ان حتى يختص الظاهر
استغناء عنه بالى ولئلا يختلط اكثر الضماير بعضها ببعض
لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا
للمبرد فانه جوز دخوله على الضمير مستدلا بقول الشاعر
والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابى زياد وهو
وهو شاذ عند الاولين قوله وفى للظرفيه وبمعنى
على قليلا اعلم ان فى لمعنيين احدهما الظرفية وهو حلول
فى غيره حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى
الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله
تع ولاصلبنكم فى جذوع النخل قوله والباء للالصاق
اى على جذوع النخل اى الباء يستعمل لمعان احدها
الالصاق حقيقة نحو مررت بزيد اى التصق مرورى

يوضع

بموضع
يقرب منه زيد او مجازا نحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة
نحو كتبت بالقلم اى باستعانة القلم وثالثها المصاحبة
نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا
بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها
الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا
كما فى الخبر فى النفى نحو ما زيد بقائم وكما فى الاستفهام
نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما فى غير النفى والاستفهام
وهو اما فى المرفوع نحو بحسبك زيد واما فى المنصوب
نحو القى بيده قوله واللام للاختصاص اى
اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو المال لزيد
والجل للفرس والثانى التعليل نحو ضربته للتاديب
والثالث الزيادة كقوله تع ردف لكم اى ردفكم والرابع
ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله
تع وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا
ما سبقونا اليه وليس معنى الآية ان الكافرين خاطبوا
المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يكون
ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن
الذين آمنوا وفيه نظر لانه ذكر فى الكشاف وغيره

ای علی جذوع النخل ص

والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية والزيادة فى الخبر فى الاستفهام والنفى وفى غيره سماعا نحو بحسبك زيد والقى بيده ص

والاستعانة نحو المصاحبة والمقابلة والظرفية والزيادة فى الخبر فى الاستفهام والنفى قياسا وفى غيره سماعا نحو القى بيده ص

من التفاسير ان هذا الكلام كلام الكفار فانهم قالوا
للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد خيرا ما سبقنا اليه
ولا اعنى المؤمنين لا يقال لو كان كذلك لقال ما
سبقتمونا اليه لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم
خاطبوا بعض المؤمنين كاكابرهم مثلا وارادوا
بقولهم ما سبقونا اليه البعض الاخر منهم كاصا
غرهم مثلا او خاطب بعض الكفار بعضهم الذين
اسلموا بقرينة قوله للذين آمنوا بان ما اتى به
محمد لو كان خيرا ما سبقنا المؤمنون ولحاصل
ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم
الله تع كقوله الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد
بمشمخر به الظيان والاس اى والله لا يبقى فتعجب
من فناء العالم حتى يفنى كبش متحصن بجبل منه سنة
والحيد جمع الحيدة وهى عقدة فى قرن الوعل وفى
الجملة كل نتوء فى القرآن والجبل او غيرهما ويجمع على
حيود وحيد كبدور وبدر فى جمع بدرة المشمخر العال
والظيان نبت طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر
قوله ورب للتقليل الى اخره اعلم ان رب للتقليل

سبقونا اليه

لها صدر الكلام مختصة
بنكرة موصوفة على الاصح
وفعلها ماض محذوف
غالبا متن

كا

كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر
الكلام لكونها لانشاء التقليل والثانى اختصاصها
بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت
به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو
رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها
بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف
النكرة فلتحقق التقليل الذى هو مدلول رب
وصف لانه اذا وصف الشى صار اخص مما لم يوصف
وانما قال على الاصح لان فى وجوب وصف النكرة
خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون
فعلها اى جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل
المحقق وانما قال محذوف غالبا لجواز حذفها غالبا لحصول
العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمنى فاكرمنى صفة لرجل
وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه
قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله وقد
تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد
مذكر خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز اى وقد تدخل
رب على مضمر مميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه

وصفها

رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا
الضمير ان يكون مفردا مذكرا دايما عند البصريين تقول
ربه رجلا و رجلين و رجالا و ربه امراة وامراتين ونسا
لكونه راجعا الى مقدر ذهني لا الى شي مقدم ذكره ليجب مطابقته
خلافا للكوفيين فانهم قالوا لمطابقة هذا الضمير للتميز في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **قوله** و
يلحقها ما فتدخل على الجمل اى ويلحق رب ما الكافة
وتدخل على الجملة اذا قصد و التعليل النسبة المفهومة من
الجملة نحو ربما قام زيد و ربما زيد قايم ولا يقال ربما يقوم
زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد
به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة
ود نحو كما قلنا في قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في
اعناقهم باذ وهو للمضي وجمع بينه وبين سوف التي
للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من الريب **قوله**
وواوها اى واو رب وهي الواو التي يبتدا بها في اول
الكلام بمعنى رب ولهذا يدخل على النكرة الموصوفة و
يحتاج الجواب مذكورا او محذوف ماض كقوله وبلدة

سوف

تدخل على نكرة موصوفة

للس

ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
ليس بها ت اى رب بلدة **قوله** واو القسم انما تكون
عند حذف الفعل لغير السوال اعلم ان الواو بدل في القسم
عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السوال
ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني ولا تعبر في
وهو اعني واو القسم مختصه بالظاهر فلا يقال وك استغناء
بالباء عنها **قوله** والتاء مثلها مختص باسم الله تعالى
اى والتاء مثل الواو في انها لا يستعمل مع الفعل و
السوال ومختص بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تعالى
اى لا يستعمل في غير اسم الله تعالى لنقصها انها عن الواو
الذى هو انقص عن الباء **قوله** والباء اعم
منها في الجميع اى والباء اعم استعمالا من الواو و
التاء لاستعمالها في الجميع اى مع الفعل وحذفه و
مع السوال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو
والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها
في جميع الظواهر لغير السوال بخلاف التاء ثم الواو اعم
استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظاهر لغير
السوال بخلاف التاء **قوله** ويتلقى القسم باللام و
ان وحرف النفي اى ويتلقى القسم بجواب فيه اللام

مختصة بالظاهر

انقطاعها

وان اذا كان مثبتا وحرف النفي ان كان منفيا وتفصيله
ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كانت
جملة اسمية فان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله
ان زيدا قائم او اللام نحو والله لزيد قايم وقد جمع بينهما
نحو والله ان زيد القايم وذلك للتاكيد ولربط
الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو و
الله ما زيد بقايم او قائما او والله لا زيد في الدار ولا
عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا
لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام زيد او بدونها
نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو قد افلح من
زكيها وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع
نون التاكيد وبدونها نادرا نحو والله لاقومن
او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها ما
ضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد
وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون
التاكيد وبدونها نادرا نحو والله ما افعلن او لا
افعلن او ما افعل ولا افعل ولكن يجوز حذف
حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا للدلالة

الحال

الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله
ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي ويحذف
جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد والله
قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لا تيه
يعني عن عادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء
اي عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت السهم عن القوس
وعلى للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح
وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب
ح كقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني
مرة وامامي واما على فبمعنى فوق كقوله غدت
من عليه بعدما تم ظمؤها اي ههنا اسمان لدليل
دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه وزائدة
وقد يكون اسما اعلم ان الكاف للتشبيه في اكثر
الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زايدة كقوله تعالى
ليس كمثله شئ والذي يدل على الزيادة انه لولاه لزم
نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله تعالى لان
المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن
عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد والذي يدل

وقد يكونان اسمين بدخول من عليهما

ويختص بالظاهر خلافا للمبرد

على اسميته ههنا دخول عن عليه ويختص الكاف
بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير
كقوله ثم رام اوعال كها اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان نحو
للابتداء في الماضي وفي الحاضر مثل ما رايته مذ شهرين
ومنذ يومنا اى مذ ومنه لابتداء الغاية في الزمان
الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته
مذ سنة كذا اى ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ويجيئان
للظرفية في الزمان الحاضر اى بمعنى في نحو ما رايته منذ
شهرنا او يومنا اى في شهرنا وفي يومنا وقد تقدم احكامهما
في الظرف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في
الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان
العرب لا يريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على
الزمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا
وعدا وخلا للاستثناء اى هذه الثلثة فيها معنى
الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا
وان نصبت ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر
فعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشا
بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها

والظرفية صح

باب حروف المشبهة

اذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس كلما كانت
للاستثناء كانت حروفا قوله الحروف المشبهة
بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل انما سميت
هذه الحروف حروفا المشبهة بالفعل لكونها مشابهة
للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا و
فتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل
في كل واحد منها على ما يجي وهي ستة ان وان وكان
ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام
اى لهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد
منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي
تقدمها ليحصل العلم في اول الامر بان الكلام من
اى نوع من انواع الكلام من ترج او بمعنى تمني
او استدراك او غير ذلك قوله سوى ان فهي
بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى
ان فانها بعكس هذه الحروف اى لا يكون لها صدر الكلام
لكونها مع ما بعدها معمولا لعامل قبلها وحق المعمول
ان يكون متاخرا في الجار على اصلها • وتلحقها
ما فتلغى على الافصح اى وتلحق هذه الحروف ما الكافة

وح تلغى عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة
الفعل لفظا وهى فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم و
يعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء قول
النابغة قالت الا ليتما الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
بالوجهين والغرض من الحاق ما بهذه الحروف الحصر و
التاكيد فى انما وافادة معناها فى الجملتين الاسمية و
الفعلية فى الكل قوله وتدخل اى وقد تدخل هذه
الحروف على الافعال حين اتصال ما بها لتفيد معناها
فى الجملة الفعلية كما افادت فى الجملة الاسمية فتقول
انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير معنى
الجملة وان مع جملتها فى حكم المفرد شرع فى بيان احوال
كل واحد منها على التفصيل واشار الى الفرق بين
ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى
الجملة بل تؤكدها فاذا قلت ان زيدا قائم افدت
بما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
والمبالغة وان تغير معنى الجملة لا الجملة التى بعدها مع
فى حكم المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر فى موضع
الجمل والفتح فى موضع المفرد اى ومن اجل ان

حينئذ على الافعال م

المكسورة

المكسورة لا تغير معنى الجملة وبقى الجملة على حالها مع
زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما فى كل
موضع يقع الجملة على حالها ومن اجل ان المفتوحة
تغير معنى الجملة وتجعلها فى حكم المفرد وجب الفتح لفظا
او حكما فى كل موضع يكون مع ما بعدها فى حكم المفرد
واذا كان كذلك تعين موضع كل واحدة من المكسورة
والمفتوحة قوله فكسرت ابتداء وبعد القول و
بعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدا او
مضافا اليها اى كسرت بناء على الفرق المذكور
اذا وقعت ابتداء لكونها موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول نحو يقول ان زيدا
قائم لان مقول القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول
نحو جاءنى الذى ان العالم اباه لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام
كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جوابا
القسم نحو والله ان زيدا قائم لكونها فى موضع الجملة
لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت
ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو بلغنى ان زيدا

عالم اى علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت
ايضا ان وقعت مابعدها مفعوله نحو كرهت ان
زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا
اذا كانت مع مابعدها مبتدا نحو عندى انك عالم لو
كون المبتدا مفردا وكذلك اذا وقعت خبر مبتدا
كقولك العجب ان الضرب ضرب زيد لان اصل الخبر
ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كان مع ما بعدها
مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم او اعجبنى اشتهار
انك فاضل لوجوب كونه المضاف اليه مفردا الا د
يشكل بما اذا كان المضاف اليه الجملة مثل اكتب
حيث وفتحت ما بعدها قوله وقالوا لولا انك
لانه مبتدا اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الا
نحو لولا انك منطلق انطلقت لان ما بعد لولا مبتدا
خبره محذوف ووجوب كون المبتدا مفردا وكذلك
يجب الفتح بعد لولا التى للتحضيض لانه فاعل او مفعول تقديرا
لان لولا التى للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا او
نحو لولا ان زيدا قايم ولولا ان زيدا قايم ضربته بعض هلا
ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد

وكذا ان وقعت د

انك جالس لان الاصل فى المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل فى حيث

لونحو

لونحو لو انك قايم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا
لفعل محذوف اى لو وقع قيامك قوله فان جاز
التقدير ان جاز الامران نحو من يكرمنى فانى اكرمه
وان خالفه ذا انه عبد القفا واللهازم اى فان كان
موضع جاز فيه التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة
فيه جاز فيه الامران الفتح والكسر نحو من يكرمنى
فانى اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب
الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره
من يكرمنى فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعه خبر
المبتدا وهو موضع المفرد وكقوله وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان
المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها
ابتداء وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة وجب
الفتح لوقوعها مبتدا وخبرها عبوديته حاصلة
قوله ولذلك جاز العطف على محل اسم المكسورة
لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا
قايم وعمرو اى ولاجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره جاز العطف

وشبهه

نحو لولا ما [illegible]

قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم

على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو
فعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة مع
الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفردين
ومنه قوله تعالى ان الله برئ من المشركين ورسوله
برفع رسوله ولم يجز العطف على الاسم المفتوحة بالكسر
لتغير معنى الجملة بها قوله ويشترط مضى الخبر لفظا
او تقديرا خلافا للكوفيين اى ويشترط في العطف
المذكور مضى الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو
او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا
قائم وعمرو قائم واما قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا
فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه
كون الشئ الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان
ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول لان ومن
حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين
فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضى الخبر لفظا
او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل
دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو
ضعيف لان نسبة ان الى المسند اليه على السوية

وعمرو وعلى محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو

فلو

فلو عمل في احدهما دون الآخر لزم الترجيح من غير مرجح
وهو محال ولا ينفعهم جواز مثل ان الذين والعمرون
ذاهبون لمضى الخبر هنا حكما تقديره ان الزيدين
ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان
للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد
والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان اشارة الى
بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم
ان المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محلها
قبل مضى الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال
بعض العرب ذلك فاشار الى بطلانه بقوله ولا اثر
لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود هنا
وعدم استعمال الفصحاء ذلك قوله ولكن كذلك
اى ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة حكما
وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضى الخبر لفظا او
نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو ولان لكن للاستدراك
والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد
واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمه لزوال
الابتداء قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة

دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او
على ما بينهما اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى
الابتداء وسائر هذه الحروف تغيره دخلت لام
الابتداء مع المكسورة ولم يدخل مع غير المكسورة
على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا فصل
بين الاسم وبين المكسورة نحو ان فى الدار لزيدا
او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو
ان زيدا لطعامك اكل وانما اشترط فى دخول اللام
على الاسم اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قائم لكراهتهم اجتماع
حرفين متفقين فى المعنى ولهذا لم يدخل هذا اللام
على ان قوله ولكن ضعيف اى دخولها
اللام فى لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما
بينهما ضعيف وان لم يزل معنى الابتدا لان وجود
اللام يوذن بالانفصال ولكن يوذن بالاتصال
لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعفه فى قوله
ولكننى من حبها لعميد واجيب عنه بان اصله ولكن
اننى فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت
النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت

الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتدا على الاسم مح

مع

النون فى النون قوله وتخفف المكسورة فيلزم معها
اللام فرقا بين المخففة من المثقلة وبين النافية
فى مثل ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزمها هذه اللام
ايضا عند عملها وان لم تشتبه بالنافية اطرادا للباب
وقال بعضهم عند العمل لا احتياج الى اللام ويجوز
الغاؤها اى ويجوز الغاء ان المكسورة اذ لجواز
اعمالها لان الافعال التى حذف عنها شى يعمل نحو لم يك
زيد قائما فكذلك الحرف المحذوف عنه شى يعمل
ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافا للكوفيين
فى التعميم اى ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على
الافعال العاملة فى المبتدا والخبر نحو باب كان وظننت و
لبطلان عملها وحصول تاكيد الجملة الابتدائية
الذى هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال
كقوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين فى التعميم فانهم
عمموا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة فى
المبتدا والخبر او غير عاملة وانشدوا بالله ربك
ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

اى وتخفف ان المكسورة فيلزمها اللام ح

خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا ويعلم من قوله يجوز الغاؤها ح

وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند
البصريين فلا اعتبار به وتخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير الشان المقدر اى وتخفف المفتوحة
كما تخفف المكسورة فيعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير الشان المقدر لتحقق مقتضاها
وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة
اكثر مشابهة من المكسورة وعلمت المكسورة المخففة

مخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يعمل المفتوح المخففة

في الظاهر فقد ردا عملها في ضمير شان مقدر لئلا
يحط الاقوى عن الاضعف وقد مر هذا من قبل
فتدخل على الجملة مطلقا اى فتدخل المفتوحة المخففة
على الجملة مطلقا اى اسمية كانت او فعلية سواء
كان داخلا فعلها على الجمل مطلقا اى اسمية كانت
عليها لان مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة

على المبتدا والخبر او غيره داخل صح

الاسمية حاصل وشذ اعمالها في غيره اى وشذ
اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر
ولكنه جاء كقوله فلو انك في اليوم الرخاء سالتني فراقك
او حرف النفي اى ويلزم ان المفتوحة ان الفعل
ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو

لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف قد او حرف النفي صح

علمت

علمت ان ما خرج زيد ولا تشكل بقوله تعالى وان ليس
للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا
فكانه ليس بعدها فعل ولانه يتضمن معنى النفي
مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان
الا ما سعى وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد
من السين او سوف معه كقوله علم ان سيكون

وان كان مضارعا صح

منكم مرضى او منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى افلا
يرون الا يرجع اليهم قولا وكقوله تعالى ايحسب ان
لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد وجميع ذلك انما
ليكون كالعوض من تخفيفها او لئلا يلتبس بان المصدرية
وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت
في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من
يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف لانه

التعويض د

لا تشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض
ولان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع
الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف ولما
كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو الاسم عوض
مع الفعل ولم يعوض مع الاسم وكان

للتشبيه وتخفف على الافصح اي كان للتشبيه نحو
كان زيدا الاسد بمعنى زيدا كالاسد ثم انها تخفف و
قد تعمل وتلغو على الوجه الافصح لكونها اضعف من
ان وقد جاء نحو مشرق اللون كان ثدياه حقان
ولكن للاستدراك تتوسط بين كلامين
متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو اي
معنى لكن الاستدراك وهو ان لم يكن يتوسط
بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات سواء
كان ثم تغاير لفظي او لم يكن فيستدرك بها النفي
بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاء وما
رقني زيد لكن عمرا حاضر والايجاب بالنفي نحو
جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وجاءني زيد لكن
عمرا غايب وتخفف وتلغو كانها تماما ويجوز ذكر ا
لواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين
كفروا بالتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض
القراءة السبع فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف
العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو
حينئذ لانها اذا خففت كانت حرف العطف فلم

عملها عند التخفيف كقوله كان ثدياه حقان
وديد م رشا داحلب والا
عند التخفيف

يجو

يجوز معها ذكر الواو وحينئذ لامتناع دخول حرف العطف
على مثله   وليت للتمني وجاز الفراء ليت زيدا
قائما اي ليت يستعمل للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد وجوز
الفراء ليت زيدا قائما اجراءها لمجرى اتمنى وجوزه
الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان
قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر
كان عند الكسائي والذي حملهما على ذلك قول
الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا واجيب عنه
بان رواجعا منصوب على الحال من الضمير المستتر
في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجعا
والدليل على ضعف قول الكسائي عدم جواز ان يقال ليت زيدا
قائما على تقدير كان   ولعل للترجي وشذ
الجر بها اي ولعل للترجي وقوع امر كقوله تعالى لعل الساعة
قريب فيه ترجي للعباد والفرق بين التمني والترجي
ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات
والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى
السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ سمعه الاصمعي في
عن ابي زيد وفي شرح الكتاب   وداع دعى يا من

الذي يدل خ

حاشيه
كما رواه ابو ص

يجيب الى الندى فلم يستجب عند ذاك مجيب فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب قال لعل جائزة ههنا او هي مع المجرور
في محل الرفع بانه مبتدا وما بعدها خبرها كما ان لولاك
كذلك وقال لا احتياج الى العامل نحو بحسبك زيد وهل
من احد في الدار فقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل
الحكاية اما بمعنى انه وقع مجرورا في موضع آخر فانك
حكاها على ما كان مجرورا واما بمعنى انه سمي الرجل
بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالياء في الاحوال الثلث
وهذا التاويل جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنه
عقيلية فلم يكن هذا التاويل جيدا

الحروف العاطفة

الواو والفاء وثم وحتى واو واما ولا وبل ولكن
اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاسم وهي ما
ذكره ويشترك الجميع في امر واحد وهو ادخال
الثاني في اعراب الاول فالاربعة الاول للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها والفاء بترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى
مثلها اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو والفاء وثم
وحتى يشترك في الجمع بين الاول والثاني في الحكم

الحاصل

الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة الاول
للجمع ثم يفترق كل واحد منها بشيء مختص به فالواو للجمع
المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب او لم
يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما معا ولا
تقدم احدهما على الآخر والذي يدل عليه قوله تع وقالوا
ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وهم قائلون منكرون
للبعث فالموت بعد الحيوة مع انه قدمه عليها وقولنا
المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للجمع مع
الترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو
كقوله تع فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع
الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت
بزيد ثم بعمرو فههنا مروران وحتى مثل ثم مع كونها
للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من
زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها
جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اي ومعطوف
حتى اشترط ان يكون جزء من متبوعه ليفيد قوة
او ضعفا لتحقق الغاية التي هي بمعنى حتى ولا يحصل الغا

الا بذكر الاقوى والاضعف بعد حتى بالنسبة الى
ما قبلها كقولك فى القوة مات الناس حتى الملوك
والانبياء وفى الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت
بالعكس فيهما لم يجز   واو واما وام لاحد الشيئين
مبهما اى هذه الثلاثة تشترك فى انها لتعليق الحكم
بالمعطوف والمعطوف عليه مبهما لا على التعيين
وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين اشارة
الى تحقيق معنى ام والفرق بينها وبين اما فان
ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا
يستعمل فى الامر والنهى وفى غيرهما يلزم ان يكون استعمالها
مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين
ويلى المستويين الاخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول
احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين
والمراد بقوله يليها على المستويين انه اذا كان يلى
ام المتصلة اسم مفرد او فعل وجملة فعلية يلى الهمزة
ذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يليها احد
المستويين والاخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا و
لا

وبل ولكن ص

لا يكون السوال عنها بعد ثبوت العلم لحصول احدهما
عنده لطلب التعيين   ومن ثم لم يجز ارايت زيدا
او عمرا اى ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد
المستويين ويلى المستويين الاخر الهمزة لم يجز
ان يقال ارايت زيدا ام عمرا الا على شذوذ وذلان ما يلى
احدهما الاسم وما يلى الاخر الفعل اعلم انى وجدت
نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه كان فيها على
الافصح بعد قوله والاخر الهمزة وكان فيها بدل قوله
ومن ثم لم يجز ضعف وهو قريب من الاول لكن
شرح المصنف يوافق ما ذكرناه اولا   ومن ثم
كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اى ومن
اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين اللذين علم ثبوت
احدهما من غير التعيين لطلب التعيين كان الجواب
بأحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا يتعين المسؤل
عنه بذلك اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان الجواب
زيدا او عمرو بخلاف او واما لان السوال معهما سؤال
من احدهما على التعيين فجوابه لا او نعم كان اجيب
بالتعيين كان الجواب زايدا على المسؤل عنه

ومن ثم ص

والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء اشارة الى
معنى ام المنقطعة والفرق بينهما وبين او واما و
معناها معنى بل مع الهمزة وهى لا تستعمل الا فى
الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك انها لابل
قطعا فاذا حصل الشك فى انه شاء قلت ام شاء قاصدا
الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيناف سوال
فكانك قلت بل هو شاء واما الاستفهام فكقولك
اعندك زيد ام عمرو سألت اولا عن حصول زيد ثم
اضربت عن ذلك السوال الى السوال عن حصول عمرو
وجوابه لا او نعم واذا عرفت معناها عرفت الفرق
بينهما وبين او واما   واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما جايزة مع او اشارة الى الفرق بين
او واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون
قبل المعطوف عليه بها اما اخرى ليعلم فى اول الامر
كون الكلام مبنيا على شك نحو جاءنى اما زيد و
اما عمرو ولم يلزم ذلك او بل جاز الاتيان
بها او تركه   ولا وبل ولكن لاحدهما معينا
ولكن لازمة للنفى اى هذه الثلاثة تشترك فى اثبات

الحكم لاحد الامرين معينا فلا لنفى ما وجب للاول
عن الثانى تقول جاءنى زيد لا عمرو وبل للاضراب
عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءنى زيد
بل عمرو وهو يحتمل امرين احدهما ان يكون
معناه بل جاء عمرو وهى حينئذ للاضراب عن نفى مجئ
زيد الى اثبات مجئ عمرو وثانيهما ان يكون معناه
بل ما جاءنى عمرو وهى حينئذ لبيان من نسب اليه
عدم المجئ ولكن للاستدراك ولازمة للنفى لتحقق المغايرة
بين المعطوف والمعطوف اليه معنى وههنا
تفصيل وهو ان يقال انها اما ان يعطف المفرد
على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول لكان
قبلها النفى ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف
عليه تقول ما جاءنى زيد لكن عمرو اى لكن جاءنى
عمرو وان كان الثانى لزم ان يكون قبلها او بعدها
النفى لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام
زيد لكن لم يقم عمرو وحروف التنبيه الا واما وها و
انما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما
جئ بها فى اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير

الحكم

ان يكون المخاطب غافلا ولهذا اختصت باوايل الكلام
واعلم ان الا واما تختصان بالمركبات كقوله تع الا انهم
هم المفسدون وكقوله اما والذى ابكى واضحك والذى
امات واحيا والذى امره الامر واما ها فتدخل المفردات
التى هى اسماء الاشارة فقط نحو هذا وهاتا وتدخل المر
كبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان
صاحبها قد تاه فى البلد   حروف النداء يا وهى
عمها وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للتقريب اعلم ان
حروف النداء خمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة
المفتوحة وهى لتنبيه المدعو ودعاته ليجيب ويسمع ما
تريد منه وانما جعل لهذه الحروف بابا آخر
سوى التنبيه لخصوصيتها بشئ زايد على ما فى حروف
التنبيه وهو طلب اقبال المدعو   يا اعمها اى اعم
هذه الحروف استعمالا لانها تستعمل فى القريب والبعيد
والمتوسط وفى غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادى
البعيد واى والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادى
الاقرب   حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل
وجير وان فنعم مقررة لما سبقها انما سميت هذه الحروف

التصديق

التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها
فنعم مصدق ومقرر لما سبقها من الكلام مثبتا
كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال
قام زيد او ما قام زيد او اقام زيد او لم يقم زيد او الم يقم
زيد نعم تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف
الا ترى انه لو قيل لك اليس لى عندك كذا فقلت
نعم لالزمك القاضى به تغليبا للعرف على اللغة
وبلى مختصة بايجاب النفى اى بلى مختصة بايجاب بعد
النفى استفهاما كان ذلك النفى او خبرا تقول فى جواب
من يقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اى بلى قد قام زيد و
منه قوله تع الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقيل لو
قالوا فى جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا
كان او ايجابا بلى لان تحمل على العرف   واى للاثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم اى اى للاثبات بعد
الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد
اى والله   واجل وجير وان تصديق للمخبر اى
هذه الثلاثة تصديق للمخبر كقولك فى جواب من يقول
قام زيد اجل او جير وكقول ابن الزبير لمن قال

تصديق

لعن الله ناقة حملتني اليك ان الحد وصاحبها والمراد
بالمخبر في قوله تصديق المخبر هو المتكلم لا الذي اخبر
بخبر والا لم يقع تصديقا للدعاء   حروف الزيادة
ان وان وما ولا ومن والبا واللام فان مع ما النافية
وقلت مع المصدرية انما سميت هذه الحروف التاكيد
حروف الزيادة لانها قد تقع زائدة لا لانها زائدة ابدا
والغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصاحة
او غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في بيان زيادتها
فقال فان مع ما النافية اي فان المكسورة تزاد بعد ما
النافية لتاكيد النفي كقوله وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة اخرينا وقلت زيادة ان المكسورة
بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي
اي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت
وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف
او تزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله تع فلما ان جاء
البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان
لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كان
ظبية تعطوا الى ناضر السلم على تقدير كظبية

وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا وبعض الحروف
الجر وقلت مع المضاف اي وتزاد ما بعد اذا شرطا نحو
اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متيما تكرمني
اكرمك وبعد اين شرطا نحو ما اين تكن اكن وبعد
اي شرطا كقوله تع ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد
ان شرطا كقوله تع فاما تذهبن بك وينبغي ان يعلم
ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا ادخلت نون التاكيد
الفعل اولا فقوله على فعلها في الاكثر لانه لما اكد حرف
الشرط كان تاكيد الفعل اولى فقوله شرطا قيد في جميع
ما ذكرناه من نحو اذا الى ان وتزاد ايضا بعد بعض
حروف الجر كقوله فيما رحمة ومما خطيئاتهم وانما قال بعض
حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها
بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما
جرم اي من غير جرم   ولا مع الواو بعد النفي و بعد
ان المصدرية اي وتزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي
تاكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان
ان المصدرية كقوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب وما
منعك ان لا تسجد   وقلت قبل القسم اي وقلت زيادة

لا اقبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم وشذت مع المضاف
اى شذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه
فى نحو لا حور سرى وما شعر اى فى بير حور والحور
جمع الحائر من حار اذا هلك ومن والباء واللام
تقدم ذكرها اى تزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها
فى باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان
يقول ان الكاف تزاد وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها
او عدم ذكر من والباء واللام ويمكن ان يجاب عنه
بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر هنا دون
الكاف لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف
حرفا التفسير اى وان انما سميت تفسيرا لوقوعهما تفسيرا
كقولنا فى قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه
وكقوله تعالى وناديناه يا ابرهيم فان مختصة بما فى
معنى القول اى ان يكون مفسره لكلام فيه
معنى القول لا نفس القول نحو كتبت له ان قم فلو
قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوعه تفسيرا لنفس
القول فاى اعم استعمالا من ان لجواز ان تفسر بها
ما ليس فى معنى قول وما هو فى معنى قول الصريح ولا تفسر

بان

بان الا ما فى هو معنى القول غير الصريح حروف
المصدر ما وان وان فالاولان للفعلية وان للاسمية
انما سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما
بعدها فى حكم المصدر والاولان اعنى ما وان
المخففة مختصان بالجملة الفعلية فانهما تدخلان
الجملة الفعلية وتجعلانها فى حكم المفرد الذى هو المصدر
نحو اعجبنى ما صنعت اى صنعك وقوله تعالى فما كان
جواب قومه الا ان قالوا اى الا القول والثالث
وهو ان الثقيلة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية
لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فانها تدخلهما
وتجعلهما فى تحويل المفرد الذى هو مصدر خبرها
نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو
اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر
تقدير مصدر الخبر او ما فى معناه قدرت الكون
نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف
التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه
الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على
الماضى نحو هلا قرأت وعلى الحث والطلب على الفعل ا

اذا دخلت على الماضي المضارع نحو قوله تعالى لوما تاتينا
بالملائكة لها صدر الكلام اى ولهذه الحروف
صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع الكلام
فوجب تقديمها لما مر وتلزم الفعل لفظا
او تقديرا اى ويلزم دخول هذه الحروف الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته
اى هلا ضربت زيدا لكونها الطلب الفعل حرف
التوقع قد وفي المضارع للتقليل وانما سميت حرف التوقع
لانه يخبر بها من يتوقع الاخبار فهي اذا دخلت الماضي
قربته الى الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار
يسمى حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل
كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل
بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله قمت وقد يراد
بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين
وقد يحذف الفعل بعده كقوله افد الترحل غير ان ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت
حرف الاستفهام الى معان اخر وهو التوبيخ والتقرير
وغير ذلك وطلب الفهم يكون بالاسماء ويكون

الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم وقد يخرج
الاستفهام

بالحروف

بالحروف اما الحروف فهي الهمزة وهل لها صدر
الكلام اى الهمزة وهل صدر الكلام لكونهما لنوع من
انواع الكلام فوجب تقديمهما لما مر وهما يدخلان على
الجملتين الاسمية نحو ازيد قائم وهل زيد قائم والفعلية
نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة
الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل
الا على شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل
بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى
فكما لا يقال قد زيد يخرج لا يقال هل زيد خرج فان
قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع
ان يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز حملها على
اختها وهي ازيد خارج وانما لا يحمل على اختها في مثل
هل زيد يخرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل فابقاؤها
في نفسها اولى من حملها على اختها فالهمزة
اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك
وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن
كان وامن كان دون هل اى الهمزة اكثر
تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت

دون هل وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا
للضرب وهو على صفة الاخوة دون هل وتقول ايضا
ازيد عندك ام عمرو دون هل اى وتختص ام المتصلة
بالهمزة دون هل وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله
اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان اى تدخل
الهمزة على حروف العطف ولا يدخل هل عليها كل
ذلك لكون الهمزة اصلا فى الاستفهام بخلاف
هل ولانها اخص من هل فقوله دون هل ظرف
لقوله تقول ازيد ضربت وهو قيد فى الكل حروف
الشرط ان ولو واما للحاصل للكلام فان للاستقبال
وان دخلت الماضى ولو عكسها اعلم ان هذه الثلاثة
حروف الشرط والحاصل للكلام لانها النوع من انواع
الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضى اى
لفظ ان يجعل الفعل الذى يدخل عليه بمعنى الاستقبال
سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او
مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه اى لو
للماضى وان دخل المضارع اى يجعل الفعل بمعنى الماضى
سواء دخل الماضى نحو لو ضربت ضربت او المضارع

نحو لو

نحو لو تضرب اضرب وقد يجيى بمعنى ان الناصبة كقوله
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون
بمعنى ان الناصبة كقوله تع ودوا لو تكفرون وكقوله
تع ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تع يود المجرم
لو يفتدى ولا يجوز ان يكون ههنا المراد لانه لا جواب
لها ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اى ان
ولو يلزم دخولهما الفعل نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت
ضربت او تقديرا نحو قوله تع وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك
احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان
لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليسا بفاعلين
للافعال بعدها ويؤيد ذلك انك لا تقول ان قومك
يضربوا يضرب زيدا بل تقول ان قومك يضربوا اذ يجب
ان تعلم ان مفسر المحذوف مجزوم ان كان مضارعا
نحو ان زيد يقم ليطابق المحذوف وان الاسماء المتضمنة
معنى ان لا تجزم افعالها فى حال الاختيار لكونها فروع
ان فلا يتصرف فيها مثل تصرفه نعم يجوز جزمها عند
الضرورة كقوله من نحن نؤمنه بيت وهو آمن و

لا تجزعي ميتنا مفزعا وصن ثم قيل لو انك بالفتح
لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض
فان كان جامدا جاز لتعذره اى ومن اجل انهما يلزمان
الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك انطلقت بفتح ان لانه
فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل
فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ههنا ان يكون
خبر ان فعل ليكون كالعوض ان الفعل المفسر فقالوا
لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا
امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون
الخبر جامدا جاز ترك الفعل بالضرورة نحو لو انه حجر
لكان جاذبا لتعذر الاتيان بالفعل واذا تقدم
القسم اول الكلام على الشرط اى ان تقدم القسم فى اول
الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل
الماضى لفظا او معنى نحو والله ان اتيتنى او لم تاتنى
لاكرمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط فى الجواب لكونه
جوابا للقسم طلب ان لا يعمل فى الشرط فوجب ان يكون
ماضيا لئلا يجعل لفظا وكان الجواب للقسم ومعنى لكونه
اهم لتقدمه على الشرط والشرط معنى لكونه مشروطا و

لزم المضى لفظا او تقديرا وكان
الجواب للقسم لفظا مثل والله
ان اتيتنى او لم تاتنى لاكرمنك
صح

معلقا

معلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه معلوما والك
فى اللفظ وان توسط بتقدم الشرط او غيره
جاز ان تعتبر وان تلغى نحو انا والله ان تاتنى آتيك
وان تاتنى فوالله لا اتيك اى وان توسط القسم
بتقدم الشرط او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر
القسم وجاز ان يلغى وجاز ان يجعل الجواب جوابا له
لفظا ولزم حرف الشرط الماضى وجاز ان يجعل الجواب
جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضى ويصير القسم
ملغى اما اعتباره القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان
اتيتنى وان لم تاتنى فوالله لاكرمنك فليتوفر مقتضى
كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب
للقسم والقسم مع ما بعده جواب الشرط وح يلزم دخول
الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه
نحو انا والله ان اتيتنى او لم تاتنى لاكرمنك فيجعل
القسم وجوابه وهو لاكرمنك سادا مسد جواب الشرط
وجعل المجموع خبر المبتدا فيرجع الى ما وقع القسم اول
الكلام متقدما على الشرط واما الغاؤه مع تقدم
الشرط نحو ان تاتنى والله اتك فلكثرة العناية بالشرط

لتقدمه فالشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما
الفاؤه مع تقدم غير الشرط نحو انا والله ان اتيتني اتك
فلجعل الشرط والجزاء خبر المبتدا وجعل مجموع المبتدا
والخبر سادا مسد جواب القسم وتقديرا
لقسم كاللفظ نحو لئن اخرجوا ولئن اتيتموهم اى ولتقدير
القسم قبل الشرط اقل الكلام كتلفظ القسم قبل
الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي
كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تع
وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم
قبل الشرط فيها لوجب جزم لا يخرجون ودخول
الفاء على انكم لمشركون واما للتفصيل اى واما
وضعت لتفصيل المجمل نحو اما زيد فعالم واما بكر
فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرارها كقوله تع فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة و
لم يذكر بعده اما اخرى لانه معلوما من الاول
ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد
الاول مستلزم للثاني والتزم حذف فعلها
وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا او قيل

وهو

وهو معمول المحذوف مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد
منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول و
الا فمن الثاني اى والتزم حذف الفعل الداخل
عليها اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها
دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي مما
في حيز جوابها بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل
المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلي
الفاء اما لكراهتهم ان يلي آلة الجزاء آلة الشرط لان
ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء
فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والمراد من قوله مطلقا
ان الاسم الواقع بعدها جزءا في حيز جوابها سواء
كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء
مانع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع
بعد اما ليس جزءا في حيز الفاء لامتناع عمل ما في
حيز فاء الجزاء فيما قبله بل معمول لفعل محذوف مطلقا
اى سواء كان ما بعد الفاء مانع التقديم او لم يكن
وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اى مهما ذكر زيد

في يوم الطلاقة فهو منطلق في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة زيد
منطلق في الثاني وهو ضعيف والاجاز النصب في الاول
بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه
لم يجر بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد اما
جايز التقديم على جوابها اي لم يكن بعد الفاء ما يمنع
التقديم فن الاول بمعنى انه جزء مما في خير جوابها فهو اما
مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما في حيز جوابها
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون
الظرف ظرفا لمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن
جايز التقديم على جوابها اي ان كان ما بعد الفاء
ما يمنع التقديم فمن الثاني بمعنى انه ليس جزء مما في
حيز جوابها بل معمولا لفعل المحذوف نحو اما يوم
الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان في
ما قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب
كله واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها
كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها و
ان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء لغرض
لغرض فليجز ايضا في ان كذلك الغرض وفيه نظر لوجود

الماضين

الماضين في احدى الصورتين ووجود مانع آخر
وجوابه انهما لا يعملان اي يعمل ما بعدهما فيما قبلها
لغرض والاجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر
وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة
بتقدير يحصل او تذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف **قوله**
حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا اي حرف الردع
كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الحق وانما يستعمل
اذا سمع محالا او تقول على انسان مثلا واذا قيل فلان
شتمك فقلت كلا اي ارتدع عن هذا وتنبه وقد
جاء كلا في قوله بمعنى حقا وهو حرف عليه النحاة
لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا في قوله
كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم
لكنه بني لموافقته لفظا لكلا التي للردع **قوله**
تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند
اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير اي انما تلحق تاء
التانيث الساكنة الفعل الماضي ليدل على تانيث
الفاعل اي ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث نحو قامت
هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة

نحو ناعلة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة
بالذات لئلا يشكل بمثل قولنا قامتا فانها ساكنة
فالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما
قال الماضي لان هذه التاء لا تلحق غيره من الافعال فان
كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق
التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس
واعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير
كرر لانه ذكره من قبل **قوله** واما الحاق علامة
التثنية والجمعين فضعيف اى واما الحاق علامة
التثنية وعلامة الجمعين اى المذكر والمؤنث عند
اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامة بخلاف الحاق علامة التانيث
الفعل عند اسناده الى المؤنث الحقيقي فلا يقال قاما
الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء وعلى تقدير
الحاقها نحو اكلوني البراغيث ليست بضماير لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر من غير فايدة بل علامات لحقت بالفعل
لتدل على احوال الفاعل كتاء التانيث والفرق بين علامة
التانيث وبين علامتي التثنية والجمعين قطعا انه يعلم

المجموع

التثنية

التثنية والجمع من لفظ المثنى والمجموع وقد يعلم التانيث
من لفظ المؤنث **قوله** التنوين نون ساكنة تتبع
حركة الآخر لا لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة احتراز
عن المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات
لئلا يشكل بالتنوين المتحرك لالتقاء الساكنين فانه
ساكنة بحسب الذات وقوله تتبع حركة الآخر احتراز
عن نون ساكنة في غير الآخر فانه لا يسمى تنوينا وقوله
لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد الخفيفة
نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن
وهو تنوين تلحق الاسم ليدل على ان له امكنية في الاسمية
نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين
تلحق الاسم ليدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو
الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ
والثالث تنوين العوض وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما عن الياء
او علة نحو جوار واما عن المضاف اليه نحو يومئذ اى يوم اذ كان
كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف
اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون الجمع المذكر السالم
ولا يوجد الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها

وهو للتمكن والتنكير وال...
والمقابلة والترنم

بمنزلة النون التي في مسلين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان
يكون احدى هذه التنوينات اما بيان انه ليس تنوين
التمكن والتنكير فلوجوده في علما غير منصرف واما بيانه انه
ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق به واما
بيان انه ليس للترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات و
الخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات
والانصاف المصرعة لتحسين الانشاء كقوله يا ابتاه لك او
عساكما قوله ومع المخاطبة مكسور اي وما قبل
هذا النون مكسور في المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربن وهل تضربن في
اضربي وهل تضربين قوله وفيما عداه ذلك مفتوح
اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين
والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وصور الواحد المذكر
غايبا كان او مخاطبا وفي المؤنثة الغايبة نحو
اضربن وهل تضربن ويا زيد اضربن وزيد هل يضربن
وهند هل تضربن ولا يريد بقوله وفيما عداه التثنية
والجمع المونث وان تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر بعده
احكامها قوله وتقول في التثنية والجمع المونث

اضربان

قوله يحذف من العلم موصوفا بابن
مضافا الى علم م ازاينجا ابن
واق را بيان نكذارند تا ... حرف
التنوين من العلم الموصوف ... بخوانند ...
اضربن في اضرباه ... ازان
نشان ... وبعد ازان ... كنند ...
وم المخاطبة ... را وبخوانند ...
فتح ايا و او وبعد ازان ...
نيز بيان نكذارند ... آخر
المتصلة بكلمة الاخرى ...
نشان ... بخوانند ... كاتب ...

لزم
له
ان

اضربان واضربنان اي وتقول في المثنى اضربان باثبات
الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المونث
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا
يجتمع ثلاث نونات متواليات قوله ولا تدخلهما
الخفيفة خلافا ليونس اي ولا تدخل نون التاكيد الخفيفة
المثنى وجمع المونث فلا يقال اضربان واضربنان لانه
يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين
على غير حده وهما ممتنعان خلافا ليونس فانه اجازه وجوز
التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين الذين
لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما حرف مدغم في اخر
والتقاء الساكنين اللذين يكون كذلك يسمى التقاء الساكنين
على حده نحو الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين ونحو
اضربان واضربنان وانما جوزوا التقاء ثالثا
على حده ولم يجوزوه على غير حده لان الساكن الثاني
لما كان مدغما في الثاني في الصورة الثانية فكانه متحرك
بخلاف الصورة الاولى المدغم كعدمه قوله وهما في
غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل
ونونا التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير

وجمع المؤنث لايخلوا ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكون
فان كانا مع ضمير بارز كانا كالكلمة المنفصلة
تقول في اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول في الكلمة ا
اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربن وبحذف الياء كما
تقول اضربي القوم بحذف الياء لاضربي وان لم يكونا مع
ضمير بارز كانا كالمتصل تقول في اضرب اضربن وانما
قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى
وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال
الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال
المعتلة قوله ومن ثم قيل هل ترين الحقول ولتغزن
اى ومن اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى
وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز
كالمتصلة تقول في ترين اترين الحقول بكسر الياء
لانه لما حذف النون النفي ساكنان الياء ونون التاكيد
فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم
ترى الناس وتقول في ترون بضم الواو كما تقول في
الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى لا تنسوا الفضل وتقول
في ترى واغزى هل ترين واغزون بفتح الياء والواو

كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد المحذوف
لعدم علة حذفه ووجب فتح الياء والواو ويحذف التنوين
من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني
زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد
مر البحث عنه وعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وجاءني
عمرو ابن اخي لم يحذف التنوين في اللفظ وعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم تكن صفة نحو زيد ابن عمرو
لعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في
الموصوف بالابن في اللفظ وهمزة ابن في الخط متلازمان
واذا سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا
ثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا فانهم قصدوا
الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا ولهذا
لم يحذف الالف في المثنى واذا وقع صفة لعلم مضافا الى
علم آخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة
حكم الابن في جميع ما ذكرناه قوله نون التاكيد
خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص
بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني

والعرض والقسم اى نون التاكيد نوعان احدهما
خفيفة ساكنة والثانى ثقيلة مفتوحة مع غير الالف
لانها لو كانت مع الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ فى التاكيد
من الخفيفة ويجى الخفيفة ساكنة على الاصل فكونها مبنية
ويجى المشددة متحركة لالتقاء الساكنين ويجى الخفيفة لضم
الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع المؤنث غير الالف
لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة وهى فى التثنية
والمجموع المؤنث نحو اضربانّ واضربنانّ لكونها شبيهة
بنون المثنى فيها تقول اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ
اضربانّ اضربنانّ قوله وتختص بالفعل المستقبل
اى تختص نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل
المستقبل الذى فيه معنى الطلب نحو الامر والنهى
والقسم والاستفهام والعرض والتمنى وغير ذلك
نحو اضربنّ ولا تضربنّ و والله لاضربنّ وهل تضربنّ
والا تضربن وليتك تضربن وانما اختص هذه
النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون
مطلوبا ويعلم من قولنا بالفعل المستقبل انه
لا يدخل الماضى ولا الحال لانه لا يؤكد الا ما

الطلب

الطلب والمطلوب لا يكون الا فى المستقبل قوله
وقلت فى النفى اى وقلت زيادة نون التاكيد فى
النفى فلا يقال زيد ما يقومنّ الا قليلا لخلوه عن
معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى قوله
ولزمت فى مثبت القسم اى ولزمت النون التاكيد
فى جواب القسم المثبت لان القسم المثبت موضع التاكيد
ويعلم من قوله لزمت فى مثبت القسم انها لا تلزم فى
غيره قوله وكثرت فى مثل اما تفعلنّ اى كثرت
زيادة النون فى مثل اما تفعلنّ اى كثرت زيادة
نون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط
لانه لما اكد واحرف الشرط بما اكد والفعل ايضا بالنون
لئلا يحط المقصود بالذات وهو الفعل من غير المقصود
بالذات وهو ان قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين
مضموم اى وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين
وهو الواو فى جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة لا
لتقاء الساكنين نحو اضربنّ فى اضربوا قوله ووجب فتح
الياء والواو كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة اخرى
وتقول فى اغزوا امر لجمع المذكرين المخاطبين اغزنّ بحذف



الواو وضم الزاء وفى اغزى للمخاطبة اغزن بحذف الياء وكسر الزاى
كما تقول فى الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاى
واغزى القوم بحذف الياء وكسر الزاء فالمثالان الاولان لكون
النون مع الضمير البارز اعنى الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين
المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون النون مع الضمير
الضمير البارز والمثالان الاخيران لكون النون مع الضمير البارز
وهما الواو لامر الجمع المذكرين المخاطبين والياء لامر المخاطبة
قوله والمخففة تحذف للساكنين وفى الوقف فيرد ما حذف اى
نون التاكيد المخففة تحذف لاحد الامرين وهو اما التقاء
بالساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع
يوم والدهر قد رفعه الا تهينن والنهى يدل على ان تقديره
كذلك انه لولاه لقيل لا تهن لانه يكون مجزوما حينئذ و
اما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على التنوين
وح يجب رد ما حذف لنون التاكيد لعدم موجب حذفه
وهو نون التاكيد فتقول فى اضربن واضربن اضربوا بردّ
الواو واضربى برد الياء وتقول فى هل ترين يا امرأة
وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة
نون الاعراب لما ذكرناه وانتفاء موجب البناء بخلاف

التنوين

التنوين فان حذفه فى الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء نحو
قاض وجه الفرق ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام
والاضافة ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان
يقدر التنوين المحذوف للوقف كالمعدوم من الاصل
فيرد ما حذف له لكونه فى حكم الملفوظ قوله والمفتوح ما
قبلها قلب الفا اى ونون التاكيد التى يكون ما قبلها
مفتوحا تقلب الفا عند الوقف تقول فى اضربن يا رجل
اضربا قياسا على الوقف فى الاسم ولتكون علامة التاكيد
باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم تقلب
ياء اذا كان مكسورا او واوا اذا كان مضموما قياسا على
الوقف فى الاسم لا تربيلها بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت فى
يا زيد ون اضربن اضربوا فى الوقف وفى يا امرأة اضربن
اضربى فى الوقف لم يعلم انه بدل عن النون او المحذوف

تمت الكتاب بعون الله
الملك الوهاب واليه المرجع والمآب
فى التاريخ رابع عشر شهر
ذى قعدة الحرام ١١٠٢



الفرق بين القضا والقدر ان القضا
متعلق بالامور الكلية في اللوح
المحفوظ والقدر متعلق بالامور
الجزئية الحادثة في العالم العناصر

